

الجمهورية التونسية
وزارة الإقتصاد و المالية

**المشروع السنوي للقدرة على الأداء
لمهمة المالية
لسنة 2015**

نوفمبر 2014

الفهرس

- 1- التقديم العام.....1
- تقديم الوزارة والسياسة القطاعية.....3
- استراتيجية القطاع الإقتصادي والمالي.....6
- هيكلية برامج مهمة وزارة المالية.....8
- نفقات وزارة المالية حسب البرامج.....9
- إطار النفقات المتوسط المدى لوزارة المالية.....10
- 2- البرنامج عدد 1 : الديوانة.....11
- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....12
- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج الديوانة.....15
- نفقات برنامج الديوانة.....26
- بطاقات قياس الأداء لبرنامج الديوانة.....28
- 3- البرنامج عدد2: الجباية.....52
- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....53
- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج الجباية.....56
- نفقات برنامج الجباية.....61
- بطاقات قياس الأداء لبرنامج الجباية.....63
- 4- البرنامج عدد3: المحاسبة العمومية.....82
- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....83
- أهداف و مؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج المحاسبة العمومية.....87
- نفقات برنامج المحاسبة العمومية.....105
- بطاقات قياس الأداء لبرنامج المحاسبة العمومية.....107
- 5- البرنامج عدد4 مصالح الميزانية.....151
- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....152
- أهداف ومؤداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية.....154
- مصالح الميزانية نفقات برنامج مصالح الميزانية.....160
- بطاقات قياس الأداء لبرنامج مصالح الميزانية.....162
- 6- البرنامج عدد5: لدين العمومي.....175
- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....176
- اهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاص ببرنامج الدين العمومي.....178
- نفقات برنامج الدين العمومي.....185
- بطاقات قياس الأداء لبرنامج الدين العمومي.....187
- 7- البرنامج عدد6: القيادة والمساندة.....210
- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....211
- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاص ببرنامج القيادة والمساندة.....215
- نفقات برنامج القيادة والمساندة.....226
- بطاقات قياس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة.....240

التقديم العام

1- تقديم الوزارة والسياسة القطاعية:

تتمثل المهمة الأساسية لمصلح المالية بوزارة الإقتصاد و المالية في إعداد و تنفيذ السياسة المالية و النقدية و الجبائية للدولة و تطويرها قصد المشاركة في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المرسومة و بالتالي تحقيق أهداف التنمية . و في هذا الإطار تتولى الوزارة اقتراح السياسة المالية للدولة بمشاركة الهياكل المختصة و الإشراف الكامل على الشؤون المالية و الجبائية وذلك في حدود القوانين النافذة والسياسة العامة للدولة. وفي هذا النطاق تتمثل مشمولات الوزارة في:

- إعداد مشاريع قوانين المالية والسهر على تنفيذ ميزانية الدولة والموازن الملحقة بها وموازن المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والأموال الخاصة بالخزينة طبقاً للنصوص التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل.
- وبهذا العنوان تقع استشارتها بشأن كل المسائل التي يكون لها تأثير على الميزانية وخاصة ما يتعلق منها بالتأجير العمومي.
- إعداد مشاريع النصوص ذات الصبغة الجبائية والقمرقية وتسهر على تنفيذ التشريع المتعلق بهذا الميدان.
- إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بحسابية الدولة والجماعات واتخاذ كل التدابير الضرورية لتطبيقها.
- مراقبة المحاسبين العموميين فيما له مساس بممارسة المهمة المسندة لهم بمقتضى القوانين والتراتب.

- كما تتولى وزارة الإقتصاد والمالية بمشاركة وزارة الداخلية الإشراف من الناحية المالية على الجماعات العمومية المحلية وتبدي رأيها بالخصوص في الشؤون البلدية أو الجهوية التي تكون لها تأثير من الناحية المالية .

- وتتولى وزارة الإقتصاد والمالية التصرف في الخزينة العمومية وهي مكلفة بالخصوص ب:

• متابعة موارد وحاجيات الخزينة وتوفير التوازن بينها.

• إصدار القروض وترويجها.

• إدارة شؤون الدين العمومي ذي الأمد القصير والمتوسط.

- تبدي وزارة الإقتصاد والمالية رأيها بشأن كل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية التي تعرض عليها.

- تمنح وزارة الإقتصاد والمالية بمشاركة الوزارة أو الوزارات المعنية مساعدة الدولة للمؤسسات حسبما هو وارد بالنصوص التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل. ولهذا الغرض فهي مكلفة بالخصوص بتنفيذ أحكام مجلة التشجيع على الاستثمار فيما يخص الامتيازات الجبائية والمالية.

- تحدد وزارة الإقتصاد والمالية وتنفذ السياسة التي ترسمها الدولة في ميدان القروض ولهذا الغرض فهي تشارك في الإشراف على مؤسسات القرض والمؤسسات المالية الأخرى في نطاق الترتيب المتعلقة بالمهنة المصرفية.

- تقع وجوبا استشارة وزارة الإقتصاد والمالية بشأن كل المسائل المتعلقة بالتصرف من الناحية المالية في الدواوين والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وكذلك في المؤسسات التي تتمتع بامتيازات مالية أو جبائية.

- وهي تضطلع بهذا العنوان بمراقبة التصرف المالي للشركات والمنظمات المشار إليها أعلاه.

- وتصادق بمشاركة الوزارة أو الوزارات المعنية على الحسابات التقديرية للمؤسسات العمومية.
- تتولى وزارة الإقتصاد والمالية من خلال الهيكل المكلف بالرقابة العامة للمالية مراقبة التصرف في ميزانية الدولة وموازن المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمنشآت العمومية والشركات ذات الإقتصاد المشترك وبصفة عامة المنظمات من كل نوع التي تطلب بصفة مباشرة أو غير مباشرة مساعدة الدولة أو إحدى الجماعات العمومية.
- وزارة الإقتصاد والمالية مكلفة بمعية البنك المركزي التونسي بتسطير وتنفيذ السياسة التي تسلكها الدولة في الميدان النقدي وفي ميدان المالية الخارجية ولهذا الغرض فهي:
 - تعد التشريع والنصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بالصرف بعد أخذ رأي البنك المركزي التونسي.
 - تشارك في إعداد وإبرام اتفاقات الدفع.
 - تتابع مع البنك المركزي التونسي تطور ميزان الدفعات.
 - تبدي رأيها بشأن حركات رؤوس الأموال مع البلاد الأجنبية.
 - تشارك في إعداد الاتفاقات المالية وفي التفاوض بشأن القروض الأجنبية وضبط برامجها.

- المنشآت والمؤسسات تحت إشراف الوزارة:

- الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد.
- مصنع التبغ بالقيروان
- البنك الوطني الفلاحي
- الشركة التونسية للبنك
- بنك الإسكان
- البنك التونسي للتضامن

- بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- وكالة الكحول
- الوكالة التونسية للتضامن
- مركز الإعلامية لوزارة المالية
- شبكة تونس للتجارة
- ديوان مساكن أعوان وزارة المالية
- المدرسة الوطنية للمالية
- الشركة التونسية للضمان
- شركة " البنيان "

1.1- استراتيجية القطاع الإقتصادي والمالي:

تتصهر السياسة المالية المرسومة في إطار الأولويات الجديدة للمرحلة القادمة إلى الرفع من مستوى النشاط الإقتصادي وتحقيق التعافي لآلة الإنتاج وتسريع النسق الإعتيادي للنمو واستحثاث الإستثمار بما يمكّن من تكثيف إحداثات الشغل والتقليص من الفوارق بين الجهات مع الحرص على المحافظة على سلامة التوازنات المالية.

وتمثّل الهشاشة الكبرى للقطاع المالي وتفاقم الإخلالات المالية العمومية من أهم التحديات المطروحة على الوزارة في السنوات القادمة، حيث اتسم قطاع البنوك بضعف الحوكمة ونقص تطبيق المعايير المتعارف عليها دوليا وضعف الرقابة المصرفية، مما استوجب اصلاح ثلاث بنوك عمومية على ضوء نتائج التدقيق الشامل علاوة ضبط خطة إعادة هيكلة القطاع البنكي.

وقد تمّ الانتهاء من مرحلة التشخيص بالنسبة لبنك الإسكان والشركة التونسية للبنك (التدقيق الاجتماعي و المالي و المؤسساتي و الأداء) والانطلاق في مهمة تدقيق البنك الوطني الفلاحي.

هذا وسيتم في المراحل القادمة، تحديد دور القطاع العمومي في تمويل الاقتصاد و اختيار سيناريو إعادة هيكلة كل من بنك الإسكان و الشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي وضبط خطة إعادة هيكلته. كما انه من المزمع الشروع في تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المذكوره قبل موفى سنة 2014.

وفي هذا الإطار تعمل الوزارة أساسا على:

- مزيد تطوير منظومة التمويل الصغير و دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمر بصعوبات مالية ظرفية،
- تطوير منظومة التأمين والترفيح في نسق عمليات التصرف في الأموال والممتلكات المصادرة.
- مواصلة إصلاح منظومة التصرف في المالية العمومية.
- الترفيح في المحاصيل المتأتية من التصرف في أملاك الدولة.
- الإنطلاق في التفويت في الممتلكات الراجعة للتجمع.
- دعم الإستثمار العمومي والخاص.
- دعم التعاون المالي.

أما على مستوى الجباية فإنّ الإصلاحات المتتالية التي شهدتها المنظومة الجبائية لم تمكّن من دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث أنّ التشريع الجبائي الحالي يشكو من عدّة نقائص ومن عدّة تعقيدات وتشعبات أنهكت مردوديتها وأضعفت دورها.

وعلى هذا الأساس سيتواصل تعزيز السياسات المالية وتأمين مواكبتها لمتطلبات تنشيط الحركة الإقتصادية وتداعي الثقة في مناخ الأعمال والإستثمار من خلال التركيز بالخصوص على مواصلة إصلاح منظومة الجباية قصد تدعيم العدالة الجبائية وتحقيق المصالحة مع المطالبين بالأداء وتقريبهم من الإدارة والمحافظة على الدور التحفيزي للجباية إلى جانب تبسيط الإجراءات حرصا على تحقيق الموارد الجبائية الضرورية لتمويل ميزانية الدولة.

و تتمثل أهم المراحل لانجاز مشروع الإصلاح الجبائي في:

- القيام باستشارة وطنية
- القيام بدراسة التأثير
- تعصير الإدارة الجبائية : في إطار تعاون فني مع صندوق النقد الدولي (على امتداد سنتين)
- إصلاح الجباية المحلية واللامركزية.

كما سيتم تعزيز فاعلية السياسة المالية العمومية من خلال إحكام توظيف الإعتمادات وفقا لأولويات تحقيق التوازن بين الجهات وحسن تنفيذ برامج التنمية الجهوية، لا سيما فيما يتعلّق بالبنية الأساسية والمرافق الجماعية إلى جانب مواصلة الإصلاح الرامي لإعتماد سياسة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

وسيتواصل تطوير سوق التأمين من خلال إتمام ومراجعة التشرييع والتراتب المتعلّقة به في إتجاه الملائمة والمعايير الدولية وتطوير وتوسيع النشاط وتحسين التغطية التأمينية بما يتلاءم والتطور المرتقب للنشاط الإقتصادي وتنوّع حاجيات المؤسسات والأفراد.

2.1 برامج الوزارة:

تمّ تقسيم مهمّة وزارة المالية إلى ستة برامج تمّ ضبطها كما يلي:

- 1- برنامج الديوانة.
- 2- برنامج الجباية.
- 3- برنامج المحاسبة العمومية.
- 4- برنامج مصالح الميزانية.
- 5- برنامج الدين العمومي.
- 6- برنامج القيادة والمساندة.

2- ميزانية وزارة الإقتصاد والمالية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط:

1.2 تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2015:

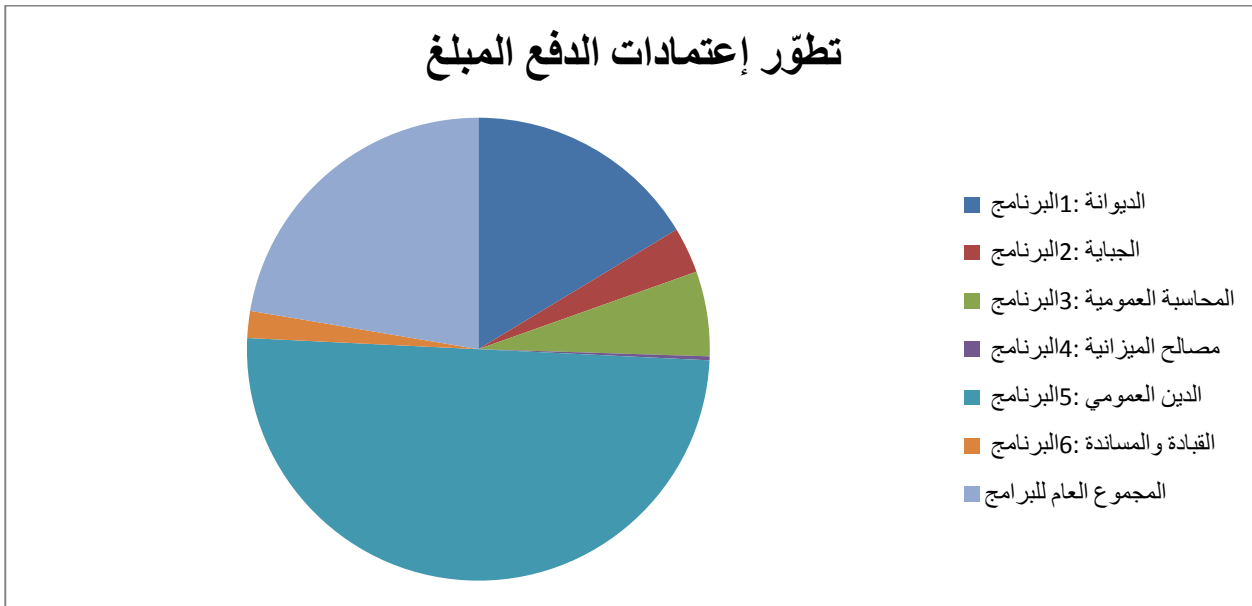
بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لميزانية الوزارة لسنة 2015 860700 ألف دينار مقابل 1101082 ألف دينار خلال سنة 2014 أي نسبة انخفاض تبلغ 21.83 بالمائة.

جدول تطوّر ميزانية وزارة الإقتصاد والمالية حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

تطور إعتمادات الدفع النسبة (%)	المبلغ	مقترحات 2015		قانون المالية 2014	إنجازات 2013	البرامج
		إعتمادات الدفع	إعتمادات التعهد			
38	65 390	239 532	239 532	174 142	170 334	البرنامج 1: الديوانة
13	12 834	114 198	114 198	101 354	85 276	البرنامج 2: الجباية
16	23 684	170 978	170 978	147 287	122 005	البرنامج 3: المحاسبة العمومية
7.75	1 101	5 608	5608	5 172	3 925	البرنامج 4: مصالح الميزانية
13.8	199 877	1 008	1 008	885	500 701	البرنامج 5: الدين العمومي
-51	342866	329376	329376	672242	20 287	البرنامج 6: القيادة والمساندة
-21.8	240382-	860 700	860 700	1101082	902 529	المجموع العام للبرامج

-رسم بياني:



تطور ميزانية الوزارة لسنتي 2015 حسب البرامج (اعتمادات الدفع).

2.2 تقديم إطار النفقات على المدى المتوسط (2015 - 2017) للوزارة:

ستبلغ جملة النفقات المنجزة لمختلف البرامج لسنة 2015 860700 ألف دينار مقابل 598200 ألف دينار خلال سنة 2016 أي بنسبة تقلص تبلغ 30.48%.

1- جدول النفقات على المدى المتوسط (2015-2017) للوزارة: التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

توقعات			ق.م	إنجازات			البرنامج
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
262242	249400	239 532	174 142	170 334	119 095	135 389	البرنامج عدد 1: الديوانة
193675	186833	182 053	164 662	163 262	114 250	99 286	نفقات التصرف
68 567	62 567	57 479	9 480	7 072	4 845	36 103	نفقات التنمية
118412	112908	114 198	101 354	85 276	79 647	63 808	البرنامج عدد 2: الجباية
118412	112908	110 250	99 367	83 025	77 505	62 256	نفقات التصرف
0	0	3 948	1 987	2 251	2 142	1 552	نفقات التنمية
202685	182650	170 978	147 287	122 005	107 310	95 184	البرنامج عدد 3 : المحاسبة العمومية
202185	175202	159 292	138 402	117 144	102 364	87 508	نفقات التصرف
500	7 448	11 686	8 885	4 861	4 946	7 676	نفقات التنمية
5 438	5 350	5 608	5 172	3 925	4 372	2 932	البرنامج عدد 4: مصالح الميزانية
5 438	5 350	5 263	4 901	3 875	4 286	2 626	نفقات التصرف
0	0	345	271	50	86	306	نفقات التنمية
969	970	1 008	885	500 701	714 499	827 134	البرنامج عدد 5 : الدين العمومي
969	970	975	880	691	714 468	763 134	نفقات التصرف
0	0	33	5	500 010	31	64 000	نفقات التنمية
57954	46922	329261	672 242	20 288	21 459	74 426	البرنامج عدد 6: القيادة والمساندة
27821	27063	26 582	20 915	15 788	16 088	9 319	نفقات التصرف
30133	19859	302794	651 327	4 500	5 371	65 107	نفقات التنمية
647700	598200	860700	1 101 082	902 529	1 046 382	1 198 873	المجموع

2014

البرنامج عدد 1: الديوانة .

برنامج " الديوانة "

رئيس البرنامج: تم تعيين السيد كمال بن ناصر المدير العام للديوانة رئيسا لبرنامج الديوانة بداية من تاريخ 3 جوان 2014 إلى اليوم.

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته :

1.1 - تقديم البرنامج:

تحتل الديوانة التونسية موقعا إستراتيجيا هاما بالنسبة للإقتصاد الوطني ، وتعتبر عنصرا فاعلا في مجال التبادل التجاري للبلاد التونسية و موازنة الأموال العمومية وبالتالي فهي تلعب دورا كبيرا بالنسبة للتنمية الإقتصادية للبلاد و حمايتها . وهي جهاز إداري تابع لوزارة المالية حسب الأمر عدد 556 لسنة 1991 بتاريخ 23 أفريل 1991 مكلفة بالسهر على تطبيق التشريعات و القوانين المرتبطة بتحركات الأشخاص ، البضائع و المنقولات عند الدخول و الخروج من التراب الوطني ، إضافة للأمر عدد 1845 لسنة 1994 بتاريخ 06 سبتمبر 1994 الذي أحدث تصورا و رؤية جديدة لهذا الجهاز الإداري و ذلك ب :

* إعادة هيكلة المصالح والإدارات حسب تقسيم التراب الديواني إلى 07 مناطق جغرافية تسمى الإدارات الجهوية بما في ذلك من مكاتب حدودية و جهوية .

* تنظيم الإدارات المركزية و التي أصبحت تتكوّن من إدارات تقنية، إدارات مراقبة، إدارات إسناد و مكاتب مختصة.

* إحداث المدرسة الوطنية و المجلس الأعلى للديوانة و الرقابة العامة للديوانة .

* إحداه إدارة حرس ديواني كهيكمل مراقبة و حراسة ليغطي كامل التراب الديواني (برا و بحرا) .

* إحداه مركز طبي خاص بأعوان الديوانة.

2.1- خارطة البرنامج:

الإدارة العامة للديوانة:

تضمّ الإدارة العامة للديوانة الهياكل التالية :

- مجلس الديوانة: وهو هيئة استشارية تساعد المدير العام للديوانة في درس جميع المواضيع التي يرى فائدة في طرحها على أنظاره.
 - كتابة الديوانة.
 - الرقابة العامة للديوانة: و تضمّ المراقبين العامين وهم مكلفون بالتنسيق والتفقد والإحاطة وتقييم نشاط كل المصالح والهياكل التابعة للإدارة العامة للديوانة على المستويين المركزي والجهوي.
 - الإدارات المركزية.
 - الإدارات الجهوية.
 - الحرس الديواني.
 - المدرسة الوطنية للديوانة.
- تتكون الإدارة العامة للديوانة من مصالح مركزية ومصالح جهوية للديوانة.

أ- المصالح المركزية للإدارة العامة للديوانة: تشتمل على 12 إدارة مركزية و 9 مكاتب مختصة.

- الإدارات المركزية:

الإدارات المركزية تضطلع كل في حدود اختصاصاتها بمهام التصّور والتنسيق ومتابعة أنشطة المصالح الجهوية وتنقسم بالتالي إلى :

- إدارات فنية:

- إدارة التعريف
- إدارة النظم الديوانية
- إدارة الإحصائيات والإعلامية
- إدارة القيمة

- إدارات مراقبة:

- إدارة الترقية العامة
- إدارة الأبحاث الديوانية
- إدارة النزاعات والتتبعات
- إدارة التصرف في المخاطر

• المكاتب المختصة:

مكتب التونسي بالخارج

مكتب المؤسسات المصدرة

مكتب الامتيازات الجبائية

مكتب التعاون الدولي

مكتب التشريع والدراسات

مكتب مكافحة الإغراق

مكتب الإيداع والحجز

مكتب الاستعلامات

ب- المصالح الجهوية للديوانة: الإدارات الجهوية والمكاتب الديوانية.

• الإدارات الجهوية:

تغطي كل إدارة جهوية منطقة ترابية ديوانية تضم عدّة ولايات وذلك كالتالي :

1- الإدارة الجهوية للديوانة بتونس الشمالية : وتغطي ولايات تونس وأريانة ومنوبة وبنزرت.

2- الإدارة الجهوية للديوانة بتونس الجنوبية : وتغطي ولايات بن عروس وزغوان ونابل.

3- الإدارة الجهوية للديوانة بجنوبية : وتغطي ولايات جندوبة وباجة وسليانة.

4- الإدارة الجهوية للديوانة بسوسة : وتغطي ولايات سوسة والمنستير والمهدية والقيروان.

5- الإدارة الجهوية للديوانة بصفاقس : وتغطي ولايتي صفاقس وسيدي بوزيد.

6- الإدارة الجهوية للديوانة بقفصة : وتغطي ولايات قفصة وتوزر وقبلي.

- 7- الإدارة الجهوية للديوانة بمدنين : وتغطي ولايتي مدنين وتطاوين.
- 8- - الإدارة الجهوية للديوانة بالقصرين : وتغطي ولايتي القصرين والكاف.

• المكاتب الديوانية:

تصنّف المكاتب الديوانية إلى :

- 1- مكاتب حدودية مركزة بالنقاط الحدودية البرية والبحرية والجوية.
- 2- مكاتب جهوية بمراكز الولايات.
- 3- مكاتب داخلية مركزة بداخل التراب الديواني.

- II - المركز الطبي للديوانة:

يتولى المركز الطبي تقديم خدمات متعلقة بالوقاية والتشخيص والإسعافات الإستعجالية والعلاج لفائدة أعوان الديوانة وأزواجهم وأبنائهم والذين في كفالتهم.

يشتمل المركز الطبي على:

- إدارة فرعية للشؤون الإدارية والمالية والتجهيز يديرها طبيب اختصاصي أول يعيّن بمقتضى أمر.
- إدارة فرعية طبية يديرها أطباء مختصون.

تشتمل الأولى على:

- مصلحة التصرف في الموارد البشرية.
- مصلحة الشؤون المالية.
- مصلحة استرجاع المصاريف لفائدة الأعوان.
- مصلحة العتاد والتجهيز.

أما الثانية فتشتمل على:

- مصلحة الطب العام.
- مصلحة طب الأطفال.
- مصلحة طب الأسنان.
- مصلحة طب النساء.
- مصلحة التصوير بالأشعة والكشف بالصدى.
- مصلحة المخبر.
- مصلحة الصيدلية.

يسير المركز الطبي للديوانة مدير يعين بمقتضى أمر يتمتع برتبة وامتيازات مدير للديوانة.

1.2- إستراتيجية البرنامج :

ما فتئت إدارة الديوانة في السنوات الأخيرة تعمل على تدعيم دورها الإقتصادي وذلك لمعاوضة جهود.

المؤسسات في إيجاد موقع لها محليا و دوليا وبالتالي تحسين جاذبية تونس للإستثمارات، لذا فهي مطالبة بالإصغاء إلى الأطراف الإقتصادية ودعمهم.

ولكن بعد الثورة التي عرفتها البلاد سنة 2011، إستغل المهربون الوضع الأمني الهش لتكثيف نشاطهم وارتفعت بذلك عمليات التهريب مما أثر سلبا على الإقتصاد وذلك بتطور السوق الموازية وتسريب البضائع المهربة بصفة كبيرة في السوق المحلية.

كل هذه السلبيات أدت إلى غلق عدة مواطن شغل وقلصت بصفة هامة من نجاعة الإقتصاد التونسي هذا مع تردي نوعية الخدمات وانعدام الشفافية على عدة مستويات.

لذا رأت إدارة الديوانة من العاجل الوقوف على هذه السلبيات وضرورة تطوير وتحسين نوعية خدماتها

و ذلك للمساهمة، كبقية الإدارات، في النهوض بالإقتصاد حتى تتمكن من إحتواء المخاطر المنجزة عن النقاط التي وقع ذكرها مع الحرص على الحفاظ على مرونة حركة البضائع و تأمين السلسلة اللوجستية للمبادلات التجارية.

وفي هذا الإطار، و بعد مشاورات و دراسات معمقة، تم تحديد أربع أهداف لبرنامج الديوانة.

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج الديوانة:

2-1- الأهداف و المؤشرات:

المؤشرات	الأهداف
1.1.0.1 معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	1.0.1 - تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
2.1.0.1- عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين	
3.1.0.1 - نسبة لامادية الإجراءات الديوانية	
4.1.0.1- عدد الخدمات على موقع الواب	
1.2.0.1- عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	2.0.1- مكافحة الغش التجاري و التهريب و تحسين المراقبة
2.2.0.1- عدد المحاضر للحدّ من التهريب	
3.2.0.1 - نسبة التواجد الفعلي لوحدة المراقبة	
1.3.0.1 - عدد البيوعات بالمزاد العلني	3.0.1- تحسين التصرف في المحجوز
2.3.0.1- عدد الإحالات	
3.3.0.1 عدد محاضر الإلتلاف	
1.4.0.1- نسبة تغطية الديون المثقلة	4.0.1- تحسين نسبة إستخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها
2.4.0.1 نسبة التصاريح موضوع الأذن بالرفع و التي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	

جدول حوصلة للأهداف والمؤشرات

تقديرات			ق.م 2014	انجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع								
0.35	0.40	0.45	0.55	0.67	0.67	0.67	يوم	المؤشر 1.1.0.1 : معدل آجال التسريح الديواني للبضائع
35	30	25	20	09	0	0	عدد	المؤشر 2.1.0.1 : عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
40	38	35	32	30	-	-	نسبة	المؤشر 3.1.0.1 : نسبة لامادية الإجراءات
45	40	35	30	17			نسبة	المؤشر 4.1.0.1 : عدد الخدمات على موقع الويب
الهدف 2.0.1 : مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة								
75000	74000	67000	66000	65000	65297	37221	عدد	المؤشر 1.2.0.1 : عدد المحاضر للحد من الغش التجاري
8000	7900	7455	7100	7000	4736	5283	عدد	المؤشر 2.2.0.1 : عدد المحاضر للحد من التهرب
90	84	82	80	78	74	70	نسبة	المؤشر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة
الهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز								
450	400	350	300	250	200	157	عدد	المؤشر 1.3.0.1 : البيوعات بالمزاد العلني
650	600	570	550	500	450	421	عدد	المؤشر 2.3.0.1 : عدد الإحالات
100	95	90	85	80	75	69	عدد	المؤشر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإلتاف

الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها

الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها								
1	0.1	0.04	0.03	0.02	0.01	0.01	نسبة	المؤشر 1.4.0.1 : نسبة تغطية الديون المثقلة
0.1	0.1	0.2	0.3	0.45	0.5	0.6	نسبة	المؤشر 2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي يتم دفع الأذونات المستوجبة بشأنها

الهدف 1.0.1 : تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع :

1- تقديم الهدف:

إن الديوانة كإدارة خدمات مكلفة بتعديل المبادلات التجارية على الصعيد الدولي، و ملزمة بمسايرة متطلبات هذه التحديات و ذلك بضمان تبسيط الإجراءات الديوانية و سرعتها و تأمينها و العمل على خلق علاقات شراكة مع المؤسسات العاملة في ميدان التجارة الدولية بالإعتماد على مبدئي شخصنة الخدمات المقدّمة و الثقة بهذه المؤسسات مما يجعلها مطالبة بتعديل مستوى المراقبة حسب جدية المخاطر.

ويتم تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع بواسطة :

* التسهيلات المقدمة للأطراف الإقتصادية .

* تقليص عدد الوثائق و تبسيط الإجراءات و ذلك لـ :

- إختصار الآجال.

- تخفيض الكلفة.

- تقادي التنقل .

- جعل المؤسسة أكثر تنافسية وذلك بإسنادها صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد،

وجعل الإجراءات الديوانية لامادية و تخفيض مدّة مكوث البضائع في الموانئ والمطارات

و تنمية إدارة خدمات تركز على نوعية الخدمات المقدّمة وعلى الثقة المبنية مع الأطراف الإقتصادية .

2- مرجع الهدف:

ينتزل هذا الهدف في تنفيذ إستراتيجية البرنامج والقطاع.

3- مبررات اعتماد المؤشرات:

1.1.0.1- معدل آجال التسريح الديواني للبضائع:

تم إختيار المؤشر الأول لأنه يمكننا من تحديد المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولا إلى تاريخ منح الإذن بالدفع و بالتالي فإن التحكم في هذه المدة يساهم بصفة كبيرة في تحقيق الهدف المنشود.

2.1.0.1- نسبة المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين:

تم إختيار المؤشر الثاني لأنه يمكن من تحسين نوعية الخدمات و يساهم بشكل هام في ضمان الشفافية فهو يهدف عبر تحديد عدد مطالب المتعاملين الإقتصاديين الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة للتمتع بالإمتيازات و التسهيلات .

3.1.0.1- نسبة لامادية الإجراءات الديوانية:

إنّ لا مادية الإجراءات يمكن من تبسيط الإجراءات من تحسين سرعة إنجازها ومن إختصار آجال التسريح الديواني ممّا يؤدي حتما إلى الضغط على الكلفة وبالتالي فإنّ متابعة لا مادية الإجراءات الديوانية تمكننا من قياس مدى إنخراط إدارة الديوانة في تحقيق هدف تسهيل عملية التسريح الديواني.

4.1.0.1- عدد الخدمات على موقع الواب :

يمكن هذا المؤشر من تحديد مدى سهولة عملية الإبحار والتفاعلية مع موقع الواب حيث يتضمّن خدمات عديدة يمكن الحصول عليها فوريا على الخط كما يمكن الموقع من الحصول على العديد منها عن طريق تعميم المطالب الخاصة بها و إرسالها إلكترونيا إلى المصلحة المختصة بدراستها والتي تتولى موافاة طالب الخدمة بالردّ عليها على بريده الإلكتروني .

تقديرات			2014	انجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع								
0.35	0.40	0.45	0.55	0.67	0.67	0.67	يوم	المؤشر 1.1.0.1: معدل أجال التسريح الديواني للبضائع
35	22	21	20	09	0	0	عدد	المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
40	38	35	32	30	-	-	نسبة	المؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات
45	40	35	30	17			عدد	المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الويب

الهدف 2 0.1 : مكافحة الغش التجاري و التهريب و تحسين المراقبة

1- تقديم الهدف:

إن تطوّر نسق المبادلات التجارية عبر العالم ساهم في ظهور إشكال و تقنيات غشّ و تهريب جديدة ، مما يدفعنا إلى القول بأن إدارة الديوانة مطالبة بتطوير وسائل عملها في مجال مكافحة الغشّ و التهريب و ذلك ب :

- * زيادة مراقبة الطرقات و تأمين التنسيق بين وحدات المراقبة .
- * تحسين طرق إستهداف الحاويات و المجرورات .
- * تحسين توزيع مصالح المراقبة على الميدان مع الإستغلال الأمثل للأجهزة و المعدات ذات التقنية العالية (أجهزة الأشعة المنتقلة مثلا) .
- * تدعيم تواجد إدارة الديوانة على شبكة الانترنت و التنسيق و التعاون مع المصالح و الإدارات الأخرى و عقد إتفاقيات تعاون مع شركات تعنى بالتصرّف في مواقع البيع عبر الإنترنت .

لذا فإن إدارة الديوانة أصبحت تولى أهمية كبرى لمكافحة الغش التجاري والتهريب ومزيد التصدي للمواد المخدرة و المقلدة و كذلك البضائع المختصة بها الدولة (تبغ ، كحول . .) و البضائع الخاضعة لقاعدة إثبات المصدر ويمكن الوقوف على ذلك بعدد المحاضر المتعلقة بالمخالفات التجارية (التصريح المغلوط من جهة نوع البضاعة - التصريح المغلوط

من جهة قيمة البضاعة - التصريح المغلوط من جهة أصل البضاعة - التوريد بدون إعلام .
(. .)

و بصفة عامة بمدى دعم المراقبة الديوانية المتعلقة بوجوب التصريح (عند التوريد و التصدير) وما يمكن أن ينجز عنه من عمليات مالية وصرفية.

2- مرجع الهدف:

يبتذل هذا الهدف في تنفيذ إستراتيجية البرنامج والقطاع.

3- مبررات إعتداد المؤشرات:

1.2.0.1- المحاضر للحدّ من الغش التجاري:

تم إختيار المؤشر الأول لأنه ذو أهمية قصوى في قياس فاعلية إدارة الديوانة وتوجهها في مجال مكافحة الغش و يعكس قدرتها على التدخّل الإستباقي (الردع) .

2.2.0.1- عدد المحاضر للحدّ من التهريب:

يسمح هذا المؤشر لإدارة الديوانة من قياس حاجيات مصالح المراقبة لتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب

3.2.0.1- نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة:

تمّ إختيار المؤشر الثالث لأنّ التواجد الفعلي لمصالح ووحدات الحراسة التابعة للحرس الديواني يساهم بشكل فعّال في مكافحة التهريب.

فيما يلي جدول توضيحي للانجازات و تقديرات المدى المتوسط:

مكافحة الغش التجاري و التهريب و تحسين المراقبة

تقديرات			2014	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
الهدف 2.0.1 : مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة								
75000	74000	67000	66000	65000	65297	37221	عدد	المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحد من الغش التجاري
8000	7900	7455	7100	7000	4736	5283	عدد	المؤشر 2.2.0.1 : عدد المحاضر للحد من التهريب
90	84	82	80	78	74	70	نسبة	المؤشر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

الهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز :

1- تقديم الهدف:

في إطار مكافحتها للغش التجاري و التهريب ، تقوم مكاتب الديوانة و وحدات المراقبة بمعاينة و رفع المخالفات و الجرح الديوانية المتعلقة بها مما ينجر عنه عمليات حجز للبضائع و في بعض الحالات لوسائل النقل التي تم إستعمالها في عمليات الغش التجاري أو التهريب .ولبلوغ هذا الهدف يتعين تنظيم المصالح المختصة في التصرف في المحجوز و وضع تطبيقات إعلامية ملائمة و تعيين أعوان مختصين و أكفاء لهم القدرة على حسن التصرف مما سيؤدي إلى :

- * التخفيض في كلفة و نفقات التصرف .
- * تحسين و ترفيع عائدات الخزينة .
- * حماية المستهلك.
- * حسن التصرف في الفضاءات و المخازن المعدة لإيداع المحجوز.
- * دعم المنظمات و الجمعيات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي.

2- مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في تنفيذ إستراتيجية البرنامج والقطاع.

3- مبررات اعتماد المؤشرات:

1.3.0.1- عدد البيوعات بالمزاد العلني:

تم إختيار المؤشر الأول لأنه يعكس و لو بصفة غير مباشرة إرتفاع أو إنخفاض عدد الحجوزات على البضائع التي تقوم بها مصالح الديوانة رغم أن هناك نسبة من البضائع التي تباع بالمزاد العلني ليست موضوع مخالفات ديوانية (بضائع متخلي عنها و مرّ على مكوثها بفضاءات و مخازن الديوانة أكثر من أربعة أشهر).
وقد تمّ في هذا الإطار إعداد مشروع أمر وستتم إحالته إلى رئاسة الحكومة لإصداره.
وتم في هذا الإطار إحداث قباضة مختصة لبيع البضائع المحجوزة والبضائع التي هي قيد الإيداع الديواني (تجاوزات الآجال القانونية لرفعها) وسينطلق عملها خلال هذه السداسية.

2.3.0.1 - عدد الإحالات :

تم إختيار المؤشر الثاني لأنه يمكن من التحكم في المحجوز فبتحديد العدد الصحيح للإحالات, يكون للإدارة حرية التصرف و ذلك حسب ما تراه صالحا و على ضوء الوضعية التي تمر بها. ففي حالة البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة فإن قابض الديوانة بالمكتب الذي يوجد به المحجوز يمكنه إقتراح إحالتها إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو إجتماعية و لحسن إستغلال هذا المؤشر فإن مراعاة نوعية البضاعة و توزيعها على هذه الجمعيات بصفة عادلة يمثل ركيزة هامة لدعم العمل الاجتماعي و الجمعياتي بالبلاد.

3.3.0.1 - عدد محاضر الإلتاف :

تم إختيار المؤشر الثالث لأنه من البديه أن نعتبر الإنخفاض التدريجي لعدد محاضر الإلتاف معطى إيجابيا في تعامل إدارة الديوانة مع المحجوزات بصفة عامة ، لكنها و في أقصى الحالات تكون ضرورية و ذلك لتقليص تكاليف ربوض الحاويات و المجرورات و حسن التصرف و إستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن و إمكانية إستعمال هذه الوحدات من طرف الناقلين البحريين في عمليات أخرى .

تقديرات			2014	انجازات			الوحدة	مؤشرات فيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
الهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز								
450	400	350	300	250	200	157	عدد	المؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني
650	600	570	550	500	450	421	عدد	المؤشر 2.3.0.1 : عدد الإحالات
100	95	90	85	80	75	69	عدد	المؤشر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإلتاف

الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة إستخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها

1- تقديم الهدف:

إن الهدف من تحسين نسبة إستخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها هو السعي إلى تحسين المردودية و الحرص على جعل هذه الديون مصدر مداخيل لخزينة الدولة و يتم ذلك ب :

* ترتيب و حفظ و تحسين الملفات الخاصة بالديون المثقلة .

* حصر الديون التي أوشكت على السقوط بموجب التقادم و القيام بمباشرة إجراءات التتبع القاطعة له

* تأطير أعضاء خلية الإستخلاص على مستوى القباضات و الإدارات الجهوية و الإدارة العامة و تكوينهم و مساندتهم .

وفي هذا الإطار تم إحداث لجنة مشتركة بين الإدارة العامة للديوانة و الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الإستخلاص قامت بجرد الديون المثقلة التي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

- **الديون المثقلة بين سنة 1980 وموفى ديسمبر 2008:** بلغت و6 و3176 مليون دينار منها و6 و2116 مليون دينار بموجب أحكام حضورية و 4 و1060 مليون دينار بموجب أحكام غيابية: سيتم خلال السادسة الثانية من سنة 2014 حصر المبالغ الممكن إستخلاصها بعد طرح الديون التي شملها التقادم والديوم التي تم في شأنها تنفيذ قرارات صلح ثم التنسيق مع الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الإستخلاص لمعرفة ممتلكات المطالبين و القيام بإجراءات الإستخلاص الجبري ضدهم (العقلة على الممتلكات، تجريد الرمز الديواني، إتخاذ إجراءات حدودية ضد الأشخاص المعنيين،...).

- **الديون المثقلة بين سنة 2009 وموفى ديسمبر 2013:** بلغت و6 و723 مليون دينار منها و5 و335 مليون دينار بموجب أحكام حضورية و 1 و388 مليون دينار بموجب أحكام غيابية: سيتم خلال السادسة الثانية من سنة 2014 التنسيق مع الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الإستخلاص لمعرفة ممتلكات المطالبين و القيام بإجراءات الإستخلاص الجبري ضدهم (العقلة على الممتلكات، تجريد الرمز الديواني، إتخاذ إجراءات حدودية ضد الاشخاص المعنيين بالتنسيق مع وزارة العدل ووزارة الداخلية،...).

* تفعيل مصلحة التفقد عبر القيام بزيارات ميدانية بتكليف من المدير الجهوي قصد الإطلاع على سير أعمال خليا الإستخلاص و متابعة نشاطها عبر تأطير الأعوان .

* مواصلة أعمال التتبع و التنفيذ إلى حين الإستخلاص .

2- مرجع الهدف:

يبتذل هذا الهدف في تنفيذ إستراتيجية البرنامج و القطاع.

3- مبررات إعتداد المؤشرات:

1.4.0.1- نسبة تغطية الديون المثقلة :

تم إختيار المؤشر الأول لأنه يدل على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة إستخلاص الديون المثقلة بقباضات الديوانة ، لذا فإن مزيد التركيز و الإهتمام بمؤشر نسبة الديون المثقلة يعتبر ضروريا .

2.4.0.1- نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات

المستوجبة بشأنها:

تم إختيار المؤشر الثاني لأنه يمكن من معرفة مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة تصفية التصاريح و بالتالي أخذ الإجراءات اللازمة إذا كان هذا المؤشر منخفضا أو في تراجع.

تقديرات			2014	انجازات			الوحدة	مؤشرات فيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
الهدف 4.1: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها								
1	0.1	0.04	0.03	0.02	0.01	0.01	نسبة المؤشر 1.4.0.1: نسبة تغطية الديون المثقلة	
1	0.1	0.2	0.3	0.45	0.5	0.6	نسبة المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الاداءات المستوجبة بشأنها	

2.2 : تقديم أنشطة البرنامج:

نتلخص أنشطة البرنامج لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر في :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2015	الأنشطة
الهدف 1.0.1: تسهيل التصريح للبضائع	المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التصريح الديواني للبضائع	0.45	مواصلة بذل الجهودات للتحكم في آجال تصريح البضائع (تقليص المدة): - القيام بحملات تحسيسية للضباط المكلفين بدراسة التصاريح من طرف رؤسائهم المباشرين لدعوة أصحاب التصاريح لإتمام إجراءات المعاینات والاستظهار بالوثائق اللازمة في اقرب الآجال. - النظر في توقيف احتساب الآجال بالنسبة للفترة الليلية وأيام الأحد والعطل والتصاريح موضوع مخالفات وذلك بتطوير منظومة إعلامية لتوقيف احتساب الآجال خارج التوقيت الإداري (Timeur). - توفير نفقات اقتناء أجهزة إعلامية ومستلزماتها بحسب عدد الضباط المكلفين بدراسة التصاريح في كل المكاتب.
	المؤشر 2.1.0.1 : عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	25	- قبول أكبر عدد ممكن من المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين تتوفر فيهم الشروط. - القيام بدورات تكوينية ميدانية في التدقيق القبلي واللاحق لتفعيل خلية إسناد صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد بغدارة النظم الديوانية في إطار التعاون مع الديوانة الفرنسية.
	المؤشر 3.1.0.1 : نسبة لامادية الإجراءات	35	- توسيع قائمة الخدمات اللامادية بإتمام إجراءات لامادية التصريح الديواني بعد المصادقة على الإمضاء والدفع الإلكتروني.
	المؤشر 4.1.0.1 : عدد الخدمات على موقع الويب	35	- إضافة خدمات أخرى على موقع الويب للإدارة حسب الحاجة . - العمل على حل مشكل عقد الصيانة مع المزود.
الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة	المؤشر 1.2.0.1 : عدد المحاضر للحد من الغش التجاري	67000	- تحرير أكبر عدد ممكن من المحاضر لردع المخالفين. - إحداث هيكل يكلف بالمراقبة اللاحقة وتوفير الموارد البشرية والمادية لذلك.
	المؤشر 2.2.0.1 : عدد المحاضر للحد من التهرب	7455	تعزيز أعمال مكافحة التهرب بدعم الإمكانيات المادية والبشرية : - اقتناء وسائل دارجة رباعية الدفع مجهزة بنظام معلوماتي (سند) متنقل. - اقتناء تجهيزات خصوصية (صديرات واقية، مناظير ليلية، أجهزة ج.ب.س وأجهزة ج.ب.ر.س، ...). - اقتناء أسلحة وذخيرة. - تهيئة المعبر الحدودي براس - اجدير. - انتداب أعوان لتدعيم الرصد البشري.
	المؤشر 3.2.0.1 : نسبة	82	الرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية: - زيادة ساعات العمل بالوحدات.

التواجد ا لفعلي لوحدات المراقبة		- اقتناء سيارات استطلاع. - انتداب أعوان لتدعيم الرصيد البشري.
الهدف 3.0.1: تحسين التصرف في المحجوز	المؤشر 1.3.0.1 : عدد البيوعات بالمزاد العلني	350
المؤشر 2.3.0.1 : عدد الإحالات	570	- إحالة كل البضائع القابلة للإحالة لفائدة الهياكل المنتفحة بعد الحصول على الموافقات اللازمة.
المؤشر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإلتاف	90	- إلتاف البضائع القابلة للتلف أو المتعفنة والمتضررة دون تأخير وعلى نفقة صاحب البضاعة.
الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها	المؤشر 1.4.0.1 : نسبة تغطية الديون المث	0.04
المؤشر 2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	0.2	- حث قباض الديوانة على متابعة استخلاص الديون المثقلة والحيلولة دون ضياعها بالتقادم. - تدعيم القباضات بإعادة توزيع الأعوان. - اللجوء إلى مأموري المصالح المالية لاستخلاص الديون المثقلة. - إحداث خلية استخلاص الديون المثقلة بالقباضات . - التفكير في إحداث منظومة إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة .
متابعة التصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع لاستخلاصها باللجوء إلى غلق المعرف الجبائي بصفة مؤقتة في صورة عدم خلاص عدد 02 أو 03 تصاريح ديوانية بعد صدور الإذن بالرفع.		

3- نفقات برنامج : الديوانة

3-1- ميزانية برنامج الديوانة حسب نوعية النفقة (اعتمادات الدفع) :

بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج الديوانة لسنة 2015 239 532 ألف دينار مقابل 174 142 ألف دينار خلال سنة 2014 أي بزيادة 65390 أي نسبة تطوّر تبلغ 37.54%.

وتتوزع ميزانية البرنامج حسب نوعية النفقة كما يلي:

تطوّر إعتمادات برنامج الديوانة

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2015-2014)		تقديرات 2015		قانون المالية	إنجازات	بيان البرنامج
النسبة (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (2) - (1)	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	2014 -1	2013	
10,56%	17 391	182 053	182 053	164 662	163 262	العنوان الأول : نفقات التصرف
12,48%	17 767	160 182	160 182	142 415	139 614	التأجير العمومي
2,82%	592	21 560	21 560	20 968	23 048	وسائل المصالح
-75,68%	-968	311	311	1 279	600 269	التدخل العمومي
506,32%	47 999	57 479	57 479	9 480	7 072	العنوان الثاني: نفقات التنمية
506,32%	47 999	57 479	57 479	9 480	7 072	الإستثمارات المباشرة
506,32%	47 999	57 479	57 479	9 480	2 072	على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية
		0	0	0	5 000	الموظفة
		0	0	0	0	التمويل العمومي
		0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
		0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية
		0	0	0	0	الموظفة
						صناديق الخزينة
37,55%	65 390	239 532	239 532	174 142	170 334	مجموع البرنامج

3-2- إطار النفقات على المدى المتوسط لبرنامج الديوانة 2015-2016-2017:

قدرت جملة نفقات برنامج الديوانة لسنة 2015 بـ 239532 ألف دينار كما ستقدر بـ 249400 ألف دينار سنة 2016 و بـ 262242 ألف دينار سنة 2017. و ستبلغ بالتالي نسبة تطور نفقات برنامج الديوانة بالنسبة لـ 2016 بـ 3.95% و بـ 9.48% لسنة 2017 مقارنة بـ 2015.

يبين الجدول التالي نفقات برنامج الديوانة حسب نوعية النفقات.

بألف دينار

تقديرات			قانون المالية	إنجازات			البيان
2017	2016	2015		2013	2012	2011	
إ.ن.م.	إ.ن.م.	إ.ن.م.	2014				
193675	186833	182 053	164662	163 2 62	114 250	99 286	نفقات التصرف
170500	164622	160 182	142415	139 614	113 280	97 533	I ا - التأجير العمومي
170378	164500	160060	142 293	139 614	113 280	97 533	- على الموارد العامة للميزانية

122	122	122	122				- على الموارد الذاتية للمؤسسات
			6 348		6 530	9 644	- على موارد صناديق الخزينة
22820	21875	21 560	20 968	230	0	745	II - وسائل المصالح
22820		21000	20390			745	- على الموارد العامة للميزانية
		560	578				- على الموارد الذاتية للمؤسسات
			0	230	17 927	16 935	- على موارد صناديق الخزينة
355	336	311	1 279	600	969	1 007	III - التدخل العمومي
355	336	311	1 279	600	969	1 007	- على الموارد العامة للميزانية
					6	3	- على موارد صناديق الخزينة
68567	62567	57 479	9480	7 072	4 844	36 103	نفقات التنمية
68567	62567	57 479	9480	7 072	4 844	36 103	I A - الاستثمارات المباشرة
68567	62567	57 479	9480	2 072	4 844	1 603	- على الموارد العامة للميزانية
							- على الموارد الذاتية للمؤسسات
					2 825	14 066	- على موارد صناديق الخزينة
				5 000		34 500	- على موارد القروض الخارجية
							الموظفة على موارد الهبات
0	0	0	0	0	0	0	I A - التمويل العمومي
							- على الموارد العامة للميزانية
							- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							- على موارد صناديق الخزينة
							- على موارد القروض الخارجية
							الموظفة على موارد الهبات
262242	249400	239 532	174142	147516	119 094	135 389	مجموع البرنامج 1

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج

"الديوانة"

بطاقة مؤشّر قيس أداء

رمز 1.1.0.1

تسمية المؤشّر: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع.

تاريخ تحيين المؤشّر: 2014/06/30.

I- الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1) .
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4- تعريف المؤشّر : يدلّ هذا المؤشّر على المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع.
- 5- نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتوج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يتم احتساب الأجل من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية إلى تاريخ منح الإذن بالرفع.
- 2- وحدة المؤشّر : اليوم.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: تواريخ إيداع التصاريح الديوانية وتواريخ الإذن بالرفع الفعلية.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر (استمارة، تقرير، استبيان،...): الحصول على تواريخ إيداع التصاريح الديوانية وتواريخ الإذن بالرفع الفعلية حسب المعطيات المجمعة لدى إدارة النظم الديوانية.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: التصاريح الديوانية لدى المكاتب.
- 6- تاريخ توفر المؤشّر: سنويا
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur) : 0.35 يوما سنة 2017.
- 8- المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات) : إدارة اتصرف في المخاطر.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

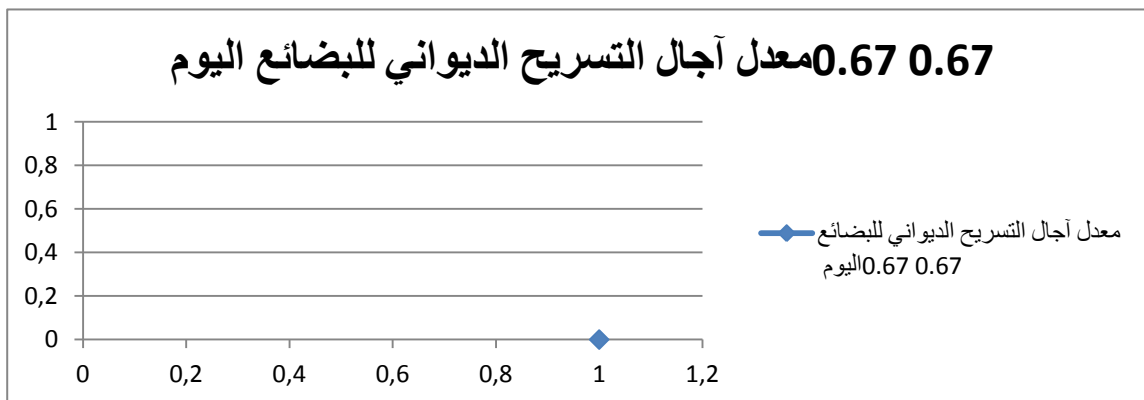
جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			ق.م 2014	انجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
0.45	0.50	0.52	0.55	0.67	0.67	0.67	اليوم	معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهدت المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع انخفاضاً هاماً نظراً لتطور المنظومة الإعلامية للديوانة التي مكنت من تقليص هذه المدة .

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تحسيس الضباط المكلفين بدراسة التصاريح الديوانية بتذكير أصحابها بضرورة تسوية الوضعية في الأجال.
- مراجعة طريقة احتساب الأجال مع عدم الأخذ بعين الاعتبار أيام العطل والراحات

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر :

عدم مبادرة الموردين لتسوية وضعية تصاريح التوريد لعدة أسباب.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 2.1.0.1
تسمية المؤشر: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين.
تاريخ تحيين المؤشر: 2014/06/30.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1) .
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4- تعريف المؤشر : يدلّ هذا المؤشر على عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين الذين تتوفّر فيهم الشروط اللازمة للتمتّع بالامتيازات التسهيلات .
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرّعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفرّعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم.
- 2- وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم والعدد الجملي للمطالب.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم والعدد الجملي للمطالب.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: مطالب المتعاملين الاقتصاديين المسجلة لدى إدارة النظم الديوانية.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : عدد 35 متعامل اقتصادي معتمد سنة 2017.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): إدارة النظم الديوانية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

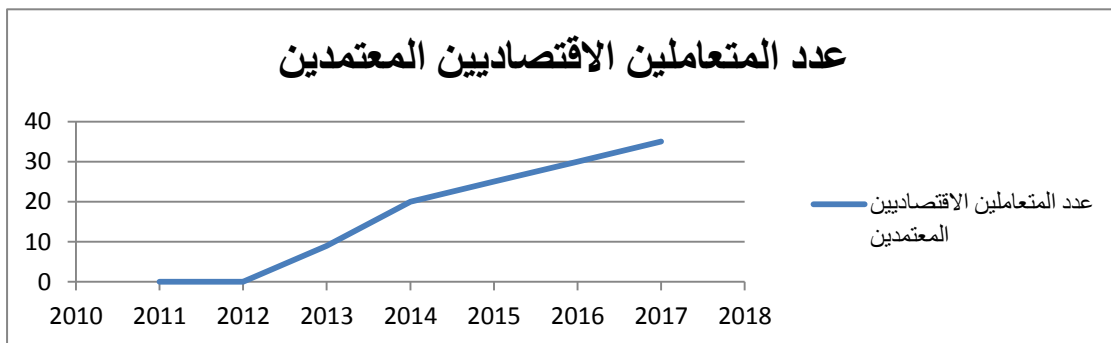
جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2014	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
35	30	25	20	9	-	-	عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

لم يشهد هذا المؤشر أي تغيير إذ يوجد لدى الديوانة 9 متعاملين اقتصاديين معتمدين ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 25 سنة 2015.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



- قبول أكبر عدد ممكن من المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية.
- إعادة إحياء خلية دراسة مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين بإدارة النظم الديوانية.
- القيام بدورات تكوين في إطار التعاون الثنائي بين الديوانة التونسية والديوانة الفرنسية في مجال التدقيق الأولي والبعدي.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالموشر:

- عدم احترام المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين لتعهداتهم وعدم قدرة الإدارة حاليا على القيام بالمراقبة اللازمة.

بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 3.1.0.1
تسمية المؤشّر: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية.
تاريخ تحيين المؤشّر: 2014/06/30.

I- الخصائص العامة للمؤشّر :

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1) .
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبيضات.
- 4- تعريف المؤشّر : يعكس هذا المؤشّر نجاعة الإدارة العامة للديوانة في دعم المؤسسات التي تعمل في ميدان التجارة الخارجية و ذلك بإلغاء التعامل معها بالوثائق (عدم تقديم الوثائق على سند ورقي) وتعويضها بتعامل لا مادي (إلكتروني).
- 5- نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر بقسمة عدد الوثائق اللامادية على العدد الجملي للوثائق.
- 2- وحدة المؤشّر: نسبة مآوية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: العدد الجملي للوثائق وعدد الوثائق اللامادية منها.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على العدد الجملي للوثائق وعدد الوثائق اللامادية منها.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على نسبة التعامل بالوثائق الورقية من مكتب الدراسات والتشريع ووحدة الاتصال.
- 6- تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).

7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 40 % من لامادية الوثائق سنة 2017.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مكتب الدراسات والتشريع ووحدة الاتصال.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر :

جدول بياني لتطور المؤشر

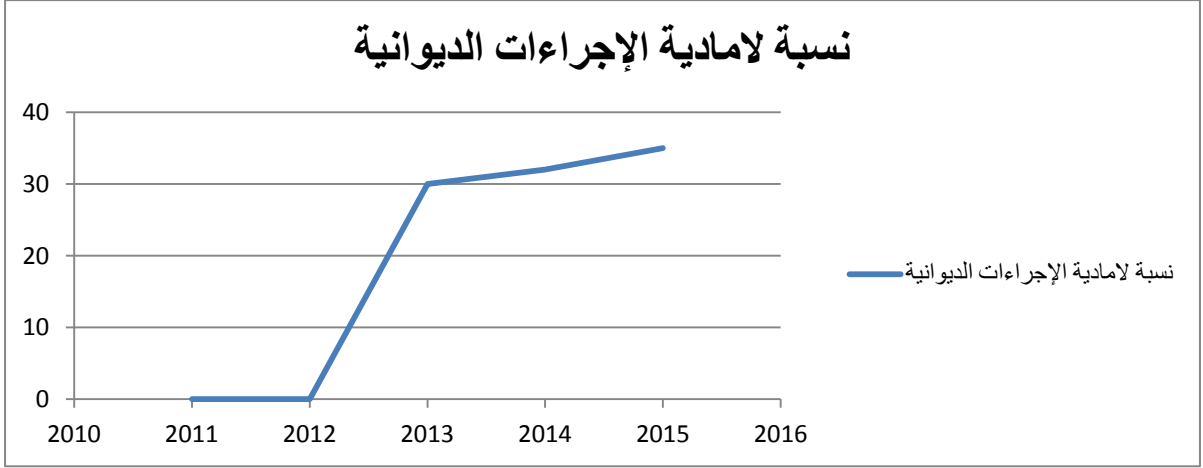
تفديرات			2014	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
40	38	35	32	30	-	-	% نسبة لامادية الإجراءات الديوانية	

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر :

تهدف الإدارة إلى الرفع من هذا المؤشر في السنوات القادمة .

نسبة لامادية الإجراءات الديوانية شهدت ارتفاعا طفيفا من 30% سنة 2013 إلى 32% سنة 2014.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إتمام إجراءات لامادية التصريح الديواني بعد الموافقة على اعتماد الإمضاء الإلكتروني والدفع الإلكتروني.
- 5 تحديد أهم النقاط (Limites) المتعلقة بالمؤشر:
- 6 إصدار النصوص القانونية لاعتماد الإمضاء الإلكتروني والدفع الإلكتروني.

بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 4.1.0.1
تسمية المؤشر: عدد الخدمات على موقع الواب.
تاريخ تحيين المؤشر: 2014/06/30.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1) .
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 7- تعريف المؤشر: يمكّن الموقع المتعاملين مع الإدارة من الحصول على العديد من الخدمات الإدارية عن طريق تعميم المطالب الخاصة بها وإرسالها إلكترونياً إلى المصلحة المختصة بدراستها والتي تتولى موافاة طالب الخدمة بالردّ عليها على بريده الإلكتروني.
- 8- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 9- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 10- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر باحتساب عدد الخدمات المتوفرة على موقع الواب.
- 2- وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للخدمات المتوفرة بموقع الواب الخاص بالإدارة.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للخدمات المتوفرة بموقع الواب الخاص بالإدارة.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد الخدمات على موقع الواب حسب معطيات مكتب الدراسات والتشريع وخليّة الاتصال .
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 45 خدمة على الواب سنة 2017.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): إدارة النظم الديوانية .

-III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

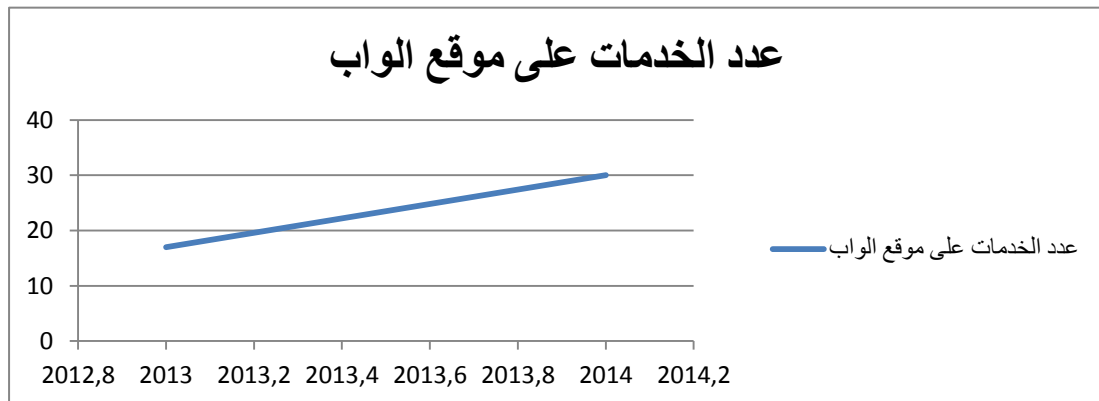
جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
45	40	35	30	17	-	-	عدد الخدمات على موقع الواب العدد	

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهد عدد الخدمات على موقع الواب ارتفاعا من 17 خدمة سنة 2013 إلى 30 خدمة سنة 2014 و ذلك بفضل تطور المنظومة الإعلامية للديوانة نظرا لانتداب عدة كفاءات في هذا الاختصاص خلال الفترة الأخيرة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



- 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :
- إضافة أكبر عدد ممكن من الخدمات على موقع الواب الخاص بالإدارة العامة للديوانة.
- 5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:
- إيجاد حل لمشكل عقد صيانة موقع الواب مع المزود.

بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز 1.2.0.1

تسمية المؤشر: عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري.

تاريخ تحيين المؤشر: 2014/06/30.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1) .
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري و التهريب و تحسين المراقبة.
- 4- تعريف المؤشر : يعتبر هذا المؤشر هاما لقياس فاعلية إدارة الديوانة وتوجهها في مجال مكافحة الغش و يعكس قدرتها على التّدخل الإستباقي (الردع) .
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule) : يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية.
- 2- وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للمحاضر بمختلف المكاتب الديوانية.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للمحاضر بمختلف المكاتب الديوانية من قبل إدارة التصرف في المخاطر.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد المحاضر المجمعة من قبل إدارة التصرف في المخاطر من المكاتب.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): الهدف هو بلوغ عدد 75000 محاضر مخالفة مسجلة بمكاتب الديوانة سنة 2017.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): إدارة التصرف في المخاطر.

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

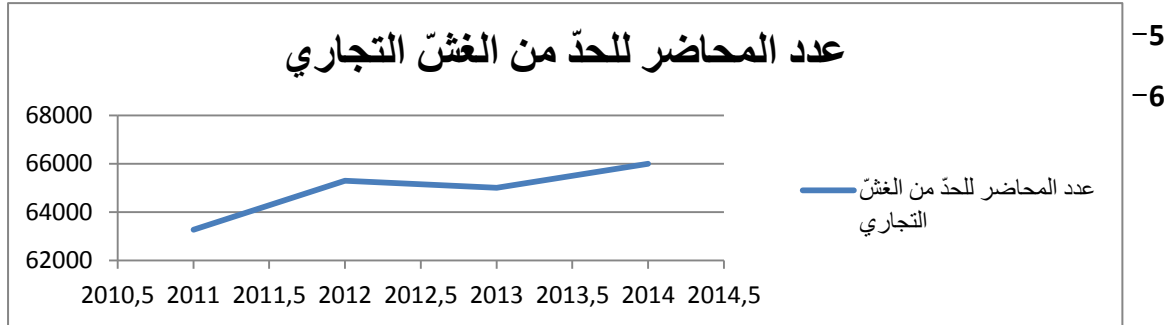
جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
75000	74151	69300	66000	65000	65297	63265	عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري العدد	

2- تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهد عدد المحاضر ارتفاعا من 65000 محضر سنة 2013 إلى 66000 محضر سنة 2014 وذلك بفضل تطور المنظومة الأمنية للديوانة في إطار مقاومة الغش التجاري.

4- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- رفع أكبر عدد ممكن من المخالفات لردع المخالفين.
- انتداب عدد إضافي من الأعوان.
- إحداث هيكل يعنى بالمراقبة اللاحقة بالإدارة العامة للديوانة وتدعيمه بالموارد البشرية والمعدات اللازمة.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر :

عدد المحاضر في حدّ ذاته ليس مؤشرا كافيا لوحده.

6- بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 2.2.0.1
تسمية المؤشر: عدد المحاضر للحدّ من التهريب.
تاريخ تحيين المؤشر: 2014/06/30.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري و التهريب و تحسين المراقبة.
- 4 - تعريف المؤشر: هذا المؤشر يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية و الوسائل البشرية على ذمة مصالح المراقبة .
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر.
- 2- وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة من قبل مصالح إدارة الحرس الديواني.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة من قبل مصالح إدارة الحرس الديواني.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة من قبل مصالح إدارة الحرس الديواني..

6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 8000 محضر سنة 2017.

7- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):

- إدارة الحرس الديواني.

- الإدارات الجهوية للديوانة.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

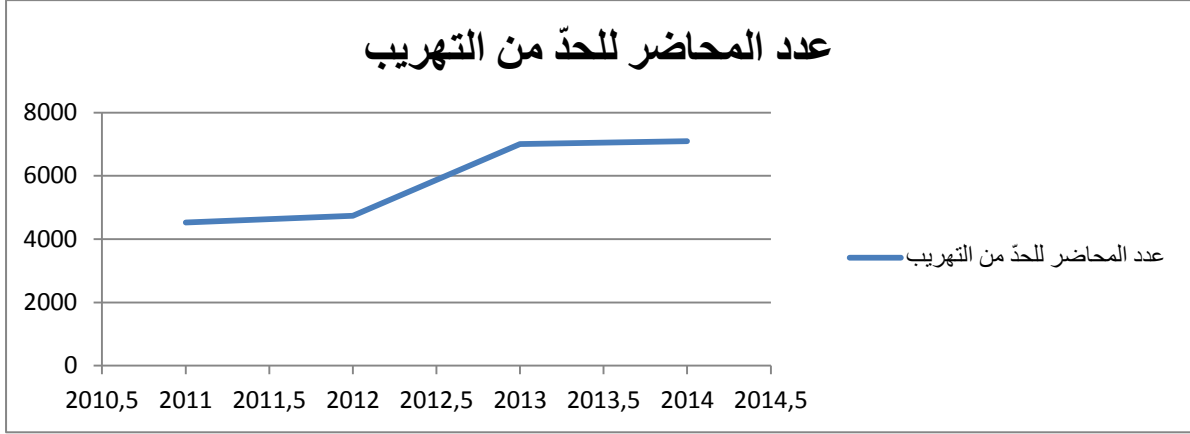
جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
8000	7900	7455	7100	7000	4736	4523	عدد المحاضر للحدّ من التهريب	

2- تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهد عدد المحاضر ارتفاعا من 7000 محضر سنة 2013 إلى 7100 محضر سنة 2014 وذلك بفضل تطور المنظومة الأمنية للديوانة في إطار مقامة التهريب عبر إحداث نقاط مراقبة جديدة و وعي أعوان الديوانة بمخاطر التهريب.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تكثيف جهود وحدات المراقبة للحد من التهريب بالنقاط الحدودية وداخل الجمهورية وذلك بتوفير التجهيزات والمعدات والعنصر البشري بالعدد الكافي.
- تهيئة الممر الحدودي براس- اجدير .
- توفير وسائل تنقل نوع 4X4 مجهزة بنظام إعلامي متنقل (سند).
- اقتناء معدات خاصة (ج.ب.ر ، ج.ب.ر.س، وأقيات صدرية من الرصاص، مناظير ليلية،...).
- اقتناء أسلحة وذخيرة.

5- تحديد أهم النفاص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تطور أساليب التهريب باستعمال معدات وتجهيزات متطورة في إطار شبكات.

7- بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 3.2.0.1

تسمية المؤشر: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة.

تاريخ تحيين المؤشر: 2014/06/30.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1 - البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة.
- 4 - تعريف المؤشر: يستعمل هذا المؤشر لقيس التواجد الفعلي لمصالح و وحدات الحراسة التابعة للحرس الديواني.
- 5 - نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بقسمة عدد ساعات التواجد الفعلي على عدد ساعات العمل الجمالية دون اعتبار العطل.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائة.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي لساعات العمل دون اعتبار العطل والراحات.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي لساعات العمل دون اعتبار العطل والراحات.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد ساعات العمل وعدد ساعات التواجد الفعلي.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 90% من تواجد وحدات المراقبة سنة 2017.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): إدارة الحرس الديواني.

III- قراءة نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
90	84	82	80	78	74	70	%	نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

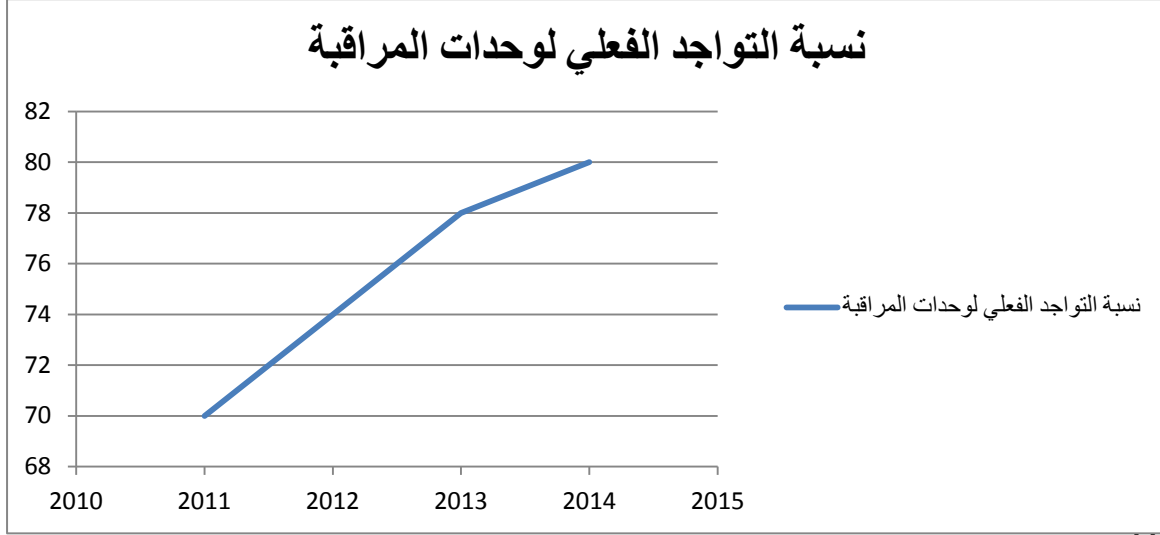
2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهدت نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة ارتفاعا من 78% سنة 2013 إلى 90%

سنة 2014 وذلك بفضل انتداب عدد هام من الأعوان في السنوات الأخيرة وإحداث نقاط

مراقبة جديدة في مختلف مناطق الجمهورية.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



-12

-13

-14

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة.
- الزيادة في عدد ساعات العمل بوحدات المراقبة.
- انتداب أعوان إضافيين.
- اقتناء سيارات استطلاع ذات خصوصية.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- العدد الحالي للأعوان لا يسمح ببلوغ الهدف.

8- بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

- رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 1.3.0.1
تسمية المؤشر: عدد البيوعات بالمزاد العلني.
تاريخ تحيين المؤشر: 2014/06/30.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في المحجوز.
- 4- تعريف المؤشر : هذا المؤشر يعكس ولو بصفة غير مباشرة أهمية عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة.
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر باحتساب عدد البيوعات بالمزاد العلني في السنة.
- 2- وحدة المؤشر: العدد
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للبيوعات التي تتم بالمزاد العلني.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للبيوعات التي تتم بالمزاد العلني حسب معطيات مكتب الإيداع والحجز.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد البيوعات بالمزاد العلني حسب مكتب الإيداع والحجز.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): القيام بعدد 450 عملية بيع بالمزاد العلني سنة 2017.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مكتب الإيداع و الحجز.

III - قراءة نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

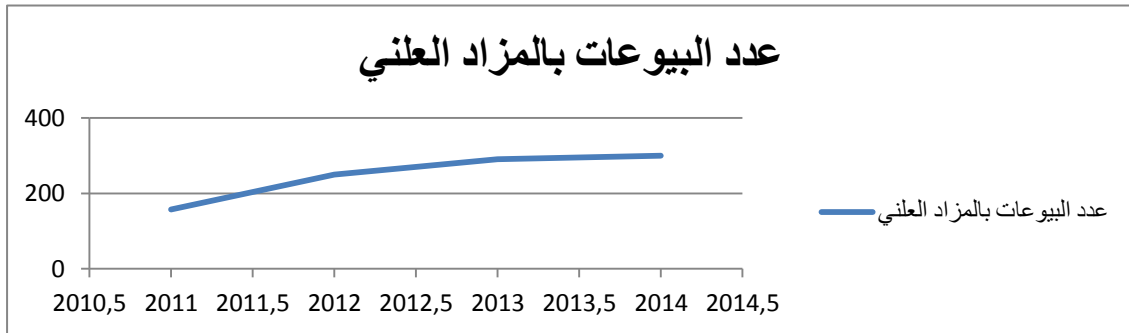
جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
450	400	350	300	290	250	157	عدد البيوعات بالمزاد العلمي	

2- تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهد عدد البيوعات بالمزاد العلمي ارتفاعاً من 290 عملية بيع سنة 2013 إلى 350 عملية بيع سنة 2014 وذلك بفضل وعي الإدارة بضرورة تهيئة مستودعات الحجز وتنظيمها ببيع البضائع التي تتوفر فيها شروط البيع بالمزاد العلمي.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- القيام بعمليات البيع بالمزاد العلني في الآجال ودون تأخير لتجنب الاكتظاظ.
- تفعيل قباضة البيوعات ودعمها بالوسائل البشرية والمادية اللازمة.
- اقتناء تجهيزات إعلامية لمتابعة المحجوزات عبر التطبيقات الإعلامية.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر :

- إشكالية تقييم البضائع المعدة للبيع من طرف الخبراء المعتمدين (تقييم غير موضوعي، بطء ، تقييم مكلف).

9- بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم الفرع، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 2.3.0.1

تسمية المؤشر: عدد الإحالات.

تاريخ تحيين المؤشر: 2014/06/30.

الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في المحجوز.
- 4- تعريف المؤشر: هذا المؤشر يبين عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة بعد البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة .
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بتجميع عدد الإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.

2- وحدة المؤشر: العدد.

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الإحالات.

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.

5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد الإحالات حسب مكتب الإيداع و الحجز.

6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 650 عملية إحالة سنة 2017.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مكتب الإيداع والحجز.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

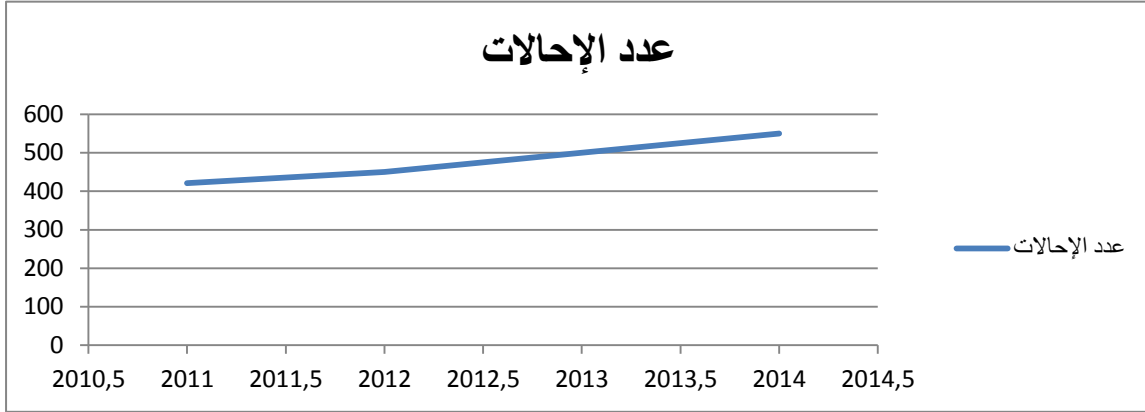
جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
650	600	570	550	500	450	421	عدد الإحالات	

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهد عدد الإحالات ارتفاعا من 465 إحالة سنة 2013 إلى 500 إحالة سنة 2014 وذلك بفضل قرار الإدارة تهيئة مستودعات الحجز وتنظيم عملية الإحالات.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- القيام بعمليات الإحالة مباشرة بعد الحصول على الموافقات المطلوبة (قضاء، إدارات،...).
- 5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:
- بعض الهياكل المنتفعة بالإحالات لا تقوم برفع المحجوزات مباشرة بل تطيل العملية أكثر من اللزوم.

10- بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر(رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 3.3.0.1

تسمية المؤشّر: عدد محاضر الإلتلاف.

تاريخ تحيين المؤشّر: 2014/06/30.

I- الخصائص العامة للمؤشّر:

1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.

3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين التصرف في المحجوز.

4- تعريف المؤشّر : هذا المؤشّر يقيس عدد عمليات الإلتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة للبضائع التالفة ويساهم في تقليص تكاليف ربوض الحاويات و المجرورات وحسن التصرف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن وإمكانية استعمال هذه الوحدات من طرف الناقلين البحريين في عمليات أخرى .

5- نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.

6- طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.

7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشّر:

1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشّر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإلتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح و إدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة...).

2 - وحدة المؤشر: العدد.

3 - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي لمحاضر إتلاف البضائع.

4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للمحاضر التي يقع إتلافها من قبل المصالح المختصة (مكتب الإيداع والحجز).

5 - مصدر وطبيعة البيانات: عدد محاضر الإتلاف.

6 - تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 100 عملية إتلاف سنة 2017.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مكتب الإيداع والحجز.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
100	95	90	85	80	75	69	عدد محاضر الإتلاف	

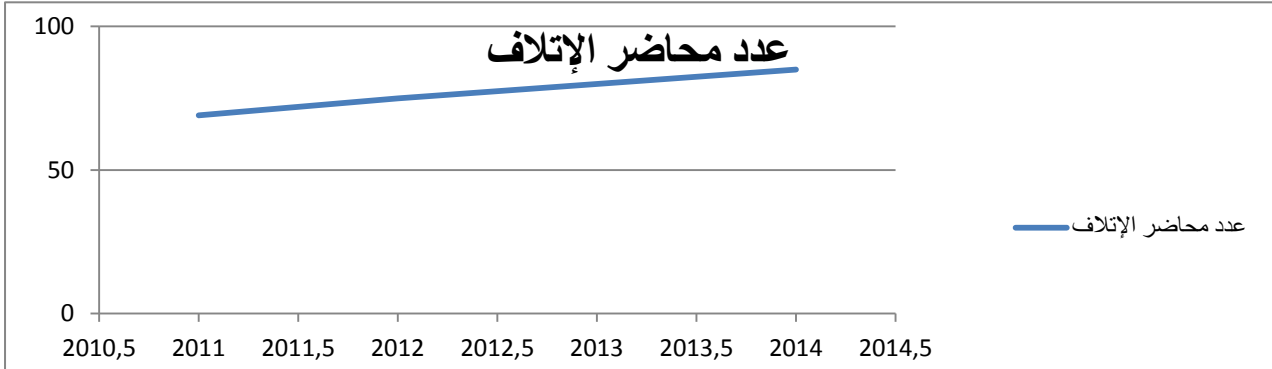
2- تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهد عدد محاضر الإتلاف ارتفاعا من 65 محاضر سنة 2013 إلى 80 محاضر سنة 2014

وذلك بفضل النظرة الجديدة للإدارة للتعامل مع المحجوزات مما مكنها من حسن التصرف فيها

بالقيام بعمليات الإتلاف في الوقت المناسب قصد استغلال الفضاءات بصفة ناجعة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التعجيل بالموافقة على إلتلاف البضائع القابلة للتلف أو المتضررة على نفقة أصحابها.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تفصي أصحاب البضائع من تحمل المسؤولية.
- عدم إمكانية تحمل الإدارة لمصاريف الإلتلاف أو التحطيم.

11- بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 1.4.1

تسمية المؤشر: نسبة تغطية الديون المثقلة.

تاريخ تحيين المؤشر: 2014/06/30.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها.
- 4- تعريف المؤشر : يدل على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة استخلاص الديون المثقلة بقباضات الديوانة .
- 5- - نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفرعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة مبلغ المقايض التي تمت تغطيتها على المبلغ الجملي للديون المثقلة ويكون ذلك سنويا.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائة.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المبلغ الجملي للديون المثقلة ومبلغ المقايض التي تمت تغطيتها.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على المبلغ الجملي للديون المثقلة ومبلغ المقايض التي تمت تغطيتها من قبل إدارة الاستخلاص.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: محاضر الديون المثقلة.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة استخلاص الديون المنقولة 1% سنة 2017.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): إدارة الاستخلاص.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
1	0,1	0,04	0,03	0,02	0,01	0,01	%	نسبة تغطية الديون المنقولة

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهدت نسبة تغطية الديون المنقولة ارتفاعا من 0.018% سنة 2013 إلى 0.03% سنة 2014 و ذلك بفضل تحسين نجاعة إدارة الديوانة وتكثيف عملها عند قيامها بمهمة استخلاص الديون المنقولة بقباضات الديوانة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تحسيس قباض الديوانة لمواصلة مجهودات استخلاص الديون المنقولة بقطع آجال التقادم.
- تدعيم قباضات الديوانة بالعدد الكافي من الأعوان من خلال إعادة التوزيع.
- الالتجاء إلى خدمات مأموري المصالح المالية لاستخلاص الديون المنقولة.
- إحداث خلية استخلاص الديون المنقولة بقباضات الديوانة.

- التفكير في إيجاد تطبيقات إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالموشر:

- عدم معرفة مصالح الديوانة للعناوين الشخصية الحقيقية للمطالبين بالديون لوجود معلومات مغلوبة بالمحاضر .

12- بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 2.4.0.1
تسمية المؤشر: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها.
تاريخ تحيين المؤشر: 2014/06/30.

الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها.
- 4- تعريف المؤشر : هذه النسبة تعتبر مؤشرا على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة تصفية التصاريح.
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفرعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها على عدد التصاريح التي تمت تصفيتها.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
- 1- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للتصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها والتصاريح التي تمت تصفيتها.
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للتصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها وعدد التصاريح التي تمت تصفيتها من قبل إدارة الاستخلاص عن طريق المكاتب الديوانية.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها في المكاتب الديوانية.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 0.1% من التصاريح موضوع إذن بالرفع التي لم يقع دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2017.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): إدارة الاستخلاص.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

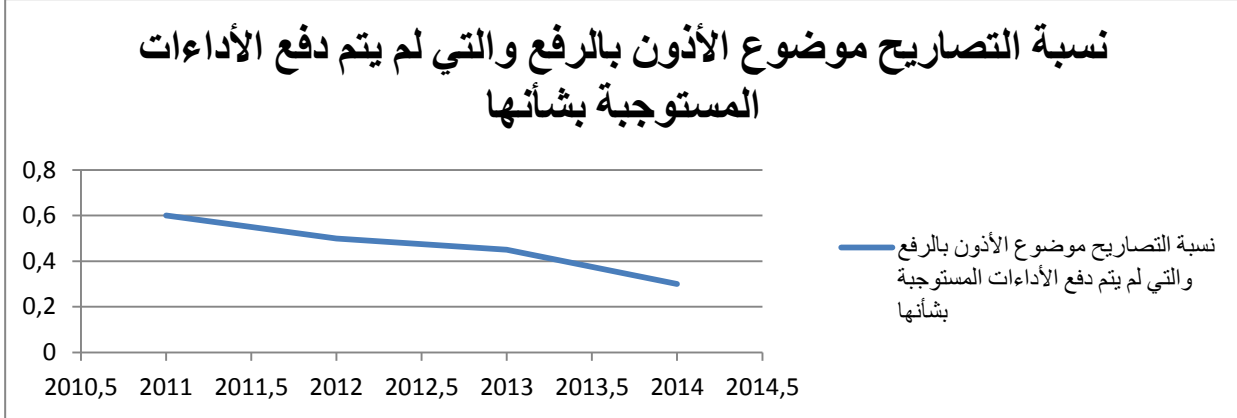
جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
0,1	0,1	0,2	0,3	0,45	0,5	0,6	%	نسبة التصاريح موضوع الأذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهدت نسبة التصاريح موضوع الأذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها انخفاضا من 0.45% سنة 2013 إلى 0.3% سنة 2014 وذلك بفضل تحسين وتطوير عمليات الاستخلاص وخاصة الاستخلاص عن بعد وبعد تحسين المنظومة الإعلامية للديوانة.

2- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- العمل على متابعة التصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها باللجوء إلى وسيلة ضغط تتمثل في إيقاف الرمز الجبائي بصفة مؤقتة إذا تجاوز عدد التصاريح غير المسواة 2 أو 3 مثلاً.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم وجود أساس قانوني لتوقيف الرمز الديواني في مثل هذه الحالات غير وسائل الضغط التعسفية.

2014

البرنامج عدد 2: الجباية



برنامج " الجباية "

المسؤول على البرنامج : السيد رياض القروي المدير العام للأداءات، تولى مهمة " رئيس البرنامج" بداية من 16 أوت 2011 إلى اليوم.

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1-1- خارطة البرنامج :



يرتكز برنامج الجباية على رسم وتنفيذ السياسة الجبائية للبلاد إذ يشمل هذا البرنامج الإدارات العامة الثلاثة التي تهتم مباشرة بالجباية وهي الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي، الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية والإدارة العامة للأداءات.

تعدّ الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي أحد الفاعلين في رسم وتنفيذ السياسة الجبائية باعتبارها مكلفة خاصة بإعداد الدراسات المتعلقة بالمنظومة الجبائية قصد رصد

حاجيات تطويرها وملاءمتها مع متطلبات التنمية وأهداف السياسة الجبائية المرسومة وإعداد مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية ذات الصبغة الجبائية وشرحها ونشرها على مستوى المصالح الإدارية والعموم فضلا عن السهر على تذليل الصعوبات التطبيقية للتشريع الجبائي والإسهام في تحديث الجباية وتكوين الأعوان والقضاة في المادة الجبائية .

أما الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية وهي مكلفة خاصة بإعداد مشاريع النصوص المتعلقة بالامتيازات الجبائية والمالية والمشاركة في دراسة النصوص وتنفيذ الإجراءات الخاصة بالنهوض بالاستثمار والمبادرة الخاصة وإعداد الدراسات المتعلقة بالامتيازات الجبائية والمالية قصد تطوير منظومة منح الحوافز وملاءمتها مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا كما تساهم الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية في تصور ودراسة الإجراءات والإصلاحات الرامية لمعاوضة مسيرة الانفتاح الاقتصادي في المجالات الراجعة بالنظر لوزارة المالية.

ويرتكز عمل الإدارة العامة للأداءات على تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية ذات الصبغة الجبائية ومراقبة و مراجعة قاعدة الأداءات والمعاليم والضرائب والأتاوي وغيرها من الموارد الجبائية الخاضعة لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية ومتابعة النزاعات المتعلقة بأساس الأداء والنزاعات الجبائية الجزائية للمحافظة على الدور الفعّال للجباية في توجيه المجهود التنموي وذلك بإتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار إصلاح النظام الجبائي وتحسين مردود الأداء والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بالحدّ من ظاهرة التهرّب الجبائي والرفع من مردودية تدخلات مصالح المراقبة الجبائية وترشيدها لتعبئة موارد ميزانية الدولة.

2-1 - استراتيجية البرنامج:

- تعهدت إدارة الجباية خلال العشرية الأخيرة بتنفيذ عدة مشاريع لإصلاح المنظومة التشريعية الجباية أو لإعادة تنظيم و ضبط مشمولات مصالحها الإدارية. أبرزها :
- إصدار مجلة الحقوق و الإجراءات الجباية التي أقرت العديد من الضمانات التشريعية لفائدة المطالبين بالأداء في إطار المراقبة الجباية الى جانب إرساء مبدأ التقاضي على درجتين في نزاع الأساس.
 - اعتماد وسائل الاتصال الحديثة لتيسير القيام بالواجب الجبائي.
 - تنقيح الأمر المتعلق بتنظيم وزارة المالية في مناسبات متتالية للرفع من مردودية مصالح الجباية . إلا أنه ورغم ايجابية هذه الإصلاحات تبين أنها غير كافية للاستجابة للانتظارات على مستوى إرساء العدالة الجباية و تعبئة موارد ميزانية الدولة لرفع التحديات الاقتصادية و الاجتماعية.
 - وعلى هذا الأساس فان المحاور الرئيسية لإستراتيجية برنامج الجباية تتمثل في:
 - مراجعة شاملة للنظام الجبائي .
 - تعزيز الثقة و تقريب الإدارة من المواطن و إرساء ثقافة جبائية حضارية .
 - حمل المطالب بالأداء على الالتزام بواجبه الجبائي.
 - مكافحة التهرب الجبائي.
 - تركيز إدارة عصرية وشفافة ورفع مردودية تدخلات مصالح المرافقة.

2- أهداف و مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج :

تتمثل أهداف البرنامج في:

1. تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات.
2. الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
3. رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة.

1-2 الهدف الأول: تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات

1-1-2 تقديم الهدف:

يمكن الهدف من الوقوف على مدى تحسين جودة الاستقبال وتيسير عملية القيام بالواجبات الجبائية من خلال تطوير الخدمات الجبائية الموضوعة على الخط وتيسير النفاذ إلى المعلومة الجبائية .

2-1-2 مرجع الهدف : يتنزل هذا الهدف في إطار تطبيق إستراتيجية البرنامج والقطاع الخاص منها الجانب المتعلق بعلاقة الإدارة بالمطالب بالأداء وتركيز إدارة عصرية وشفافة.

2-1-3 مبررات اعتماد المؤشرات:

تمكن هذه المؤشرات من قياس تطور جودة ظروف الاستقبال والنفاذ إلى المعلومة الجبائية .

المؤشر 1: نسبة الأجوبة المؤجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين.

المؤشر 2: معدّل آجال الردّ على عرائض المطالبين بالأداء.

المؤشر 3: نسبة الردّ على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في الآجال.

نتائج مؤشرات تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات

تقديرات			20 14	إنجازات			الو حد ة	مؤشرات قياس أداء الهدف
20 17	20 16	20 15		20 13	20 12	20 11		
2. 0	2. 0	2. 25	2. 5	2. 75	2. 2	-	% نسبة الأجوبة المؤجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين	
10	12	14	15	16	17	-	يوم معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء.	
70	68	66	65	60 .6	61 .4	55 .6	% نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في الآجال.	

2-2 - الهدف الثاني : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي :

2-2-1- تقديم الهدف:

يمكن هذا الهدف من التعرف على نجاعة السياسة المتوخاة للحد من ظاهرة التهرب الجبائي وآثارها في دفع المطالبين بالأداء لإحترام واجباتهم الجبائية للحد من ظاهرة التهرب الجبائي.

2-2-2 مرجع الهدف : يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة البرنامج والقطاع في الجانب المتعلق بتحسين تعبئة الموارد العمومية.

2-2-3 مبررات اعتماد المؤشرات:

تمكن هذه المؤشرات من تحديد مدى نجاعة تدخلات مصالح المراقبة الجبائية:
 المؤشر 1: عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح المراقبة.
 المؤشر 2: تطوّر عدد معاینات مخالفات جبائية جزائية .
 المؤشر 3: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية.

نتائج مؤشرات الحد من ظاهرة التهرب الجبائي

تقديرات			2014	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
14.0	13.0	12.0	11.0	10.6	14.2	16.7	%	عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية.
30.000	30.000	27.000	25.000	22.574	10.941	9.557	عدد	عدد معاینات المخالفات الجبائية الجزائية .
20.000	18.000	16.000	14.000	12.390	7.827	3.857	عدد	عدد عمليات المراجعة الجبائية .

3-2 الهدف الثالث: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة :

2-3-1- تقديم الهدف:

القطاعات والأنشطة والمطالبين بالأداء الذين لم تبلغ مساهمتهم الجبائية المستوى المطلوب بالمقارنة مع أهمية وحجم النشاط.

2-3-2 مرجع الهدف : يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة البرنامج والقطاع في الجانب المتعلق بتحسين تعبئة الموارد العمومية.

2-3-3- مبررات اعتماد المؤشرات:

تمكن هذه المؤشرات من قياس نسبة تطور المردود المالي لمصالح المراقبة بصفة عامة وبصفة خاصة من قياس قدرة هذه المصالح على إقناع المطالب بالأداء لإبرام صلح بخصوص عمليات المراقبة من خلال توفير له كافة الضمانات التشريعية و تقاضي الشطط عند إعادة ضبط أسس الأداء. كما تمكن هذه المؤشرات من تحديد نسب المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري.

المؤشر 1: مردودية المراقبة الجبائية.

المؤشر 2: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

المؤشر 3: نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري.

نتائج مؤشرات رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة

تقديرات			2014	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
1.450	1.400	1.350	1.300	1.229	991	664	مليون دينار	مردود المراقبة الجبائية.
50.0	49.0	48.0	47.0	46.5	42.2	66.1	%	نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
65.0	63.0	60.0	55.0	53.5	61.0	46.0	%	نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري

2-2 - تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات الوحدة: ألف دينار.	الأنشطة	تقديرات 2015	المؤشرات	الأهداف
112	<ul style="list-style-type: none"> إرساء نضام الجودة بمكاتب المراقبة و توفير كمية من المطويات لفائدة المطالبين بالأداء و نسخ لأدلة إجراءات للأعوان . 		نسبة الأجوبة المؤجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين .	تحسين جودة الخدمات
572 786	<ul style="list-style-type: none"> اقتناء معدات اعلامية مكتبية تهيئة و صيانة مكاتب مراقبة الأداءات 		نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في الآجال.	
700	<ul style="list-style-type: none"> تأثيث مصالح المراقبة 		معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء.	
531	<ul style="list-style-type: none"> اقتناء تجهيزات و معدات لفائدة المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات 		عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية.	الحد من ظاهرة التهرب الجبائي
302	<ul style="list-style-type: none"> احداث مكاتب مراقبة الأداءات. 		عدد عمليات المراجعة الجبائية .	

420	▪ اقتناء وسائل النقل الادارية .		عدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائرية .	
879	▪ انتدابات .		مردود المراقبة الجبائية.	
329	▪ تطوير المنظومات و استغلالها .		نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.	
200	▪ رقمنة عقود التسجيل بمكتب نهج روما .		نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري	

3- نفقات برنامج الجباية

3-1 - ميزانية برنامج الجباية حسب نوعية النفقة (اعتمادات الدفع):

تم ضبط مجموع الإعتمادات المقترحة لنفقات التصرف والتنمية لبرنامج الجباية لسنة 2015 بـ 114 188 ألف دينار مقابل 101 354 ألف دينار خلال سنة 2014 أي نسبة تطوّر تبلغ 12.66%.

تطور إعتمادات برنامج " الجباية "

الوحدة: ألف دينار

بيان البرنامج	إنجازات 2013	تقديرات 2015		قانون المالية 2014 -1	نسبة التطور (2015-2014) النسبة (%) (1) - (2) / (1)
		اعتمادات الدفع	أعتمادات التعهد		
العنوان الأول : نفقات التصرف	83 025	110 250	110 250	99 367	11%
التأجير العمومي	76 511	103 740	103 740	92 853	12%
وسائل المصالح	6 514	6 500	6 500	6 514	0%
التدخل العمومي	0	10	10	0	#DIV/0!
العنوان الثاني: نفقات التنمية	2 251	3 948	3 948	1 987	99%
الإستثمارات المباشرة		3 948	3 948	1 987	99%
على الموارد العامة للميزانية		3 948	3 948		
على موارد القروض الخارجية الموظفة					
التمويل العمومي		0	0	0	0
على الموارد العامة للميزانية	2 251				
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0				
صناديق الخزينة					
مجموع البرنامج	85 276	114 198	114 198	101 354	13%

2- جدول إطار النفقات على المدى المتوسط لبرنامج " الجباية " (2015-2016-2017).

قدرت جملة نفقات برنامج الجباية لسنة 2015 بـ 114198 ألف دينار و ستبلغ جملة النفقات لسنة 2016 حسب التوقعات 112908 ألف دينار بنسبة تقلص 1.12% و 118412 ألف دينار سنة 2017.

الوحدة ب ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2014	إنجازات			النفقات
2017	2016	2015		2013	2012	2011	
118412	112908	110 250	99 367	83 025	77 504	62 256	نفقات التصرف
111500	106300	103 740	92 853	76 511	71 499	56 654	أ - التأجير العمومي
111500	106300	103 740	92 853	76 511	71 499	56 654	وسائل المصالح - على الموارد الذاتية للمؤسسات - على موارد صناديق الخزينة
6912	6608	6 500	6 514	6 514	6 005	5 602	أ - وسائل المصالح
6912	6608	6 500	6 514	6 514	6 005	5 602	- على الموارد العامة للميزانية - على الموارد الذاتية للمؤسسات - على موارد صناديق الخزينة
0	0	10		0	0	0	أ - التدخل العمومي - على الموارد العامة للميزانية - على موارد صناديق الخزينة
0	0	3 948	1 987	2 251	2 142	1 551	نفقات التنمية
0	0	3 948	1 987	2 251	2 142	1 551	أ - الاستثمارات المباشرة
0	0	3 948	1 987	2 251	2 142	1 551	- على الموارد العامة للميزانية - على الموارد الذاتية للمؤسسات - على موارد صناديق الخزينة - على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهيئات
0	0				0		أ - التمويل العمومي - على الموارد العامة للميزانية - على الموارد الذاتية للمؤسسات

							- على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهيئات
118412	112908	114 198	101 354	85 276	79 646	62 256	مجموع البرنامج 2

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج "الجباية"

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1/ 0/1 /2

تسمية المؤشر: نسبة الأجوبة الموجبة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين
تاريخ تحيين المؤشر: 2014/05/15.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
4. تعريف المؤشر: في إطار تقريب الإدارة من المواطن تم خلال سنة 2012 إحداث مركز الإرشاد الجبائي عن بعد لتمكين المواطن من الانتفاع بالإرشاد الجبائي من دون حاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية. و في صورة تعذر مده بالمعلومة في الحين تتعهد المصلحة بالاتصال به و الاجابة عن سؤاله في غضون اجل اقصاه 48 ساعة .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) .
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité).
7. التفريعات لا شئ.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد البطاقات المتعلقة بالأجوبة الموجبة مقارنة بالعدد الجملي للأسئلة الواردة على المركز
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (تقرير)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات إحصائية.
6. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): عدم تجاوز نسبة الأجوبة الموجبة 2% من العدد الجملي للأسئلة الواردة على المركز.
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مركز الإرشاد الجبائي عن بعد.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالموشر

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

التقديرات			2017	الإنجازات			مؤشر	مقيس الأداء:
2017	2016	2015		2017	2016	2015		
2.0	2.0	2.25	2.5	2.75	2.2	-	%	نسبة الأجوبة المؤجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين .

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للموشر: ارساء نظام الجودة بمكاتب المراقبة و توفير كمية من

المطويات لفائدة المطالبين بالأداء و نسخ لأدلة إجراءات للأعوان .

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالموشر :

بطاقة مؤشر قياس أداء
بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 2/ 1 /0 /2

تسمية المؤشر: معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء.

تاريخ تحيين المؤشر: 2014/05/15

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: : الجبابة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
4. تعريف المؤشر: تعريف المؤشر: مؤشر يتعلّق بضبط معدّل آجل الرد على العرائض المتعلقة بالاستشارات و الاستفسارات الجبائية و العرائض الواردة على الإدارة العامة للدراسات و التشريع الجبائي خلال سنة معيّنة .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) لا شئ

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

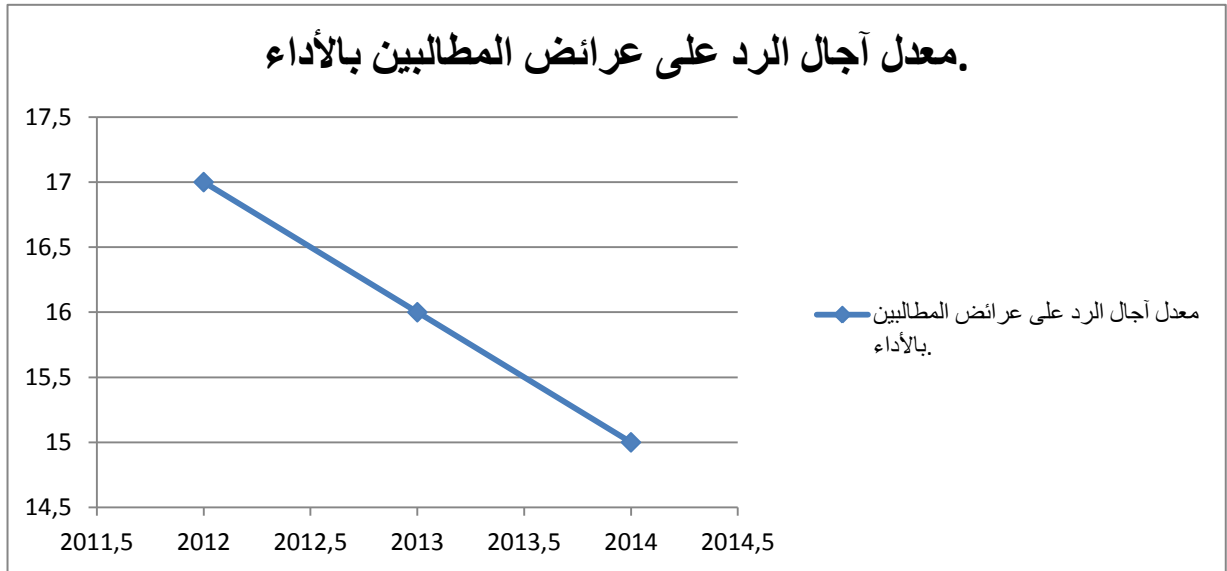
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طريقة احتساب المؤشر (Formule): المعدّل البسيط لأجال الردّ على مختلف العرائض الواردة على الإدارة العامة للدراسات و التشريع الجبائي خلال السنة ويتمّ احتساب آجل الردّ من تاريخ استيفاء البيانات المطلوبة بالنسبة إلى العرائض التي تستوجب توضيحات إضافية من العارض.
2. وحدة المؤشر: اليوم.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ العرائض الواردة بمكتب الضبط / تاريخ الرد على العرائض.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (تقرير)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة الإعلامية بمكتب الضبط الفرعي و بيانات المصالح.
6. تاريخ توفّر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): أسبوع.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للدراسات و التشريع الجبائي

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
10	12	14	15	16	17	-	يوم	معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تمكين المصالح المعنية من ظروف العمل الملائمة (تأثيث مصالح المراقبة)

5. تحديد أهم النفاص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 3/ 1 /0 /1
تسمية المؤشر: نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في الآجال.
تاريخ تحيين المؤشر: 2014/05/15

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجياية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
4. تعريف المؤشر:
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفريعات: لا شيء

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

6. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
7. وحدة المؤشر: %
8. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- * آجال إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأني من التصدير.
- * آجال إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأني من الاستثمارات.
- * آجال إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأني من الخصم من المورد.
9. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر تقرير
10. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومتي الإعلامية "رفيق" و "صادق".

11. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
12. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 100%
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري

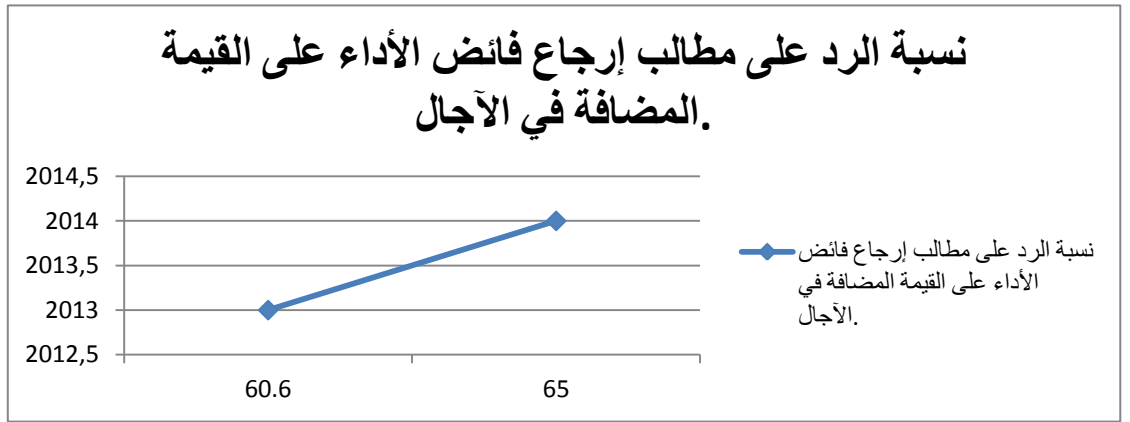
III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م. 2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
70	68	66	65	60.6	61.4	55.6	%	نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في الآجال.

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



- 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
- إقتناء معدات إعلامية ومكتبية.
 - تهيئة وصيانة مكاتب مراقبة الأداءات
- 5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2 / 0 / 2 / 1

تسمية المؤشر: عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية.

تاريخ تحيين المؤشر: 2014/05/15

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
4. تعريف المؤشر: يمكن من قيس مدى تأثير تدخلات مصالح المراقبة في تحسن نسبة إيداع التصاريح بالدخل أو الضريبة على الشركات.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) .
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفرعات لا شيء.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): هي عملية طرح عنصرين " أ و ب " أ: نسبة الإغفال عند انقضاء أجل الإيداع ب: :

- نسبة الإغفال آخر السنة.
8. وحدة المؤشر: عدد النقاط .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة الإغفال عند انقضاء أجل إيداع التصاريح.
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر تقرير.
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منضومتي الإعلامية "رفيق" و "صادق".
12. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الأول من السنة الموالية.
13. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 14.0
14. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات.

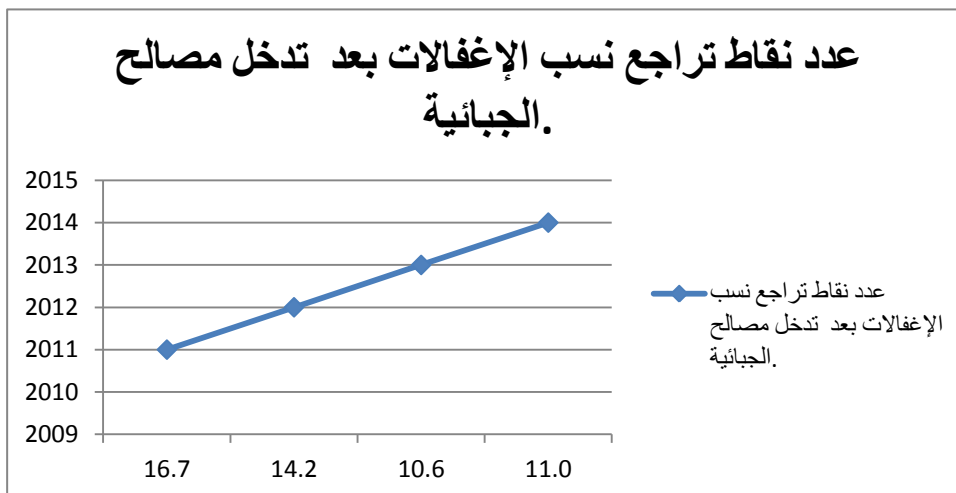
III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
14.0	13.0	12.0	11.0	10.6	14.2	16.7	نقطة	عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تمكين المصالح المعنية من المعدات ومن ظروف العمل الملائمة للقيام بمهامهم .

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 2 / 2 / 0 / 2

تسمية المؤشر: عدد معائنات المخالفات الجبائية الجزائية.

تاريخ تحيين المؤشر: 2014/05/15

الخصائص العامة للمؤشر

-1

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي
4. تعريف المؤشر: في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجبائية إلى تكثيف عمليات مراقبة احترام الواجبات الجبائية و إلى ترصد المخالفين من خلال معاينة المخالفات بواسطة محاضر جبائية جزائية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).

7. التفريعات : لا شئ

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): آلية و يدوية.
2. وحدة المؤشر : عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جبائية جزائية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر تقرير.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منضومتي الإعلامية "رفيق " و "صادق".
- 6- تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 30.000 عملية.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي.

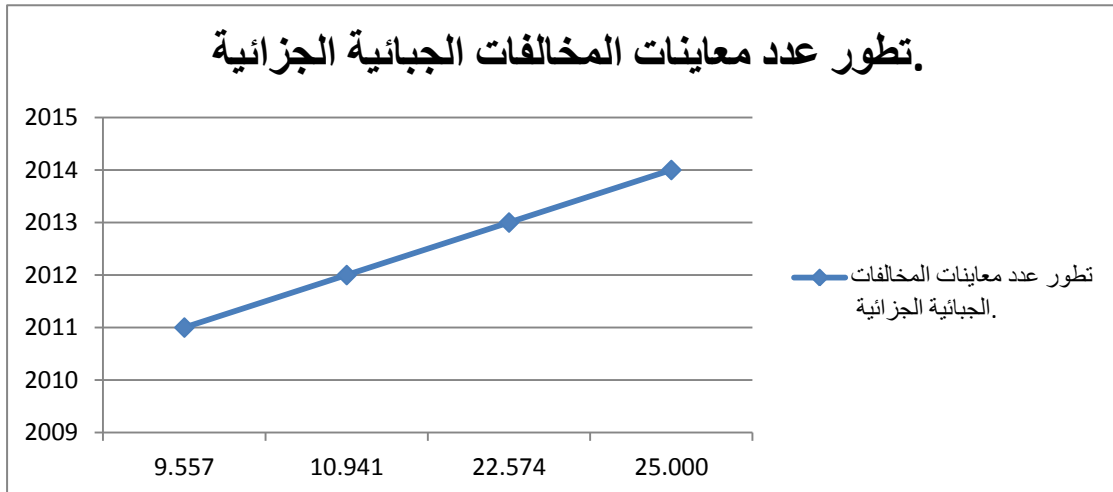
III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.

التقديرات			ق.م 2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
30.000	30.000	27.000	25.000	22.574	10.941	9.557	عدد	تطور عدد معائنات المخالفات الجبائية الجزائية .

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إحداث مكاتب مراقبة الأداءات
5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : رقم البرنامج : 3 / 2 / 0 / 2
تسمية المؤشر: عدد عمليات المراجعة الجبائية .

تاريخ تحيين المؤشر: 2014/05/15

-I الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.

4. تعريف المؤشر: في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجباية إلى تكثيف عدد عمليات المراجعة الجبائية و التثبت من أسس و قواعد الضريبة و طريقة احتساب الأداء.

5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج مؤشر نشاط (Ind d'activité)

6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).

7. التفريعات : لا شئ

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

2. وحدة المؤشر: عدد

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر تبليغ نتائج المراجعة الجبائية .

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر تقرير

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظمتي الإعلامية "رفيق" و "صادق".

6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 20.000 عملية.

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري

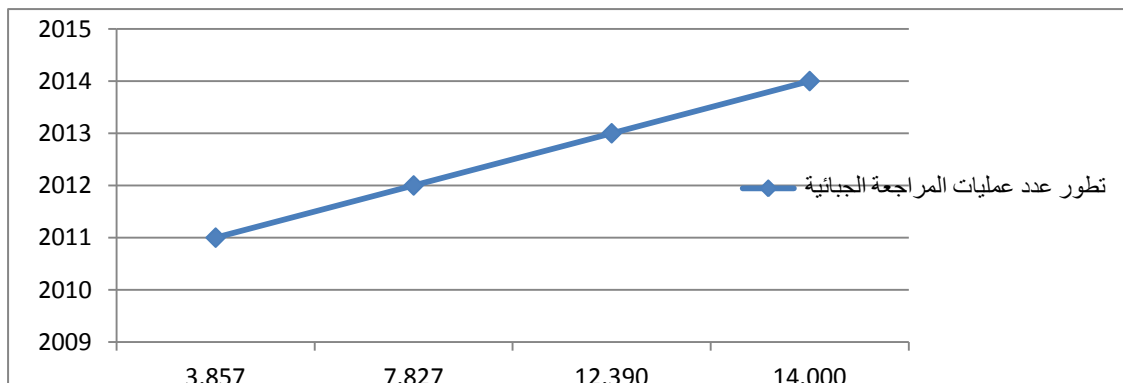
III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			ق.م 2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
20.000	18.000	16.000	14.000	12.390	7.827	3.857	عدد تطور عمليات المراجعة الجبائية	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إحداث مكاتب مراقبة.
4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر .

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1 / 3 / 0 / 2

تسمية المؤشر: تطور مردود المراقبة الجبائية.

تاريخ تحيين المؤشر: 2014/05/15

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة .
4. تعريف المؤشر العمل على تحقيق العدالة الجبائية خاصة في ميدان إيداع التصاريح الجبائية والعمل على الرفع في مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة الجبائية وترشيدها لتعبئة موارد ميزانية الدولة رغم الصعوبات التي شاهدها البلاد.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) /
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفريعات: لا شيء

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مردود عمليات التسوية و الأحكام.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر تقرير.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منضومتي الإعلامية "رفيق" و "صادق".
6. تاريخ توفر المؤشر: : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1450 مليون دينار
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري.

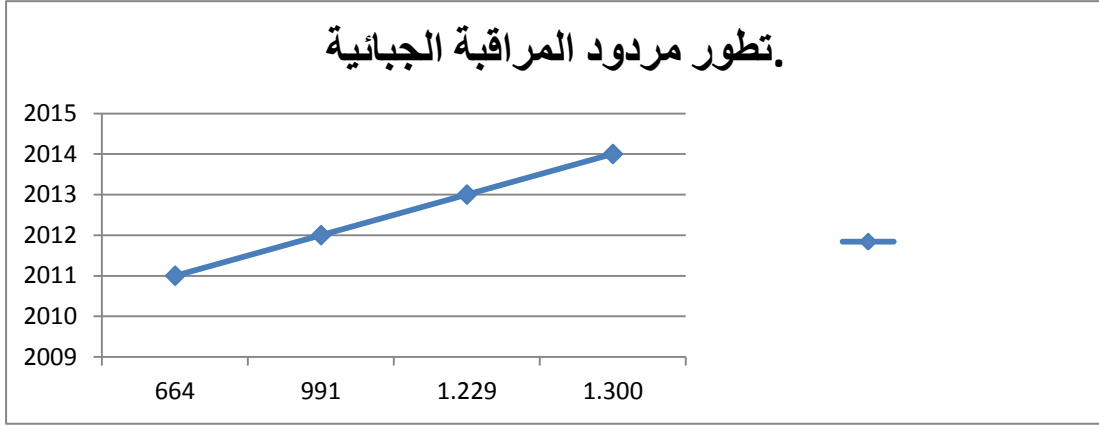
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			ق.م 2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
1.450	1.400	1.350	1.300	1.229	991	664	مليون دينار	تطور مردود المراقبة الجبائية.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3رسم بياني لتطور المؤشر:



- 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تعزيز الموارد البشرية وتكوينها.
- 5- تحديد أهم النفاص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2 / 3 / 0 / 2

تسمية المؤشر: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

تاريخ تحيين المؤشر: 2014/05/15

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة
4. تعريف المؤشر: الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج مؤشر منتج (Ind de produit).
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفريعات : لا شئ.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد كسري. القاسم : مردود الصلح / المقسوم : الدفع بالحاضر.
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الدفع بالحاضر و مردود الصلح.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر تقرير.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منضومتي الإعلامية "رفيق" و "صادق".
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): $50\% \leq$
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات

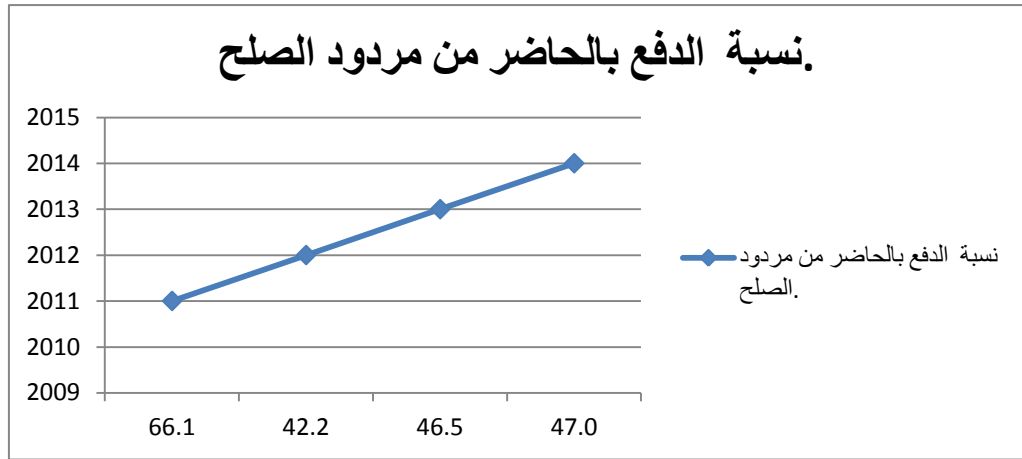
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			ق.م 2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.	%	66.1	42.2	46.5	47.0	48.0	49.0	50.0

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تطوير المنظومات الإعلامية وإستغلالها.

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 0 / 2 / 3 / 3

تسمية المؤشر: نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري.

تاريخ تحيين المؤشر: 2014/05/15

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة .
4. تعريف المؤشر:
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) .
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفريعات : لا شيء

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
2. وحدة المؤشر:
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر :
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:
9. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
10. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

III- قراءة في نتائج المؤشر

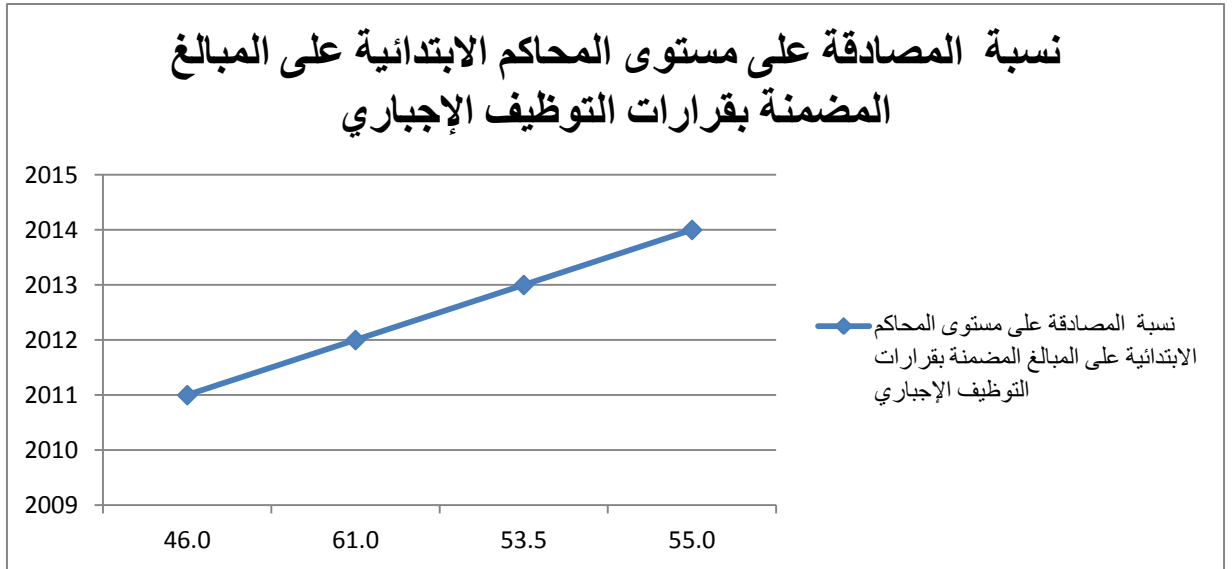
مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	ق.م	التقديرات
-----------------	--------	-----------	-----	-----------

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011		
65.0	63.0	60.0	55.0	53.5	61.0	46.0	%	نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: رقمنة عقود التسجيل لمكتب نهج روما.

5. تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر :

2014

البرنامج عدد 3: المحاسبة العمومية



ويندرج برنامج الأداء على مستوى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص في هذا الإطار العام و يركز تطبيقه على ثلاث مجموعات من الإجراءات الجوهرية تتمثل في:

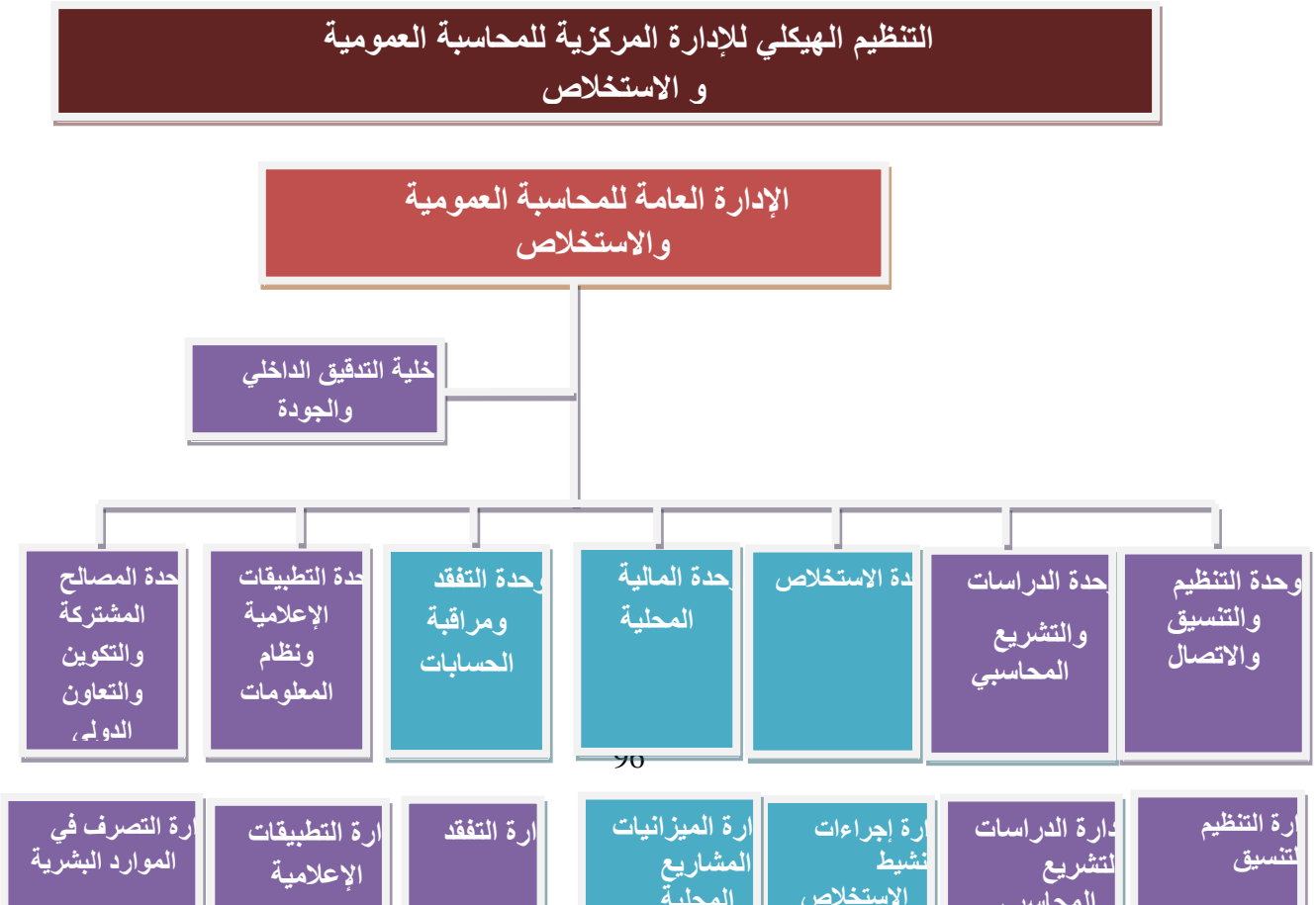
- متابعة الأداء وذلك بتحديد أهداف قابلة للقياس ومتابعة مدى تحقيقها بالاستناد إلى مؤشرات

- تطوير منهجية عقود الأهداف والبرامج بين المسؤول عن البرنامج والمتدخلين من المستوى الوسيط ثم بين المشرفين من المستوى الوسيط والمتدخلين من المستوى العملي.

- تفعيل حوار التصرف قصد حصر الأهداف بصفة تشاركية و المؤشرات التابعة لها و التي تمكن من تحديد المستوى المنشود و قياس مدى تحقيقه.

2-1- خارطة البرنامج :

❖ المصالح المركزية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص:



❖ المصالح الخارجية لإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص

◀ المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص الوطني

- الخزينة العامة للبلاد التونسية
- الأمانة العامة للمصاريف
- أمانات المصاريف (7)
- مستودع الطابع الجبائي
- مركز النداء للخطايا المرورية

◀ المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص الجهوي

- أمانات المال الجهوية (26)
- قباضات المجالس الجهوية (24)

◀ المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص المحلي

- قباضات الماليّة (317)

- قباضات البلديّة (57)

1-3- إستراتيجية البرنامج المحاسبة العمومية:

يهدف مواكبة الإدارة العمومية الحديثة و العصرية، و بحثا عن مزيد من النجاعة والشفافية، تواصل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص البحث عن السبل الكفيلة لترشيد مهمة تأمين استخلاص الديون الجبائية والموارد الأخرى لفائدة ميزانية الدولة. كما تسعى بالتعاون و التنسيق مع الإدارة العامة للأداءات إلى وضع كل الآليات التي من شأنها أن تبسّط القيام التلقائي بالواجب الجبائي على غرار تعزيز آلية التصريح و الدفع عن بعد. كما تقوم الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص بإعادة النظر في دور المحاسب العمومي في تأدية نفقات الميزانية وفق المنظور البرامجي، وذلك بمراجعة طرق المراقبة والوثائق المؤيدة للنفقات، و كذلك بالمساهمة في إعداد تبويب جديد يستجيب لمتطلبات التصرف حسب الأهداف.

وفي إطار ندرة الأموال، أصبحت مهمة التحكم في مسالك استخلاص الشيكات وتجميع الأموال في حساب وحيد في آجال سريعة من الأولويات بالنسبة لإدارة المحاسبة العمومية . من ناحية أخرى، تواصل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إنجاز الدراسة الرامية إلى إرساء نظام محاسبي جديد مستمدّ من المعايير العالمية يمكن من الإداء في أحسن الآجال بمعلومة محاسبية شاملة وموثوق بها وتفصح بشفافية عن الوضعية المالية للهياكل العمومية ومكاسبها هذا بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الميزانية.

2- البرامج الفرعية:

✓ البرنامج الفرعي الأول: استخلاص الديون العمومية:

تحتاج الدولة إلى موارد مالية هامة لتأمين النجاعة الاقتصادية الوطنية والجهوية وتطوير الاندماج في المحيط العالمي. وتلجأ الدولة في إطار تعبئة موارد الميزانية إلى الموارد الداخلية والمتكونة أساسا من المداخل الجبائية و المداخل غير الجبائية أي مداخل أملاك الدولة والخطايا والعقوبات المالية.

✓ البرنامج الفرعي الثاني: تأدية النفقات العمومية :

يتمثل دور المحاسب العمومي في تأدية النفقات العمومية في إنجاز مرحلتين هامتين تتعلق الأولى بمراقبة صحة النفقة و تتمثل الثانية في تسديد المبالغ لمستحقيها. وتأتي المرحلة المحاسبية إثر استكمال المرحلة الإدارية التي يقوم بها أمر الصرف و بعد تأشيرة مراقب المصاريف.

✓ البرنامج الفرعي الثالث: التصرف المالي والمحاسبي

للجماعات المحلية:

تتمتع الجماعة المحلية بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي، وهي مكلفة بالتصرف في الشؤون البلدية، كما أنها تساهم في نطاق المخطط الوطني للتنمية في النهوض بالمنطقة الترابية التي تهمها، اقتصاديا و اجتماعيا وثقافيا. و نظرا إلى أن الذمة المالية للجماعة المحلية مستقلة عن الذمة المالية للدولة من الضروري تعبئة موارد لفائدة ميزانيتها حتى يتسنى لها تأدية نفقاتها.

كما يجدر التأكيد، على صعيد آخر أن أغلبية القباضات البلدية تقوم بمتابعة استخلاص المقاييض بصفة يدوية: فقط 35 بلدية تتوفر لها منظومة التصرف في الموارد البلدية مربوطة بالقباضة المالية. مع العلم أن هذه المنظومة تسجل عدة نقائص و من الهام مراجعتها بالتنسيق مع مصالح وزارة الداخلية .

✓ البرنامج الفرعي الرابع: التصرف المالي و المحاسبي

للمؤسسات العمومية الإدارية:

يُسمى محاسب المؤسسة العمومية من طرف وزير المالية وهو يخضع مباشرة إلى سلطته وهو مكلف خاصة باستخلاص المداخيل و تأدية المصاريف و حفظ الأموال و مسك الحسابات.

✓ البرنامج الفرعي الخامس: التصرف و حفظ الأموال و القيم

والمنتجات:

توكل للمحاسبين العموميين مهمّة التصرف في الأموال والقيم الراجعة للدولة والجماعات المحلية و المؤسسات العمومية. و في هذا الإطار يحرص هؤلاء على الحفاظ على هذه الأموال كما يتولون السّهر على تمكين الدولة من السيولة اللاّزمة على المستوى الجهوي والمركزي وذلك بالإسراع بتجميع السيولة في الحساب الجاري الوحيد بالبنك المركزي المفتوح باسم أمين المال العام.

✓ البرنامج الفرعي السادس: مسك و تقديم الحسابات:

يتولى المحاسب العمومي تسجيل كل عملية ينجزها في المحاسبة المخصصة لها. فهو يدرج العمليات حسب الهيكل المعني بها الذي يتمتع بالاستقلال المالي و المعنوي (دولة أو جماعة محلية أو مؤسسة عمومية) وكذلك حسب طبيعة العملية التي تخص الأموال أو المواد.

كما يعدّ المحاسب العمومي في آخر كل سنة حساب تصرّف (بالنسبة للدولة) أو حساب مالي (بالنسبة للجماعات المحلية و المؤسسات العمومية) يوجه لدائرة المحاسبات لإجراء المراقبة الضرورية.

2- الأهداف و مؤشرات قياس الأداء الخاص ببرنامج المحاسبة العمومية:

1-2 لأهداف والمؤشرات:

تتمثل أهداف البرنامج في المحاور التالية علما وأنها تتماشى مع المهام الأساسية لبرنامج المحاسبة العمومية:

المؤشرات	الأهداف
	تحسين استخلاص الديون العمومية
- نسبة تطور المبالغ المستخلصة	1. تحسين استخلاص الديون الجبائية
- نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة	(هدف مشترك مع مصالح المراقبة

<ul style="list-style-type: none"> - نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المتقلة - نسبة استخلاص الديون غيرالجبائية المتقلة - تطور استخلاص الديون غيرالجبائية المتقلة - نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية 	<p style="text-align: center;">الجبائية)</p> <p style="text-align: center;">2. تحسين استخلاص الديون غير الجبائية</p> <p style="text-align: center;">3. تحسين استخلاص موارد الجماعات المحلية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة احترام الأجل القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب 	<p style="text-align: center;">تحسين تأدية نفقات الدولة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الحسابيات المرفوضة (التي لم تحض بالمصادقة) - اجل التجميع الشهري للحسابات - اجل تقديم الحساب العام للادارة المالية الى دائرة المحاسبات 	<p style="text-align: center;">مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الأجل</p>
<ul style="list-style-type: none"> - عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني - معدل اجل تسوية فصول الصكوك المقدّمة للخلاص 	<p style="text-align: center;">ضمان حسن التصرف في الخزينة والقيم</p>
<ul style="list-style-type: none"> - عدد المصالح المتحصلة على علامة الجودة، - تطور عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدفع بالقباضات المالية - تطور عدد المكالمات التي تمت الإجابة عليها بمركز النداء للمخالفات المرورية. 	<p style="text-align: center;">تحسين جودة الخدمات</p>

1.2- الهدف الأول: تحسين استخلاص الديون العمومية :

1.1.2- تقديم الهدف:

ينقسم هذا الهدف إلى ثلاث أهداف فرعية، يخص الأول استخلاص الديون الجبائية الفورية و المثقلة والذي تشترك مصالح الأداءات والمحاسبة العمومية في تحقيقه. ويخص الثاني والثالث استخلاص الديون غير الجبائية وكذلك موارد الجماعات المحلية التي تختص وحدها في تحقيقه مصالح المحاسبة العمومية.

2.1.2- مرجع الهدف: يندرج هذا الهدف في إطار تطبيق إستراتيجية البرنامج والقطاع.

3.1.2- مبررات اعتماد المؤشرات:

✓ الهدف الفرعي الأول المشترك مع مصالح المراقبة الجبائية: تحسين استخلاص الديون الجبائية

- المؤشر 1 : نسبة تطوّر المبالغ الجبائية المستخلصة

نظرا إلى أن الاستخلاص الفوري للتصاريح الجبائية يتم مباشرة بشبابيك القباضات المالية أو عن طريق التصريح عن بعد ، فإن مصالح الاستخلاص تشترك مع مصالح المراقبة الجبائية في تحقيق النجاعة في هذا المجال ، باعتبار أن مصالح المراقبة الجبائية مكلفة بمتابعة مدى احترام المطالبين بالأداء لواجبهم الجبائي وتقوم بالإجراءات الضرورية لحملهم لتسوية الإغفال عن إيداع التصاريح الجبائية أو لتسوية مبالغ الأداءات المستوجبة إثر عمليات المراجعة الأولية و المراقبة المعمقة . ويتعين أن تضمن هذه المهمة تطورا للمداخيل الجبائية تفوق أو تساوي تطوّر المداخيل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية.

- المؤشر 2: نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة:

يسمح هذا المؤشر بمقارنة مبالغ استخلاصات السنة بتثقيلات الثلاثة سنوات الأخيرة إذ أن نجاعة عملية الاستخلاص تكمن في الحدّ من تراكم التثقيلات وذلك بالتركيز على استخلاص التثقيلات الجديدة.

- المؤشر 3: تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة :

تفصي نجاعة عملية استخلاص الديون المثقلة إلى تفادي تراكم التثقيلات وتمويل ميزانية الدولة من ناحية وإلى ضمان تأدية كل مواطن وكل مؤسسة للواجب الجبائي على الوجه الأكمل طبقا لما اقتضاه القانون من ناحية أخرى. فالمحاسب العمومي مكلف بالقيام بكل الإجراءات القانونية لضمان الاستخلاص و التصدي لكل تهاون في تسوية الوضعيات، و ذلك من منطلق العدالة الجبائية والحد من ظاهرة التهرب الجبائي وحث المطالبين بالأداء على الأداء التلقائي.

✓ الهدف الفرعي الثاني: تحسين استخلاص الديون غير الجبائية

- المؤشر 1 : تطور المبالغ غير الجبائية المستخلصة:

ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين فرعيين حسب كل صنف من أصناف الديون المثقلة:

1. المؤشر الفرعي الأول: تطور استخلاص الخطايا المحكوم بها قضائيا

2. المؤشر الفرعي الثاني: تطور استخلاص ديون أملاك الدولة.

- المؤشر 2: نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة:

يسمح هذا المؤشر بمقارنة مبالغ استخلاصات السنة بتثقيلات الثلاثة سنوات الأخيرة

إذ أن نجاعة عملية الاستخلاص تكمن في الحدّ من تراكم التثقيلات وذلك بالتركيز على استخلاص التثقيلات الجديدة. مع الإشارة إلى أن هذا المؤشر ينقسم إلى مؤشرين فرعيين حسب كل صنف من أصناف الديون المثقلة:

3. المؤشر الفرعي الأول: نسبة استخلاص الخطايا المحكوم بها قضائيا

4. المؤشر الفرعي الثاني: نسبة استخلاص ديون أملاك الدولة

✓ الهدف الفرعي الثالث: تحسين استخلاص موارد الجماعات المحلية :

- المؤشر 1: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية:

إن مجهود جباية الموارد المحلية أساسي للتصرف المالي الناجع في ميزانيات الجماعة المحلية بما أنه يوفر الموارد التي تمكن من ضمان توازنها المالية و الإيفاء بتعهداتها السنوية.و ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرات فرعية حسب صنف المداخيل.

2.1.2- حوصلة مؤشرات الهدف الأول وتقدير الهدف المنشود:

تقديرات			انجازات محتملة	انجازات			الوحدة		
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011			
-	-	-	13.612	12.361	10.520	10.047	مليون دينار	المؤشر 1: تطور المبالغ الجبائية المستخلصة	الهدف الفرعي الأول:
10.12	10.12	10.2	10.12	17.5	4.7	8.7	نسبة مئوية		
20	20	20	18	17.37	16	17	نسبة مئوية	المؤشر 2: نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة	تحسين استخلاص
15	15	15	15	56.61	31.13	-36.14	نسبة مئوية	المؤشر 3: نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة	الديون الجبائية (نظام داخلي)
17	17	17	16	22.25	14.833	7.506	نسبة مئوية	المؤشر 1: نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة	الهدف الفرعي الثاني:
15	15	15	15	35.84	32.55	-57.66	نسبة مئوية	المؤشر 2: نسبة تطور استخلاص الديون غير	تحسين استخلاص الديون غير الجبائية

								الجباية المتقلة	
97	95	93.8	91.8	104.52	108.557	101.999	نسبة مئوية	المؤشر 1: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية	الهدف الفرعي الثالث: تحسين استخلاص موارد الجماعات المحلية

4.1.2- الأنشطة المبرمج تنفيذها لتحقيق الهدف:

لقد أولت وزارة المالية اهتمامها باستخلاص الموارد الذاتية لما لها من انعكاس مباشر على مستوى التداين العمومي.

ومن هذا المنطلق، انخرطت الوزارة في عديد البرامج التي تحفز المطالب بالأداء على القيام بالواجب الجبائي التلقائي. لعل من أهمها منظومة التصاريح عن بعد والدفع الإلكتروني ، ونظام التصريح عن بعد و الدفع بالقباضات المالية. كما عملت الوزارة على تأمين الإرشادات إلى المواطنين و المطالبين بالأداء عبر إحداث مركز نداء المخالفات المرورية سنة 2010 ومركز نداء الجباية سنة 2012 .

و في إطار مزيد النجاعة والمردودية، تبحت الوزارة على مواصلة تحسين العلاقة مع المطالبين بالأداء و تبسيط الإجراءات الجبائية بغرض تسهيل أداء الواجب الجبائي و تشجيعهم على تسوية وضعيتهم و تيسير الدفع لهم ذلك عبر حث المنخرطين في إجراءات المصالحة الجبائية على احترام تعهداتهم.

ويتركز برنامج المحاسبة العمومية في باب استخلاص الديون المتقلة فيما يلي:

1. متابعة تركيز خلايا الاستخلاص بالقباضات المالية،

2. مواصلة تفعيل اللجان الجهوية للاستخلاص بما يدعم التنسيق بين مصالح المراقبة ومصالح الاستخلاص،
4. إعداد مجلة الاستخلاص،
5. تطهير بقايا الاستخلاص من الفصول غير القابلة للاستخلاص،
6. مواصلة التنسيق مع مصالح وزارة العدل لتحسين إجراءات تنفيذ الأحكام القاضية بخطايا مالية و ذلك بالتحكم في آجال توجيه مضامين الأحكام من ناحية و تحفيز المحكوم عليهم لتسديد ما عليهم و تمكينهم من التخلي الكلي أو الجزئي من الديسيماات الإضافية في صورة التسديد في آجال معينة،
7. تفعيل الفصل 72 من مجلة المحاسبة العمومية الذي يخول لوزير المالية عدم مباشرة إجراءات الاستخلاص بالنسبة للديون التي لا يتجاوز مبلغها سقفا يتم تحديده حسب كلفة الاستخلاص،
8. تفعيل الفصل 73 من مجلة المحاسبة العمومية و ذلك بتحديد المقاييس و الوثائق المثبتة للطرح بواسطة الإلغاء أو تأجيل الدفع،
9. مواصلة برنامج تقريب مصالح الاستخلاص من مصالح المراقبة الجبائية وخاصة في ادارة المؤسسات الكبرى.

2.2-الهدف الثاني: تحسين وسائل تأدية نفقات الدولة:

1.2.2- تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في التوظيف الأمثل للنفقات العمومية ومسالك تأديتها قصد التحكم في المخاطر واحترام الآجال القانونية. وفي هذه المرحلة الخطيرة، مرحلة تأدية النفقة، باعتبارها تمثل آخر حلقة لتنفيذ النفقة، رأى المشرع أنه من الضروري أن توكل إلى المحاسب العمومي مهمة رقابية شاملة. حيث تمّ دعمها بمسؤولية شخصية ومالية تثار كلما لم يتفطن هذا الأخير إلى الاخلاطات التي قد تتسم بها النفقة و التي قد تضر بمصالح الخزينة.

2.2.2- مرجع الهدف: يندرج هذا الهدف في إطار تطبيق إستراتيجية البرنامج والقطاع

3.2.2- مبررات اعتماد المؤشرات :

- المؤشر 1: نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية:

يمكن هذا المؤشر من التثبت من مدى مطابقة الآجال القانونية المحددة للتأشير على أوامر الصرف مع الآجال الفعلية للتأشير. و يتطلب احتساب هذا المؤشر إدراج تاريخ وصول أمر الصرف إلى المحاسب المعني بتأدية النفقة على مستوى المنظومة الإعلامية "أدب".

أما بالنسبة لتواريخ إصدار و تأشير أوامر الصّرف فهي مدرجة ضمن المنظومة "أدب".

4.2.2- حوصلة مؤشرات الهدف الثاني و تقدير الهدف المنشود:

تقديرات			إنجازات محتملة	إنجازات				
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011		
95	95	92	91	90	66	67	نسبة مئوية	المؤشر 1: نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب

5.2.2- الأنشطة المبرمج تنفيذها لتحقيق الهدف:

- ✓ ادراج وظيفة تصرف في الأوامر بالصرف على مستوى المنظومة الاعلامية أدب
- تضبط بها تواريخ احالة الأوامر بالصرف لمصالح المحاسب العمومي وتواريخ تعهد المحاسب العمومي بالأوامر بالصرف.
- ✓ مع تحسين متابعة مذكرات الرفض الخاصة بالنفقات العمومية،
- ✓ ادراج وظيفة تصرف آلي في احالة بعض النفقات العمومية على غرار نفقات التأجير العمومي،
- ✓ النقل من الوثائق المحاسبية المكونة لملفات النفقات العمومية وخصوصا في مجال الصفقات العمومية،

✓ تخفيف دور المحاسب من مراقبة بعض النفقات ذات المبالغ الصغيرة على غرار النفقات التي يقل مبلغها عن سقف يتم تحديده.

3.2- الهدف الثالث: مسك محاسبة موثوق بها و مقدمة في الآجال:

1.3.2 - تقديم الهدف:

يتمثل دور الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في توفير معلومة محاسبية موثوق بها أي أنه يتم إعداد حسابات مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل مع ضمان خلوها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تخل بجودة المعلومة المحاسبية.

يتم استغلال المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع مسالك اتخاذ القرار ومختلف نظم الرقابة الإدارية و القضائية و السياسية.

كما يتعين احترام آجال تجميع و تقديم الحسابات المذكورة إلى دائرة المحاسبات وإعداد مشروع قانون غلق الميزانية حسب الآجال القانونية.

2.3.2- مرجع الهدف : يندرج هذا الهدف في إطار تطبيق إستراتيجية البرنامج والقطاع

3.3.2- مبررات اعتماد المؤشرات :

✓ المؤشر 1: نسبة الحسابات المرفوضة :

يقوم المحاسبون العموميون بمسك حسابات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية.

وتهدف هذه المهمة إلى مسك حسابية صحيحة مع العمل على تقليص الأخطاء المجسدة في الواقع من خلال مقارنة نسبة الحسابات المرفوضة إثر عمليات المراقبة من طرف المصالح الجهوية والمركزية لمراقبة الحسابات الشهرية و السنوية المقدمة من المحاسبين العموميين مقارنة بالعدد الجملي للحسابات.

يمكن احتساب هذا المؤشر حسب صنف المركز المحاسبي (قباضة مالية، أمانة مال

جهوية،...)

✓ المؤشر 2: آجال التجميع الشهري:

تجمع الحسابات الشهرية المقدّمة من طرف المحاسبين العموميين (قباض الماليّة، قباض الديوانة، أمناء المال الجهويين، الأمين العام للمصاريف وأمناء المصاريف لدى الوزارات) على المستوى الوطني لدى أمين المال العام لغاية تقديم معطيات مجمّعة حول تنفيذ ميزانية الدولة ومختلف العمليّات الماليّة التي يقوم بها المحاسبون العموميون. تمكن هذه المعلومات السّلط المركزيّة من اتخاذ القرارات المناسبة.

والهدف المرجو في هذا المجال هو تقليص أجل التجميع بصفة تدريجية.

✓ المؤشر 3: آجال تقديم الحساب العام للدولة :

عملا بأحكام الفصل 209 من مجلّة المحاسبة العموميّة، يقع إعداد و تقديم الحساب العام لإدارة المالية قصد عرضه على دائرة المحاسبات في أجل أقصاه 31 ديسمبر من السنة الموالية للسنة التي تم بعنوانها إعداد هذا الحساب. ويتم تقديم مشروع غلق الميزانية في نفس الآجال.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأجل القانوني لا يقع احترامه بصفة آلية بسبب عديد الإجراءات التي تجدر مراجعتها (مثل القروض المباشرة) .

الهدف بالنسبة للحساب العام للإدارة المالية و قانون غلق الميزانية هو تقديم قانون غلق الميزانية لسنة 2014 قبل المصادقة على قانون المالية لسنة 2016.

4.3.2- حوصلة مؤشرات الهدف الثالث و تقدير الهدف المنشود:

تقديرات			إنجازات محتملة	انجازات			الوحدة	
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011		
7	7	7.33	8	9.10	7.58	9.97	نسبة مائوية	المؤشر 1: نسبة الحسابات المرفوضة
14	14	15	16	18	20	20	اليوم	المؤشر 2: آجال التجميع الشهري
10	10	10	10	12	15	16	الشهر	المؤشر 3: أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية الى دائرة المحاسبات

5.3.2- الأنشطة المبرمج تنفيذها لتحقيق الهدف:

تحتلّ مسألة تطوير النظام المحاسبي العمومي المكانة الجوهرية. فلا يمكن اعتماد آليات تصرف عصري دون تركيز نظام محاسبي متّسم بالشفافية و دقّة المعلومة و مستمدّ من المعايير المحاسبية الدولية. خاصة و أنّ البيانات المحاسبية و المالية هي عنصر أساسي من عناصر المعلومات التي يفرزها نشاط الدولة وهي ليست غاية بحدّ ذاتها ولا مجرد أرقام إنّما هدفها تزويد الأطراف المعنية بالمعطيات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في إبائها. وعلى هذا الأساس تعمل الإدارة على إعداد مشروع نظام محاسبي جديد يضمن بيئة ملائمة ومرجعا موضوعيا لتدعيم الرقابة على التصرف في الأموال العموميّة وتفعيلها .

وقصد إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير الدولية، تم اقرار احداث المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية بالفصل 87 من القانون عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2014 يكأف بالنظر وإبداء الرأي في معايير حسابات الدولة، والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بغاية ملاءمتها مع المعايير المعتمدة دوليًا مع مراعاة خصوصية عمليات هذه الهياكل.

كما أنّ عملية التدرج من الأنظمة المحاسبية الحالية إلى الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتطلب الإعداد والقيام بدراسات وبرمجة مراحل التدرج بصفة دقيقة وصريحة لتمكين المشروع من الوصول بسلام إلى برّ الأمان.

4.2-الهدف الرابع: ضمان حسن التصرف في الخزينة و القيم:

1.4.2 - تقديم الهدف:

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تنمية استغلال الوسائل الإلكترونية للدفع لما تقدمه من مزايا تتعلق بأجال الاستخلاص وتفاذي الأخطاء ومخاطر تواجد الأموال بالمراكز المحاسبية.

2.4.2- مرجع الهدف: يندرج هذا الهدف في إطار تطبيق إستراتيجية البرنامج

والقطاع

3.4.2- مبررات اعتماد المؤشرات :

✓ المؤشر 1: نسبة القبضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني

في إطار برنامج تعصير الإدارة وبهدف تمكين المواطن من أداء واجبه الجبائي وإجراء مختلف الخدمات في أحسن الظروف، وضعت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على ذمته مطرفيات دفع إلكتروني في عديد القبضات المالية على أن يقع تعميم هذه الطريقة في الخلاص التي تتميز بعديد المزايا كتأمين العمليات ، ربح الوقت و تنزيل المبلغ حينياً في الحساب الجاري البريدي للمحاسب العمومي.

✓ المؤشر 2: معدل آجال تسوية فصول الصكوك المقدمة للخلاص:

يمكن اختصار آجال تسوية فصول الصكوك البنكية التي وقع تسلمها من طرف المطالبين بالأداء من ضمان السيولة بالحساب الجاري البريدي لأمين المال العام أو بالحساب الجاري بالخزينة لدى البنك المركزي. يساوي هذا الأجل مجموع:

- أجل الإيداع: يساوي الأجل الفاصل بين تاريخ استلام الصك(تاريخ الوصل) وتاريخ الإيداع للاستخلاص (تاريخ تسجيل العملية المحاسبية في بند عمليات الخزينة "شيكات مقدمة للاستخلاص")

- **أجل التسوية:** وهو الأجل الفاصل بين تاريخ الإيداع للاستخلاص (تاريخ تسجيل العملية المحاسبية في بند عمليات الخزينة(OT): شيكات مقدمة للاستخلاص وتاريخ الحصول على الإعلام بالمآل والمتمثل في تاريخ العملية المحاسبية لتطهير خاثة عمليات الخزينة (OT).

4.4.2- حوصلة مؤشرات الهدف الرابع و تقدير الهدف المنشود:

تقديرات			انجازات محتملة	انجازات			الوحدة
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
47	47	47	47	47	47	47	المؤشر 1: عدد القبضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني العدد
18	18	20	22	24.2	32.9	33	المؤشر 2: معدل آجال تسوية فصول الصكوك المقدمة للخلاص عدد الأيام

5.4.2- الأنشطة المبرمج تنفيذها لتحقيق الهدف:

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تنمية استغلال الوسائل الإلكترونية للدفع لما تقدمه من مزايا تتعلق بآجال الاستخلاص و تقادي الأخطاء ومخاطر تواجد الأموال بالمراكز المحاسبية.

وقد تعاقدت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص مع شركة نقل الأموال التي تؤمن نقل الأموال من مختلف المراكز المحاسبية حسب برنامج مضبوط.

وقصد إحكام التصرف في الأموال و اختصار آجال استخلاص الشيكات وتجميع الأموال العمومية في الحساب الجاري للخزينة بالبنك المركزي، تواصل الإدارة العامة الدراسة المتعلقة بإمكانية وجدوى التعهد بمعالجة الشيكات و تهيئتها للتقديم إلى المقاصة الإلكترونية عوضا عن مصالح البريد التي تقوم حاليا بهذه العملية لفائدة الدولة مع التدرج والمرحلية في

هذه العملية. وبغرض تجسيم ذلك، يعتمزم توفير سنة 2015 الأجهزة والتطبيقات الإعلامية اللازمة التي تؤمن الربط للمقاصة الإلكترونية.

5.2-الهدف الخامس: تحسين جودة الخدمات :

1.5.2- تقديم الهدف : يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال:

- تطوير أساليب عمل الإدارة وتبسيط إجراءاتها مع تعزيز قدرات مواردها البشرية وتنمية الموارد المادية،

- تحقيق رضاء المتعامل مع الإدارة و التواصل معه و التجاوب مع حاجياته.

2.5.2- مرجع الهدف: يندرج هذا الهدف في إطار تطبيق إستراتيجية البرنامج

والقطاع

3.5.2- مبررات إعتداد المؤشرات :

✓المؤشر 1: عدد المصالح التي تطبق مرجعية في الجودة

يهدف برنامج إرساء نظام الجودة بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تحسين صورة الإدارة العمومية و الارتقاء بأداء مصالحها إلى مستوى أفضل وذلك بتحسين جودة خدماتها وجودة استقبالها عبر مزيد إحكام تنظيمها مع مواكبة مقتضيات التنمية. وبالتالي يرمي هذا البرنامج إلى إرساء ضوابط جديدة للتعامل مع المواطنين وقواعد محددة للعمليات الموكولة إلى مصالحها يمكّن من تقييمها وتصحيحها إن اقتضى الحال وتحسينها. وباعتبار تعدد مصالح الإدارة وتباينها من حيث التجهيزات والأنشطة وخاصة من حيث كثافة علاقتها مع المواطنين , تقرر اعتماد تمشي تدريجي في إرساء نظام الجودة وترك المجال لكل جهة في ضبط الأولويات مع تحميلها المسؤولية في الإنجاز.

كما تقرر تركيز علامة جودة "مرحبا قباضات مالية" يتمّ حالياً مناقشة بنود مرجعيتها مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية قصد تحويلها إلى علامة وطنية للجودة.

✓ المؤشر 2: تطور عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدفع بالقباضات المالية:

يبتذل هذا الإجراء في إطار سعي وزارة المالية لتبسيط إجراءات قيام المطالبين بالأداء بواجباتهم الجبائية. وقد وضعت على ذمتهم منظومة التصريح واحتساب الأداءات عن بعد والدفع بالقباضات المالية وذلك دون شروط مسبقة. وتمكّن هذه المنظومة المطالبين بالأداء من التعرف على المبالغ المستوجبة بكل دقة من ناحية و تقليص وقت الانتظار عليهم بالقباضات المالية من ناحية أخرى.

✓ - المؤشر 3: تطور عدد المكالمات التي تمت الإجابة عليها بمركز النداء للمخالفات المرورية :

يبتذل هذا الإجراء في إطار تطوير وسائل الاتصال بين المواطن و الإدارة و تخفيف العبء على القباضات المالية في مادة الإرشاد عن المخالفات المرورية المترتبة عن عدم إحترام أحكام مجلة الطرقات و نصوصها التطبيقية و عن الخطايا و العقوبات المالية الصادرة عن المحاكم، تمّ إحداث نظام الإرشاد عن طريق مركز النداء المذكور أعلاه، رقم النداء 81100700.

كما أنه في إطار تقريب الخدمات من المواطن وتبسيط الإجراءات وإرساء إدارة إلكترونية تمّ تدعيم التبادل الآلي للمعلومات و تطوير تطبيقات إعلامية بوزارة المالية من شأنها توفير إمكانية استخلاص تلك المخالفات والخطايا بالرسائل الإلكترونية.

3.5.2- حوصلة مؤشرات الهدف الخامس و تقدير الهدف المنشود:

الوحدة	إنجازات	إنجازات محتملة	تقديرات
--------	---------	----------------	---------

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
55	45	30	15	15	15	15	العدد المؤشر 1: عدد المصالح المتحصلة على شهادة جودة
29000	25000	21000	19000	17631	14997	12538	العدد المؤشر 2: تطور عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدفع بالقباضات المالية
55000	50000	45000	40000	35064	28037	28945	العدد المؤشر 3: تطور عدد المكالمات التي تمت الإجابة عليها بمركز النداء للمخالفات المرورية

4.5.2- الأنشطة المبرمج تنفيذها لتحقيق الهدف:

تبين الجداول التالية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2015:

بالنسبة للهدف الأول: تحسين استخلاص الديون العمومية

الإعتمادات	الأنشطة	الوحدة	المؤشرات	الأهداف
تحسين استخلاص الديون العمومية				
	1. متابعة تركيز خلايا الاستخلاص بالقباضات المالية،	10.2 %	1.1 نسبة تطور المبالغ المستخلصة بصفة فورية أو بعنوان ديون مثقلة	الهدف الفرعي الأول: تحسين استخلاص الديون الجبائية (نظام داخلي)
	2. مواصلة تفعيل اللجان الجهوية للاستخلاص بما يدعم التنسيق بين مصالح المراقبة ومصالح الاستخلاص،	20 %	2.1 نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة	
	4. إعداد مجلة الاستخلاص،			
	5. تطهير بقايا الاستخلاص من	15 %	3.1 نسبة تطور	

	الفصول غير القابلة للاستخلاص، 6. مواصلة التنسيق مع مصالح وزارة العدل لتحسين إجراءات تنفيذ الأحكام القاضية بخطايا مالية و ذلك بالتحكم في آجال توجبه مضامين الأحكام من ناحية و تحفيز المحكوم عليهم لتسديد ما عليهم و تمكينهم من التخلي الكلي أو الجزئي من الديسيما ت الإضافية في صورة التسديد في آجال معينة، 7. تفعيل الفصل 72 من مجلة المحاسبة العمومية الذي يخول لوزير المالية عدم مباشرة إجراءات الاستخلاص بالنسبة للديون التي لا يتجاوز مبلغها سقفا يتم تحديده حسب كلفة الاستخلاص، 8. تفعيل الفصل 73 من مجلة المحاسبة العمومية وذلك بتحديد المقاييس والوثائق المثبتة للطرح بواسطة الإلغاء أو تأجيل الدفع، 9. مواصلة برنامج تقريب		استخلاص الديون الجبائية المثقلة 4.1 نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة نسبة استخلاص ديون أملاك الدولة نسبة استخلاص ديون الخطايا و العقوبات المالية 5.1 نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة. نسبة تطور استخلاص ديون أملاك الدولة نسبة تطور استخلاص ديون الخطايا والعقوبات المالية	
		16 %		
		15 %		

الأهداف	المؤشرات	الوحدة	الأنشطة	الاعتمادات
الهدف الثاني: تحسين تأدية نفقات الدولة	1.2 نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب		- إدراج وظيفة تصرف في الأوامر بالصرف على مستوى المنظومة الإعلامية أدب تضبط بها تواريخ إحالة الأوامر بالصرف لمصالح المحاسب العمومي وتواريخ تعهد المحاسب العمومي بالأوامر بالصرف.	لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات

	مصالح الاستخلاص من مصالح المراقبة الجبائية وخاصة في إدارة المؤسسات الكبرى.			
--	---	--	--	--

بالنسبة للهدف الثاني تتمثل الأنشطة في ما يلي :

	– مع تحسين متابعة مذكرات الرفض الخاصة بالنفقات العمومية، – ادراج وظيفة تصريف آل، في احالة بعض			
الاعتمادات	الأنشطة	الوحدة	المؤشرات	الأهداف
الاعتمادات	الأنشطة	الوحدة	المؤشرات	الاهداف
لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات	– دورات تكوينية لفائدة إطارات مركز الإعلامية لوزارة المالية حول قواعد القيد المزدوج	7.33 %	1 نسبة الحسابيات المرفوضة	الهدف الثالث:
لا يمكن تقدير مبالغ		15 يوما	2 آجال التجميع	
	النفقات ذات المبالغ الصغيرة على عرار النفقات التي يقل مبلغهن سقف يتم تحديده.			

ملاحظة: مبالغ الاعتمادات هي مبالغ تقريبية.

بالنسبة للهدف الثالث :

الاعتمادات			الشهري للحسابات	مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الآجال
	- دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية			
الاعتمادات	الأنشطة	الوحدة	المؤشرات	الأهداف
لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات	- ملتقى إعلامي تحسيبي حول تقدم أشغال معايير الحسابات العمومية،	10 أشهر	الاجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات	

بالنسبة للهدف الرابع:

الاعتمادات	الأنشطة	الوحدة	المؤشرات	الاهداف
765000	نقل الأموال من قبل شركة نقل الأموال التي تؤمن نقل الأموال من مختلف المراكز المحاسبية حسب برنامج مضبوط.	47 قبضة مالية	1.4 عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الالكتروني	الهدف الرابع: ضمان حسن التصرف في الخزينة والقيم
36000	- اقتناء مطرفيات دفع إلكتروني			
25000	- تجهيز بعض المراكز المحاسبية بالمعدات والتطبيقات الإعلامية اللازمة التي تؤمن معالجة الشبكات و تهيئتها للتقديم إلى المقاصة الإلكترونية عوضا عن مصالح البريد .	20 يوما	2.4 معدل آجال تسوية فصول الصكوك المقدمة للخلاص	

أما بالنسبة للهدف الخامس:

68000-	<p>يتمثل برنامج الجودة لسنة 2015 في: وصول على علامة مميزة خاصة بمرجعية الاستقبال الخصوصية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص.</p>	30	1 عدد المصالح التي تطبق مرجعية في الجودة	الهدف الخامس: تحسين جودة الخدمات
	<p>يق للمرجعية الخصوصية للاستقبال على جملة القباضات المالية احسب المستوى المحدد من المستويات الثلاث ، بين مدققين داخليين للجودة ومسؤولي الجودة بأمانات المال الجهوية.</p>	21 000	2 تطور عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد والدفع بالقباضات المالية	
		45 000	3 تطور عدد المكالمات التي تمت الاجابة عليها بمركز النداء للمخالفات المرورية	

3- نفقات برنامج : المحاسبة العمومية

1-3 ميزانية برنامج المحاسبة العمومية حسب نوعية النفقة (اعتمادات الدفع)

تم ضبط مجموع الإعتمادات المقترحة لنفقات التصرف والتنمية لبرنامج الجباية لسنة 2015
8171 07 ألف دينار مقابل 147 387 ألف دينار خلال سنة 2014 أي نسبة تطوّر تبلغ
16%.

وتتوزّع ميزانية البرنامج حسب نوعية النفقة كما يلي:

ميزانية برنامج المحاسبة العمومية حسب نوعية النفقة

بألف دينار

بيان البرنامج	إنجازات 2013	قانون المالية 2014 -1	تقديرات 2015		نسبة التطور (2015-2014) النسبة (%) (1) - (2) / (1)
			أعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	
العنوان الأول : نفقات التصرف	117 144	138 402	159 292	159 292	15%
التأجير العمومي	104 048	128 989	148 245	148 245	15%
وسائل المصالح	13 096	9 413	11 040	11 040	17%
التدخل العمومي	0	0	7	7	0
العنوان الثاني: نفقات التنمية	4 861	8 885	11686	11686	32%
الاستثمارات المباشرة	4 861	8 885	11686	11686	32%
على الموارد العامة للميزانية	4 861	8 885	11686	11686	32%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0				
التمويل العمومي					
على الموارد العامة للميزانية					
على موارد القروض الخارجية الموظفة					
صناديق الخزينة		100	100	100	
مجموع البرنامج	122 005	147 387	171 078	171 078	16%

2-3 إطار النفقات على المدى المتوسط لبرنامج المحاسبة العمومية 2015-2016-2017.

ستبلغ جملة نفقات برنامج المحاسبة العمومية سنة 2015 170078 ألف دينار و
قدرت لسنة 2016 ب 182 650 ألف دينار و 202685 ألف دينار لسنة 2017
أي ستبلغ نسبة تطور نفقات برنامج المحاسبة العمومية 6.76% و 18.47% مقارنة
ب 2015.

يبين الجدول التالي بيانات نفقات برنامج المحاسبة العمومية على المدى المتوسط:

بألف دينار

تقديرات			قانون المالية	إنجازات			
2017	2016	2015		2013	2012	2011	
إ.ن.م.م	إ.ن.م.م	إ.ن.م.م	2014				
202185	175202	159 292	138 402	118 460	102 364	87 508	نفقات التصرف
190500	164000	148 245	128 989	104 048	89 277	75 734	1 - التأجير العمومي
190500	164000	148245	128 989	104 048	89 274	75 734	- على الموارد العامة للميزانية
				3	3	3	- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							- على موارد صناديق الخزينة
11685	11202	11 040	9 413	13 096	13 087	11 774	11 - وسائل المصالح
		11 040	9 413	13 096	11 774	11 774	- على الموارد العامة للميزانية
							- على الموارد الذاتية للمؤسسات
				1 313	1 313	1 137	- على موارد صناديق الخزينة
0	0	7	0	0	0	0	111 - التدخل العمومي
							- على الموارد العامة للميزانية
							- على موارد صناديق الخزينة
500	7448	11 686	8 885	4 861	4 946	7 676	نفقات التنمية
500	7448	11 686	8 885	4 861	4 946	7 676	1 - الاستثمارات المباشرة
500	7448	11 686	8 885		4 946	7 676	- على الموارد العامة للميزانية
							- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							- على موارد صناديق الخزينة
							- على موارد القروض الخارجية
							الموظفة على موارد الهبات
0	0		0	0	0	0	111 - التمويل العمومي
							- على الموارد العامة للميزانية
							- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							- على موارد صناديق الخزينة
							- على موارد القروض الخارجية
							الموظفة على موارد الهبات
		100	100				الحسابات الخاصة في الخزينة
202685	182650	171078	147387	123 321	107 310	95 184	مجموع البرنامج 3

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج "المحاسبة العمومية"

بطاقة المؤشر

الرمز (1.1)

المؤشر 1.1 : نسبة تطور المبالغ الجبائية المستخلصة

تاريخ آخر تحيين: (2014-3-4)

1- الخصائص العامة

1. البرنامج: المحاسبة العمومية
2. الهدف : تحسين استخلاص الديون العمومية- نظام داخلي
- الهدف الفرعي المشترك مع مصالح المراقبة الجبائية: تحسين استخلاص الديون الجبائية
3. اسم المؤشر: نسبة تطور المبالغ الجبائية المستخلصة
4. تعريف المؤشر: يعتبر استخلاص الديون العمومية المهمة الأساسية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية الاستخلاص. و يتعين أن تضمن هذه المهمة تطورا لمداخل الدولة تفوق أو تساوي تطوّر المداخل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية.
5. التدخلات ذات التأثير: --
6. التفرعات: --

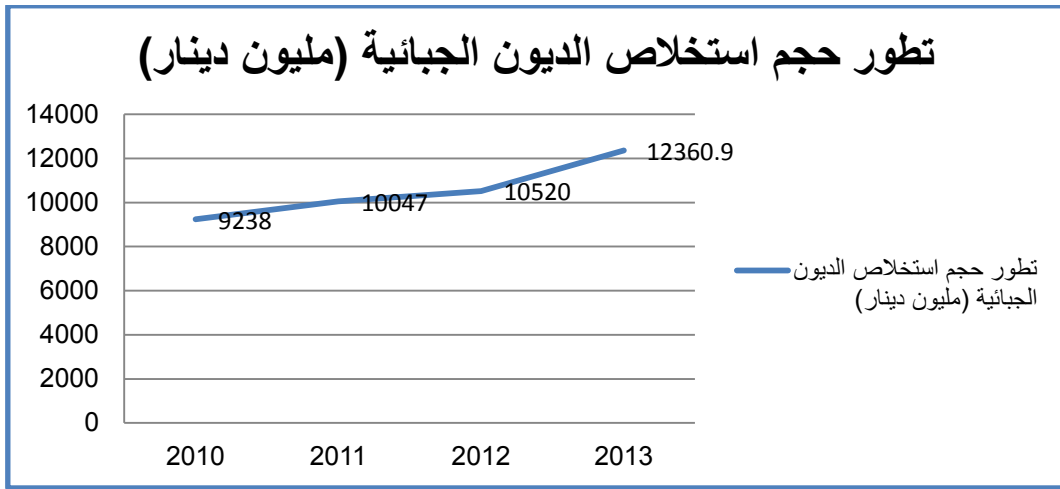
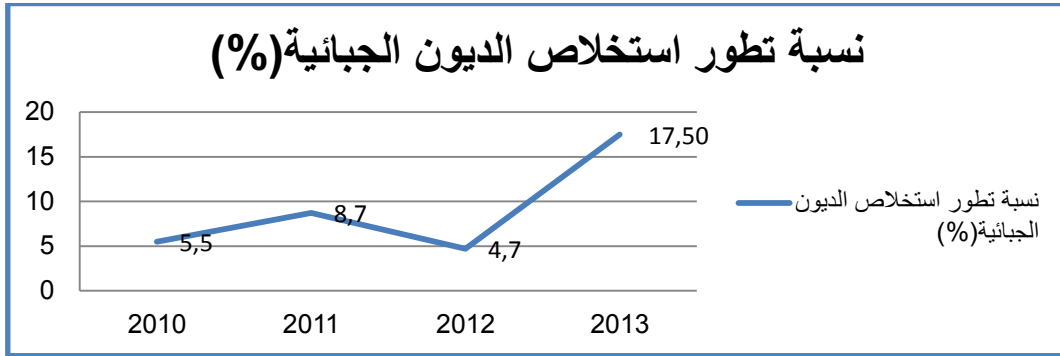
2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)

ر استخلاص الديون الجبائية (%)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
-	-	-	-	12360.9	10520	10047	مليون دينار	الانجازات
-	-	-	-	17.5	4.7	8.7	%	تطور الإنجازات
10.12	10.12	10.12	10.12	-	-	-	%	التوقعات

2- رسم بياني



3- تعاليق:

تم تحقيق تطوّر بنسبة 17.5 % في المداخيل الجبائية خلال سنة 2013، وهو ما يتجاوز الهدف الذي تم تحديده في قانون المالية التكميلي لسنة 2013 (7%) مع الإشارة إلى أنه تم إرجاع فائض الأداء بما يتجاوز 669 مليون دينار سنة 2013 تمّ طرحها مباشرة من جملة المبالغ المستخلصة بعد تجميعها لدى أمين المال العام. ويعتزم في موفى سنة 2014 تحقيق نسبة تطور بـ 10.12 % حسب توقعات قانون المالية لسنة 2014 وسيتمّ تحيين هذا الرقم عند المصادقة على قانون المالية التكميلي لسنة 2014.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: قائمات التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
- 2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الوحدة المكلفة بمتابعة الاستخلاص
- 4- تاريخ توفر المؤشر: سنويا
- 5- طريقة احتساب المؤشر:
- (مبلغ استخلاصات السنة الجارية - مبلغ استخلاصات السنة السابقة) / مبلغ استخلاصات السنة السابقة * 100
- 6- حدود وانحرافات المؤشر: --

بطاقة المؤشر

الرمز (2.1)
المؤشر 2.1: نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة
تاريخ آخر تحيين: (4-3-2014).

1- الخصائص العامة

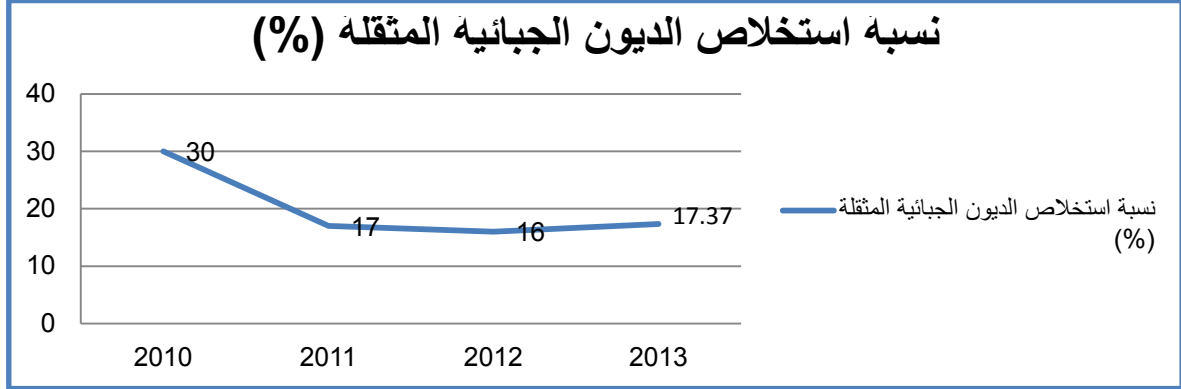
- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: تحسين استخلاص الديون العمومية
- الهدف الفرعي المشترك مع مصالح المراقبة الجبائية: تحسين استخلاص الديون الجبائية**
- 3- اسم المؤشر: نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة
- 4- تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر بمقارنة مبالغ استخلاصات السنة بنتقيلات الثلاثة السنوات الأخيرة إذ أن نجاعة عملية الاستخلاص تكمن في الحدّ من تراكم التتقيلات و ذلك بالتركيز على استخلاص التتقيلات الجديدة.
- 5- التدخلات ذات التأثير: --
- 6- التفرعات: --

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
				17.37	16	17	نسبة مائوية	نسبة استخلاص الديون الجبائية
20	20	20	18	-				التوقعات

2- رسم بياني



- 3- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور)
- 4- تعاليق: شهدت نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة انخفاضا سنة 2011 نظرا للأحداث التي شهدتها البلاد. أما في سنة 2012 ، فقد تمت تسوية العديد من الملفات بمناسبة المصالحة الجبائية و لكن الانخفاض الطفيف في نسبة الاستخلاص يعود إلى ارتفاع في حجم التتقيلات ليعتد حجم الاستخلاص المحققة.
- خلال سنة 2013، شهد نسق الاستخلاص بعنوان الديون المثقلة تطورا ملحوظا بالمقارنة بالسنوات الفارطة حيث بلغت نسبة التطور 17.37% ولكن لم يتم تحقيق نسبة الاستخلاص المأمولة المقدرة بـ (20%) ويعود ذلك الى الارتفاع المتواصل لحجم التتقيلات منذ سنة 2012 (+40%) الراجع إلى حجم التتقيلات المتعلقة بالأشخاص المصادرة أملاكهم.
- ولكن من المأمول أن يتواصل الارتفاع في نسق استخلاص الديون المثقلة خلال السنوات القادمة: +18% سنة 2014 و +20% سنة 2015.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
- 2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية عن طريق منظومة رفيق
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الوحدة المكلفة بمتابعة الاستخلاص
- 4- تاريخ توفر المؤشر: كل شهر
- 5- طريقة احتساب المؤشر: (مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة الجارية) / (مبلغ التتقيلات للسنة الجارية + مبلغ التتقيلات للسنتين السابقتين - مبالغ الطرح المتعلقة بالسنوات المذكورة)
- 6- حدود وانحرافات المؤشر: --
- 7- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

بطاقة المؤشر

الرمز (3.1)

المؤشر 3.1 نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المتقلة

تاريخ آخر تحيين : (4-3-2014)

1- الخصائص العامة

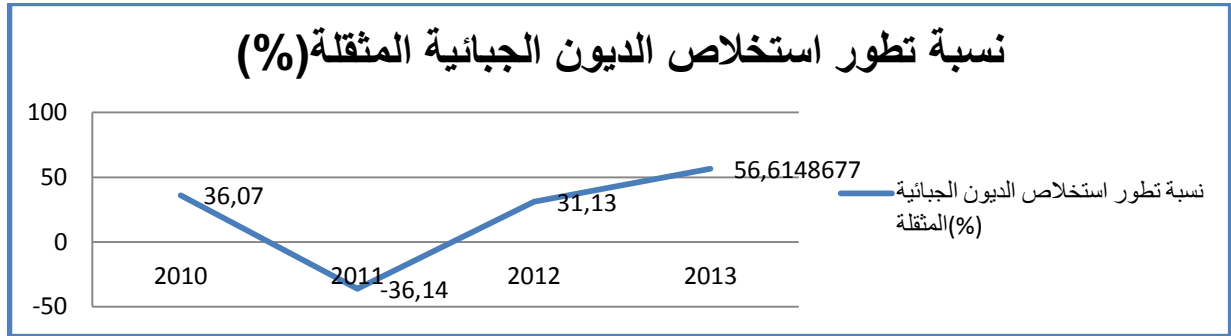
- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف : تحسين استخلاص الديون الجبائية نظام داخلي
- الهدف الفرعي الأول المشترك مع مصالح المراقبة الجبائية: تحسين استخلاص الديون الجبائية**
- 3- اسم المؤشر: نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المتقلة
- 4- تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر من قياس نسبة تطور حجم الاستخلاص من سنة إلى أخرى.
- 5- التدخلات ذات التأثير: --
- 6- التفرعات: --

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول :تردد وحدة قياس)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
-	-	-	-	56.61	31.13	-36.14		الانجازات
15	15	15	15	-	-	-		التوقعات

2-رسم بياني



3- طرق التفسير (تضمن طريقة التطور)

4- تعاليق: سجل تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة تراجعاً هاماً سنة 2011 و يعود ذلك الى الظروف التي مرت بها البلاد لكنها عادت للتحسن في 2012 نظراً لتسوية العديد من الملفات بمناسبة المصالحة الجبائية وقد تواصل هذا النسق خلال سنة 2013 ليسجل نسبة 56.61% بالمقارنة بما تم استخلاصه سنة 2012 من ديون مثقلة وهو ما يفوق النسبة التي تم تحديدها كهدف لسنة 2013.

هذا وتصبح نسبة التطور 16% إذا ما استثنينا مبلغ 104 مليون دينار تم استخلاصه إثر الاعتراض على أوامر إرجاع فائض الأداء. ومن المأمول أن يتواصل نسق الإرتفاع خلال السنوات القادمة.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
 - 2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية عن طريق منظومة رفيق
 - 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الوحدة المكلفة بمتابعة الاستخلاص
 - 4- تاريخ توفر المؤشر: كل شهر
 - 5- طريقة احتساب المؤشر:
- (استخلاصات الديون الجبائية المثقلة بعنوان السنة الجارية - مبلغ استخلاصات الديون الجبائية المثقلة بعنوان السنة السابقة) / مبلغ استخلاصات الديون الجبائية المثقلة بعنوان السنة السابقة)*100
- 6- حدود وانحرافات المؤشر: --
 - 7- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

بطاقة المؤشر

الرمز (4.1)

المؤشر 4.1 نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة

تاريخ آخر تحيين: (4-3-2014)

1- الخاصيات العامة

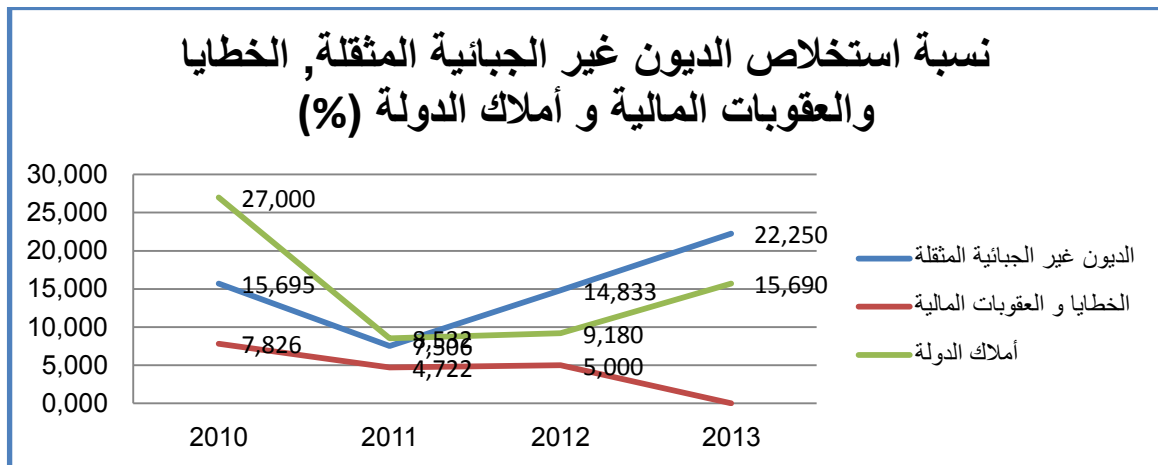
- 1- البرنامج: برنامج المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: تحسين استخلاص الديون غير الجبائية
- 3- اسم المؤشر: نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة
- 4- تعريف المؤشر: تفضي نجاعة عملية استخلاص الديون المثقلة إلى تقادي تراكم التتقيات و إلى تحسين الاستخلاص الفوري نظراً لما ينجّر عنها من تأثير ردي.
- 5- التدخلات ذات التأثير: --
- 6- التفرعات: - نسبة استخلاص الخطايا و العقوبات المالية
- نسبة استخلاص ديون أملاك الدولة

2- قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة القياس)

							نسبة الاستخلاص (%)	
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
							%	بالنسبة للديون غير الجبائية المثقلة
-	-	-	-	22.25	14.833	7.506		الانجازات
17	17	17	16		-	-	%	التوقعات
							%	بالنسبة للخطايا والعقوبات المالية
-	-	-	-	xx (1)	51	4.722		الانجازات
9	9	9	8	7	-	-	%	التوقعات
							%	بالنسبة لأملاك الدولة
-	-	-	-	15.69	9.180	8.532		الانجازات
25	25	25	22		-	-	%	التوقعات

2. رسم بياني



3. طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور)

4. تعاليق:

شهدت نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة انخفاضا ملحوظا في سنة 2011 عن ما تم تسجيله بسنة 2010 و يعود ذلك إلى عدم الاستقرار الذي شهدته البلاد. و لكن مع سنة 2012, شهدت هاته النسبة تداركا نظرا لإقرار المصالحة الجبائية بقانون المالية التكميلي لـ2012 والتي شملت الديون الجبائية والغير جبائية. بالنسبة لنسب استخلاص الخطايا والعقوبات المالية وأملاك الدولة, فإنها سجلت نفس التطور و لكن الارتفاع في 2012 كان محدودا بالنسبة لسنة 2011. كما تواصل هذا النسق خلال سنة 2013 ومن المتوقع أن يرتفع خلال السنوات القادمة.

(1) ملاحظة: بالنسبة لمؤشر استخلاص الخطايا والعقوبات المالية لسنة 2013 فإنه مرتفع جدا 5900 % ويعود ذلك إلى أن حجم مبالغ الطرح للثلاث سنوات قد بلغت حجم التقييلات لنفس الفترة.

ملاحظة: بالنسبة لمؤشر استخلاص الخطايا و العقوبات المالية لسنة 2013 فإنه مرتفع جدا 5900 % ويعود ذلك الى أن حجم مبالغ الطرح للثلاث سنوات قد بلغت حجم التثقيلات لنفس الفترة.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
 - 2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية عن طريق منظومة رفيق
 - 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الوحدة المكلفة بمتابعة الاستخلاص
 - 4- تاريخ توفر المؤشر: كل شهر
 - 5- طريقة احتساب المؤشر:
- (مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة الجارية) / (مبلغ التثقيلات للسنة الجارية + مبلغ التثقيلات للسنتين السابقتين - مبالغ الطرح المتعلقة بالسنوات المذكورة)
- 6- حدود وانحرافات المؤشر: --
 - 7- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

بطاقة المؤشر

الرمز (5.1)

المؤشر 5.1 نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة

تاريخ آخر تحيين (2014-3-4)

1- الخاصيات العامة

- 1- البرنامج: برنامج المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: تحسين استخلاص الديون غير الجبائية
- 3- اسم المؤشر: نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة
- 4- تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من قياس سرعة نسق تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة من سنة إلى أخرى، فهو بذلك يدلنا عن قدرتنا على استخلاص أكثر ما يمكن من الديون لفائدة الدولة.
- 5- التدخلات ذات التأثير:
- 7- التفريعات: - نسبة تطور استخلاص الخطايا و العقوبات المالية
- نسبة تطور استخلاص ديون أملاك الدولة.

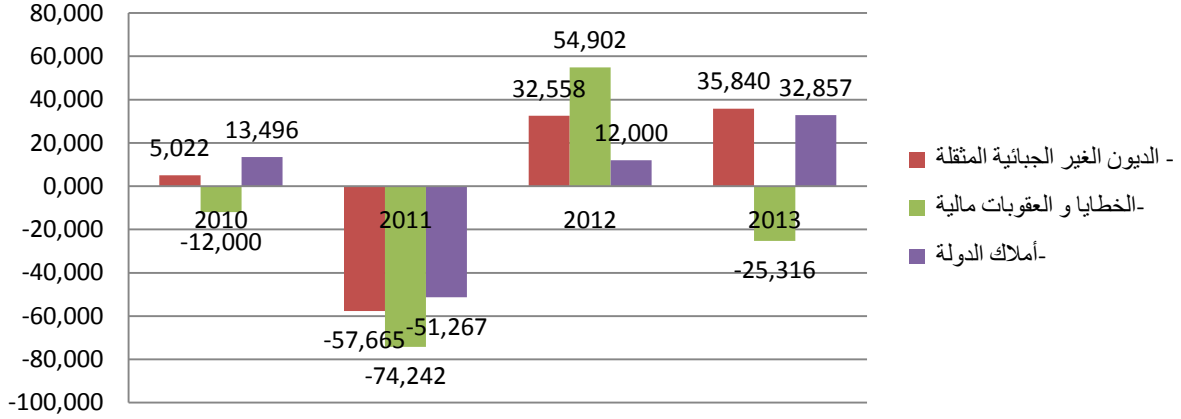
2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة القياس)

							نسبة تطور الاستخلاص (%)
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الوحدة
							دورية المؤشرات: سنوية
							بالنسبة للديون غير الجبائية المتقنة
-	-	-	-	35.840	32.558	-57.665	الانجازات
15	15	15	15	-			التوقعات
							بالنسبة للخطايا و العقوبات مالية
							الانجازات
-	-	-	-	-25.316	54.902	-74.242	التوقعات
10	10	10	10	-			
							بالنسبة لأملك الدولة
							الانجازات
-	-	-	-	32.857	12.000	-51.267	التوقعات
18		18	18	-			

2- رسم بياني

نسبة تطور الاستخلاص للديون غير الجبائية المثقلة، الخطايا والعقوبات المالية و أملاك الدولة (%)



3- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور)

4- تعاليق:

شهدت نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة، الخطايا والعقوبات المالية و أملاك الدولة انخفاضا هاماً في سنة 2011 وصل إلى حدود (- 51.267) %، (-57.665) % و (- 74.24) % على التوالي. ويعود ذلك إلى عدم الاستقرار الذي شهدته البلاد و لكن في سنة 2012 شهد نسق تطور الاستخلاص ارتفاعاً هاماً، حيث سجلت أعلى نسبة (+ 54.9) % و يعود ذلك إلى النتائج الحاصلة على اثر المصالحة الجبائية كما ذكرنا سابقاً. و تواصل نسق استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة سنة 2013 كما هو الشأن بالنسبة لديون أملاك الدولة بما يقدر بـ 35 % و 32 % متجاوزين بذلك النسبة التي تم تحديدها. و لكن نسق استخلاص الخطايا والعقوبات المالية قد تراجع بـ 25 %.

3- التفاصيل الفنية

1- مصدر وطبيعة البيانات: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية

2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية عن طريق منظومة رفيق

3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الوحدة المكلفة بمتابعة الاستخلاص

4- تاريخ توفر المؤشر: كل شهر

5- طريقة احتساب المؤشر:

(مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة الجارية- مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة السابقة) / مبلغ الإستخلاصات

بعنوان الديون المثقلة للسنة السابقة)*100

6- حدود وانحرافات المؤشر: --

7- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

بطاقة المؤشر

الرمز (6.1)

المؤشر 6.1 نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية

تاريخ آخر تحيين (2014-3-15)

1- الخصائص العامة

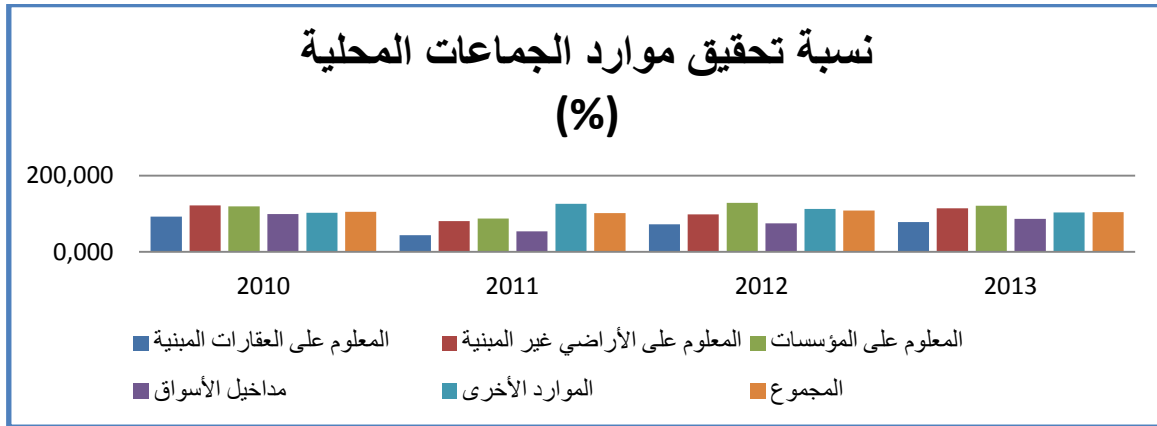
- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: تحسين استخلاص موارد الجماعات المحلية
- 3- اسم المؤشر: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية
- 4- تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر من تبين مدى تمكننا من تحقيق أهداف استخلاص موارد الجماعات المحلية التي يقع تحديدها لكل سنة.
- 5- التدخلات ذات التأثير:

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
								المعلوم على العقارات المبينة
90	90	90	85	78.11	72.662	44.222	%	نسبة تحقيق الموارد
								المعلوم على الأراضي غير المبينة
99	99	99	99	114	98.561	80.556	%	نسبة تحقيق الموارد
								المعلوم على المؤسسات
95	95	95	95	121.31	128.801	87.571	%	نسبة تحقيق الموارد
								مداخل الأسواق
90	90	90	85	87.02	75.265	53.630	%	نسبة تحقيق الموارد
								الموارد الأخرى
95	95	95	95	103.66	112.375	3 126.284		نسبة تحقيق الموارد
								المجموع
97	95	93.8	91.8	104.52	108.557	101.999		نسبة تحقيق الموارد

- نسبة تحقيق موارد المعلوم على العقارات المبينة
- نسبة تحقيق موارد المعلوم على الأراضي غير المبينة
- نسبة تحقيق موارد المعلوم على المؤسسات
- نسبة تحقيق مداخل الأسواق
- نسبة تحقيق الموارد الأخرى

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)



3- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور)

4- تعاليق:

تجاوزت نسب تحقيق موارد الجماعات المحلية في 2010 نسبة 100 % عما تمّ توقعه، و لكن هذه النسبة انخفضت في 2011 في بعض أصناف الديون إلى ما اقل عن 50 % نظرا للظروف التي تمّ ذكرها سابقا ، و قد شهدت تحسنا في 2012 نظرا للترفيغ في بعض المعاليم من جهة و المصالحة الجبائية من جهة أخرى. وتواصل هذا النسق خلال سنة 2013 حيث ارتفعت نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية من 101 % الى 108 % بالنسبة لجملة أصناف المعاليم الراجعة اليها. وبذلك فقد تم تحقيق الهدف المحدد بـ 100% من جملة الموارد المقدر استخلاصها. و من المأمول مواصلة هذا النسق خلال السنوات القادمة.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: قائمات التجميع الدورية المرسله من قبل قباض الجماعات المحلية
- 2- طريقة جمع البيانات: الحسابات الشهرية و السنوية للجماعات المحلية
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الوحدة المكلفة بالجماعات المحلية
- 4- تاريخ توفر المؤشر: كل شهر
- 5- طريقة احتساب المؤشر: (مبلغ الموارد المحققة بالعنوان الأول من ميزانية الجماعات المحلية / مبلغ الموارد المقدرة بالعنوان الأول من ميزانية الجماعات المحلية)*100
- 6- حدود وانحرافات المؤشر: --

بطاقة المؤشر

الرمز (1.2)

المؤشر 1.2: نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب تاريخ آخر تحيين (2014-5-25)

1- الخصائص العامة

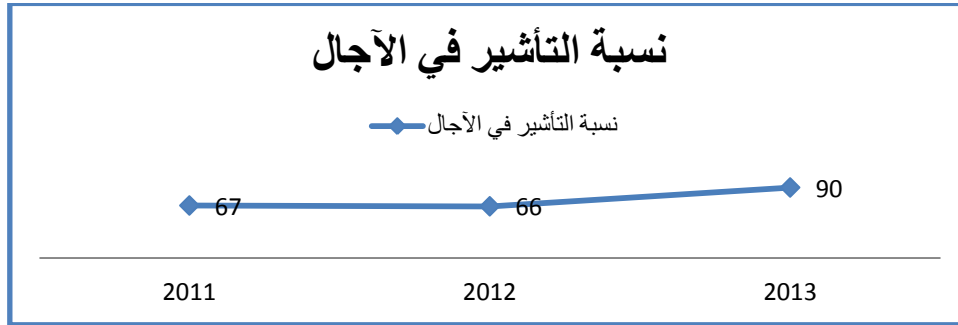
- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: تحسين وسائل تأدية نفقات الدولة
- 3- اسم المؤشر: نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب
- 4- تعريف المؤشر: يمكّن هذا المؤشر من التثبت من مدى مطابقة الآجال القانونية المحددة للتأشير على أوامر الصرف مع الآجال الفعلية للتأشير.
- 5- التدخلات ذات التأثير: --
- 6- التفرعات: --

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
-	-	-	-	90	66	67		الانجازات
95	95	92	91	-	-	-		التوقعات

2- رسم بياني



3- طرق التفسير (تضمين طريقة التطور)

4- تعاليق: شهدت نسبة التأشير في الآجال على أوامر الصرف لدى المحاسب العمومي ارتفاعا ملحوظا من 67% سنة 2011 الى 90% سنة 2013 وتبين مدى احترام الآجال في التأشير على النفقات العمومية مما يسرع في تأدية النفقة العمومية. ومن المأمول ان ترتفع هلته النسبة في السنوات القادمة الى ما يفوق 90%.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: منظومة أدب
- 2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: وحدة الدراسات و التشريع المحاسبي
- 4- تاريخ توفر المؤشر: سنويا

5- طريقة احتساب المؤشر: (عدد أوامر الصرف المؤشر عليها في الأجل / العدد الجملي لأوامر الصرف المؤشر عليها)*100
6- حدود وانحرافات المؤشر:

يمكن تحسين هذا المؤشر بتفريعه إلى قسمين يخص القسم الأول الأجل منذ إصدار الأمر بالصرف إلى حين التأشير عليه و يخص الثاني المدة الفاصلة بين تسلم المحاسب العمومي لملف النفقات إلى حين التأشير عليها . و يهدف هذا التفريع إلى حصر المسؤولية عند الطرف الذي لم يحترم الأجل في معالجة هذه العمليات :أمر الصرف أو المحاسب المكلف بالنفقات.
7- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.

بطاقة المؤشر

الرمز(1.3)

المؤشر 1.3: نسبة الحسابات المرفوضة (التي لم تحض بالمصادقة)
تاريخ آخر تحيين (2013-07-22)

1- الخصائص العامة

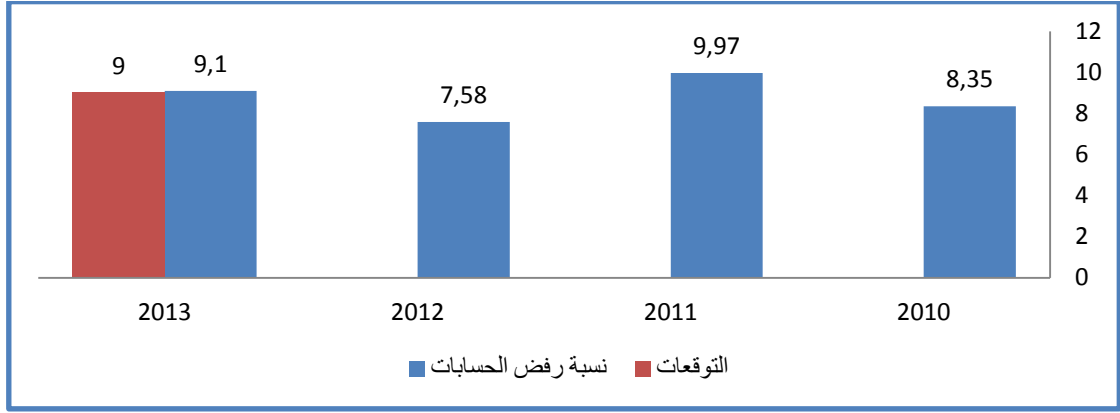
- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
 - 2- الهدف: مسك محاسبة موثوق بها و مقدمة في الأجل
 - 3- اسم المؤشر: نسبة الحسابات المرفوضة
 - 4- تعريف المؤشر:
- يقوم المحاسبون العموميون بمسك حسابيات الدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية الإدارية. وتهدف هذه المهمة إلى مسك حسابية دقيقة (مطابقة للحقيقة) مع العمل على تقليص الأخطاء المجسدة في الواقع من خلال المحاسبات المرفوضة إثر عمليات المراقبة من طرف مصالح النفقة الجهوية والمركزية على الحسابات الشهرية و السنوية المقدمة من المحاسبين العموميين مقارنة مع العدد الجملي للحسابات.
- 5- التدخلات ذات التأثير
 - 6- التفرعات: - نسبة حسابات الدولة المرفوضة،
- نسبة حسابات الجماعات المحلية المرفوضة،
- نسبة حسابات المؤسسات العمومية

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
-	-	-	-	10.83	9.57	14.9	%	بالنسبة للدولة الانجازات
6	6	7	8	-	-	-	%	التوقعات
-	-	-	-	12.44	13.63	20.7	%	بالنسبة للجماعات المحلية الانجازات
9	9	10	11	-	-	-	%	التوقعات
-	-	-	-	8.04	6.17	7.1	%	بالنسبة للمؤسسات العمومية الانجازات
5	5	5	5	-	-	-	%	التوقعات
-	-	-	-	9.10	7.58	9.97	%	المجموع
7	7	7.33	8	-	-	-	%	التوقعات

2- رسم بياني



3- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور)

4- تعاليق:

شهدت نسبة رفض الحسابات ارتفاعا بالمقارنة بما تم تسجيله سنة 2012 حيث بلغت 9.1% بالمقارنة بما تم تسجيله سنة 2012 (7.58%).

و يعود ذلك الى عدّة أسباب أولها، الترفيع في عدد عمليات المراقبة و تفقد الحسابات، الذي مكن من اكتشاف أكثر عدد ممكن من الأخطاء و ثانيا التركيز على التحسيس بخطورة الأخطاء , عن طريق إصدار مذكرة رفض بشأنها. بالإضافة إلى ذلك، بالرغم من اعتماد بعض أمانات المال على عدم الرجوع إلى إصدار مذكرات رفض في شأن الأخطاء الشكلية كالإمضاء و الطابع واستدعاء المحاسب العمومي لإصلاحها على عين المكان إلا أن بعض أمانات المال الأخرى قد كانت صارمة في إصدار مذكرات الرفض من حيث الشكل وهو ما ساهم في ارتفاع هذه النسبة بالنسبة لسنة 2013 وتجاوزها للنسبة المأمول تحقيقها و هي 9%. و من المأمول التخفيض في هاته النسبة في السنوات المقبلة.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: بيانات رقمية مصدرها المصالح المكلفة بمراقبة الحسابات
- 2- طريقة جمع البيانات: تجميع جداول مهمة مراقبة الحسابات
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الإدارة المكلفة بمراقبة الحسابات
- 4- تاريخ توفر المؤشر: فيفري من كل سنة
- 5- طريقة احتساب المؤشر: (عدد الحسابيات المرفوضة / العدد الجملي للحسابيات المقدّمة) * 100
- 6- حدود وانحرافات المؤشر: --
- 7- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

بطاقة المؤشر

الرمز (2.3)
المؤشر 2.3 أجل التجميع الشهري للحسابات
تاريخ آخر تحيين (2014-05-25)

1- الخصائص العامة

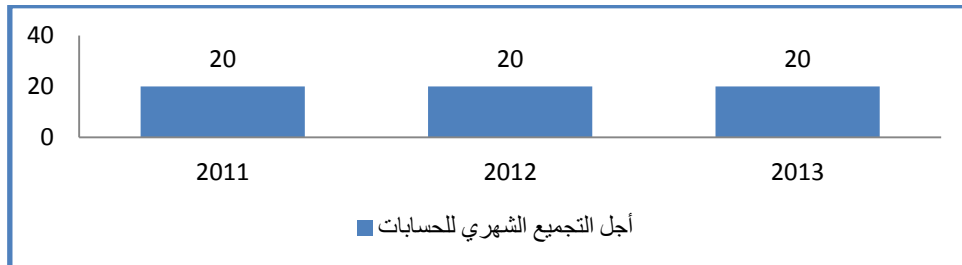
- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
 - 2- الهدف: مسك محاسبة موثوق بها و مقدمة في الآجال
 - 3- اسم المؤشر: أجل التجميع الشهري للحسابات
 - 4- تعريف المؤشر:
- تجمع الحسابات الشهرية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين (قباض المالية، قباض الديوانة، أمناء المال الجهويين، الأمين العام للمصاريف، أمناء المصاريف لدى الوزارات و أمين المال العام) على المستوى الوطني لغاية تقديم معطيات مجمعة حول تطبيق ميزانية الدولة على مستوى الموارد و النفقات و هذا إلى جانب مختلف العمليات المالية التي يقوم بها المحاسبون العموميون. ترشد هذه المعلومات السلط المركزية و تسهل اتخاذ القرارات اللازمة.
- 5- التدخلات ذات التأثير: --
 - 6- التفرعات: --

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس).

دورية المؤشرات: سنوية	الوحدة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الانجازات	عدد الأيام	20	20	20	-	-	-	-
التوقعات	عدد الأيام	-	-	-	16	15	14	14

2- رسم بياني:



3- طرق التفسير (تضمين طريقة التطور)

4- تعاليق: يبلغ أجل التجميع الشهري للحسابات المقدّمة من طرف المحاسبين العموميين 20 يوما, وهو أجل تعمل الإدارة على تقليصه وذلك بتطوير آليات الربط بين المنظومات الإعلامية من ناحية و من أجل إعداد و المصادقة على حسابات كل المحاسبين العموميين للدولة.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: الخزينة العامة للبلاد لتونسية
- 2- طريقة جمع البيانات: أجل التجميع الشهري بحساب عدد الأيام
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الخزينة العامة للبلاد التونسية
- 4- تاريخ توفر المؤشر: كل شهر
- 5- طريقة احتساب المؤشر: أجل تجميع الحسابات الشهرية.
- 6- حدود وانحرافات المؤشر: يحتسب الأجل بالنسبة للحسابات الشهرية دون اعتبار الحسابات التي تحتوي على عمليات آخر السنة.
- 7- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

بطاقة المؤشر

الرمز (3.3)

المؤشر 3.3: أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات تاريخ آخر تحيين (2014-04-25).

1- الخاصيات العامة

- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
 - 2- الهدف: مسك محاسبة موثوق بها و مقدمة في الآجال
 - 3- اسم المؤشر: أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية الى دائرة المحاسبات
 - 4- تعريف المؤشر:
- وفق مقتضيات الفصل 209 من مجلّة المحاسبة العموميّة، يقع إعداد و تقديم الحساب العام للإدارة المالية على أنظار دائرة المحاسبات في أجل أقصاه 31 ديسمبر من السنة الموالية للسنة التي بعنوانها تم إعداد هذا الكشف على مستوى التطبيق. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأجل القانوني لا يقع احترامه بصفة آلية بسبب عديد الإجراءات التي يتعين مراجعتها و تعديلها.
- 5- التدخلات ذات التأثير: --
 - 6- التفرعات: --

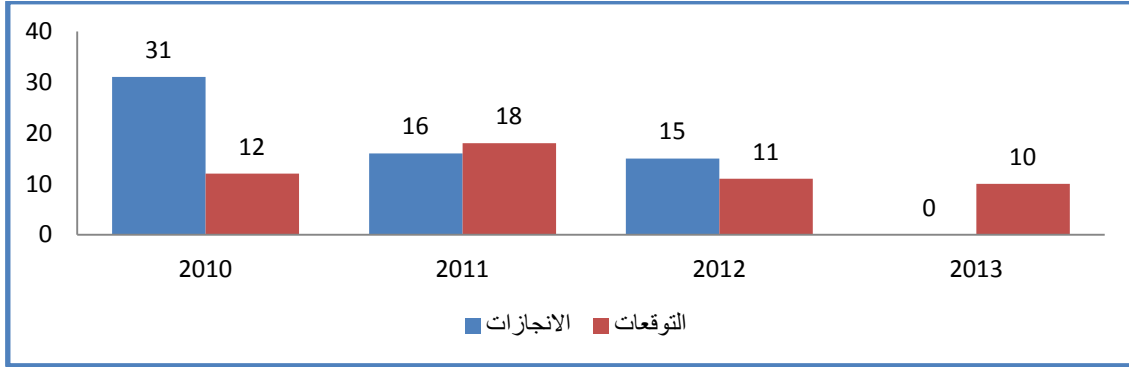
2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول :تردد وحدة قياس)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
-	-	-	-	0	15	16	عدد الأشهر	الانجازات
10	10	10	10	-	-	-	عدد الأشهر	التوقعات

2- رسم بياني

أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية (عدد الأشهر)



3- طرق التفسير (تضمن طريقة التطور)

4- تعاليق:

تمّ تقديم الحساب العام لسنة 2010 إلى دائرة المحاسبات بعد 31 شهرا من نهاية السنة المحاسبية و هو تجاوز للأجل المحدد بـ 21 شهرا. مما أثر على تواريخ تقديم الحسابات العامة الخاصة بالسنوات 2011 و 2012 حيث قدمت على التوالي بعد 16 و 15 شهرا وهو ما يتجاوز الموعد المحدد بالفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية. وبالمقارنة بالهدف المحدد لسنة 2011 فقد تم تحقيق مدة أقل منه بشهرين أما بالنسبة لسنة 2012 فقد تم تجاوزه و عدم التمكن بالتالي من تحقيقه. و من المأمول التخفيض في المدة إلى 10 أشهر في السنوات المقبلة لتتوافق مع ما تنص عليه مجلة المحاسبة العمومية.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: الخزينة العامة للبلاد لتونسية
- 2- طريقة جمع البيانات
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الخزينة العامة للبلاد التونسية
- 4- تاريخ توفر المؤشر
- 5- طريقة احتساب المؤشر: أجل تجميع الحسابات
- 6- حدود وانحرافات المؤشر:
- 7- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

بطاقة المؤشر

الرمز (1.4)

المؤشر 4-1: عدد القباضات المالية المجهّزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني

تاريخ آخر تحيين: (2014-03-01)

1- الخصائص العامة

- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: ضمان حسن التصرف في الخزينة و القيم
- 3- اسم المؤشر: عدد القباضات المالية المجهّزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني.
- 4- تعريف المؤشر:

في إطار برنامج تعصير الإدارة ويهدف تيسير الخدمات للمواطن حتى يستجيب لواجبه الجبائي ويقوم بتسديد ديونه، وضعت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على ذمته مطرفيات الدفع الإلكتروني في عدة قباضات مالية على أن يقع تعميم هذه الطريقة في الخلاص. و يتميز هذا الإجراء بعدد المزايا نخص منها بالذكر تأمين العمليات ، ربح الوقت و التوفر الحيني للسيولة في الحساب الجاري البريدي للمحاسب.

5- التدخلات ذات التأثير: --

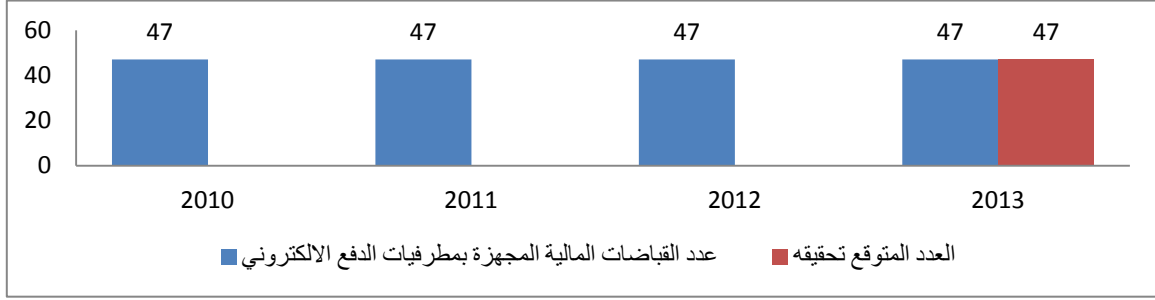
6- التفرعات: --

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
-	-	-	-	47	47	47	العدد	الانجازات
47	47	47	47	-	-	-	العدد	التوقعات

2- رسم بياني



3- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور):

4- تعاليق: تم تجهيز 47 قبضة مالية بمطرفيات الدفع الإلكتروني إلى حد الآن وهي في طور التجربة وليس من المتوقع إلى حد الآن أن يتم تجهيز عدد آخر من القباضات نظرا لتواجد عدد من الاشكاليات مع مصالح البريد.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: المنظومة الإعلامية رفيق
- 2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية عبر قائمة مستخرجة من الإعلامية
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات:
- 4- تاريخ توفر المؤشر:
- 5- طريقة احتساب المؤشر:
- 6- حدود وانحرافات المؤشر:
- 7- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

بطاقة المؤشر

الرمز (2.4)

المؤشر 2.4 معدل آجال تسوية فصول الصكوك المقدمة للخلاص
تاريخ آخر تحيين (2014-05-15)

1- الخاصيات العامة

- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: ضمان حسن التصرف في الخزينة و القيم
- 3- اسم المؤشر: معدل آجال تسوية فصول الصكوك المقدمة للخلاص
- 4- تعريف المؤشر:
إن صرف الصكوك التي وقع تسلمها من طرف المطالبين بالأداء في أقل آجال ممكنة، تمكن من ضمان السيولة بالحساب البريدي الجاري لأمين المال العام أو بالحساب الجاري بالخزينة لدى البنك المركزي. يساوي هذا الأجل، الأجل الفاصل بين تاريخ الإيداع للصراف (تاريخ تسجيل العملية المحاسبية في خانة عمليات الخزينة "OT" صكوك مودعة للصراف وتاريخ القبض (encaissement) الفعلي من طرف البنك المركزي) تاريخ العملية المحاسبية لتطهير خانة عمليات الخزينة "OT" "صكوك مودعة للصراف".
- 5- التدخلات ذات التأثير: --
- 6- التفرعات: --

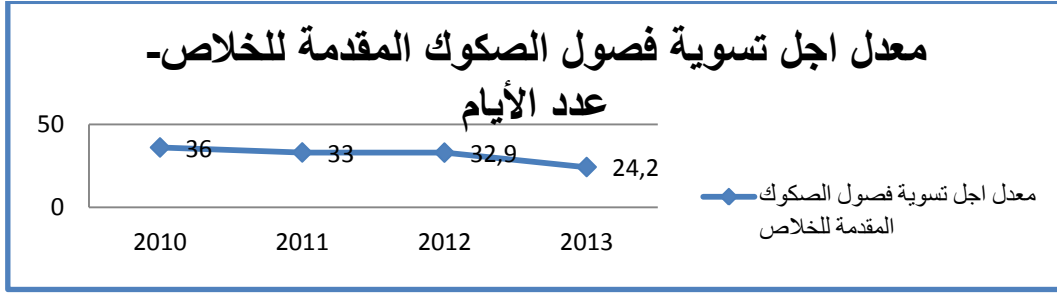
2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية

-	-	-	-	24.2	32.9	33	عدد الأيام	الانجازات
18	18	20	22	-	-	-	عدد الأيام	التوقعات

2- رسم بياني



3- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور):

4- تعاليق:

شهد اجل تسوية فصول الصكوك المقدمة للخلاص انخفاضا من 36 يوم الى 32 يوم وهو ما سيساهم في توفير السيولة بسرعة . و من المتوقع ان يتم التقليل في هذا الاجل ليصل الي حدود 20 يوما في سنة 2015.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: المنظمة الإعلامية "Business objects"
- 2- طريقة جمع البيانات: عبر المعطيات المتوفرة في منظومة رفيق
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: وحدة التنسيق و التنظيم و الاستخلاص
- 4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا
- 5- طريقة احتساب المؤشر: معدل عدد الأيام لتسوية الفصول المفتوحة بعنوان الصكوك المقدمة للخلاص.
- 6- حدود وانحرافات المؤشر: --
- 7- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

بطاقة المؤشر

الرمز (1.5)

المؤشر 1.5 عدد المصالح التي تطبق مرجعية في الجودة

تاريخ آخر تحيين (2014-03-5)

1- الخاصيات العامة

- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
 - 2- الهدف: تحسين جودة الخدمات
 - 3- اسم المؤشر: عدد المصالح التي تطبق مرجعية في الجودة
 - 4- تعريف المؤشر:
- يهدف برنامج إرساء نظام الجودة بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تحسين صورة الإدارة العمومية والارتقاء بأداء مصالحها إلى مستوى أفضل وذلك بتحسين جودة خدماتها وجودة استقبالها عبر مزيد إحكام تنظيمها مع مواكبة مقتضيات التنمية. وبالتالي يرمي هذا البرنامج إلى إرساء ضوابط جديدة للتعامل مع المواطنين وقواعد محددة للعمليات الموكولة إلى مصالحها يمكن تقييمها بتصحيحها إن اقتضى الحال وتحسينها. وباعتبار تعدد مصالح الإدارة وتباينها من حيث التجهيزات والأنشطة وخاصة من حيث كثافة علاقتها مع المواطنين , تقرر اعتماد تمشي تدريجي في إرساء نظام الجودة وترك المجال لكل جهة في ضبط الأولويات مع تحميلها المسؤولية في الإنجاز.
- 5- التدخلات ذات التأثير:

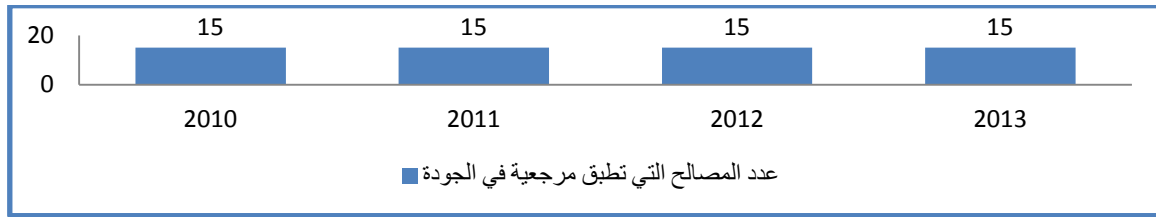
6- التفرعات:

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول :تردد وحدة قياس)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
-	-	-	-	15	15	15	العدد	الانجازات
55	45	30	15	-	-	-	العدد	التوقعات

2- رسم بياني



3- طرق التفسير (تضمين طريقة التطور)

4- تعاليق:

بلغ عدد القباضات المالية التي تم تطبيق مرجعية الجودة بها 15 قبضة و قد تم الانقطاع عن توسيع برنامج مرحبا منذ 2011 نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد و انشغال الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بإعادة تهيئة القباضات المالية المحروقة و المنهوية . وفي سنة 2013، استأنفت الإدارة العامة برنامج مرحبا وقامت ببرمجة عمليات تدقيق داخلي من قبل فريق الجودة وخارجي من قبل المؤسسة المانحة للعلامة لجملة القباضات المالية المعنية لاستئناف العمل بعلامة الجودة . وتخصص سنة 2014 لتركيز علامة جودة "مرحبا قباضات مالية" يتم حاليا مناقشة بنود مرجعيتها مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية العقارية قصد تحويلها إلى علامة وطنية للجودة.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: لوحات قيادة يعدها أمناء المال الجهويين
- 2- طريقة جمع البيانات: تطبيق إعلامية
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: وحدة التنظيم و التنسيق و الاتصال
- 4- تاريخ توفر المؤشر: سنويا
- 5- طريقة احتساب المؤشر: عدد المصالح التي يثبت التدقيق أنها تطبق مرجعية في الجودة
- 6- حدود وانحرافات المؤشر: --
- 7- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

بطاقة المؤشر

الرمز (2.5)

المؤشر 2.5 : تطور عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدفع بالقباضات المالية

تاريخ آخر تحيين (2014-03-05)

1- الخاصيات العامة

- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: تحسين جودة الخدمات
- 3- اسم المؤشر: تطور عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدفع بالقباضات المالية
- 4- تعريف المؤشر: لتبسيط إجراءات قيامهم بواجباتهم الجبائية ، وضعت وزارة المالية على ذمة المطالبين بالأداء منظومة التصريح و احتساب الأدعاءات عن بعد و الدفع بالقباضات المالية .

و تمكّن هذه المنظومة المطالبين بالأداء من التعرف على المبالغ المستوجبة بكل دقة من ناحية و تقليص وقت الانتظار عليهم بالقباضات المالية من ناحية أخرى.

5- التدخلات ذات التأثير:

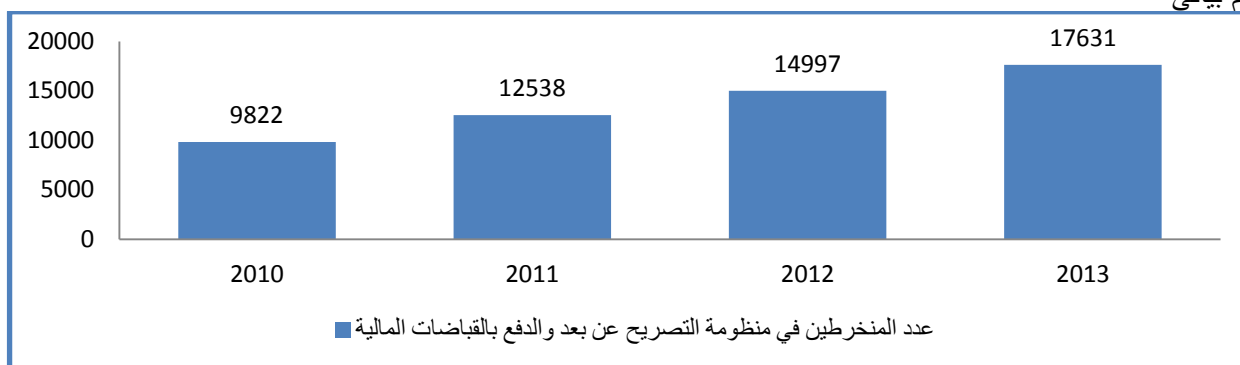
6- التفرعات: --

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
-	-	-	-	17631	14997	12538	العدد	الإنجازات
29000	25000	21000	19000	-	-	-	العدد	التوقعات

2- رسم بياني



3- طرق التفسير (تضمن طريقة التطور)

4- تعاليق:

شهد عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدفع بالقباضات المالية ارتفاعا هامًا، من 9822 منخرط في سنة 2010 إلى 14997 منخرط في سنة 2012. كما شهدت سنة 2013 نفس النسق حيث تم تسجيل 17631 منخرط في هذه المنظومة وهو ما يفوق الهدف المأمول بتسجيل 17000 منخرط. ومن المأمول ان يرتفع عدد المنخرطين في السنوات المقبلة.

3- التفاصيل الفنية

1- مصدر وطبيعة البيانات: المنظومة الإعلامية رفيق

2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية عبر كشف مستخرج بالإعلامية

3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: وحدة التنظيم و التنسيق و الاتصال

4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا

5- طريقة احتساب المؤشر: عدد المنخرطين في المنظومة

6- حدود وانحرافات المؤشر:

7- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

بطاقة المؤشر

الرمز (3.5)

المؤشر 3.5 تطور عدد المكالمات الواردة على مركز النداء والتصرف في الخطايا المرورية والخطايا والعقوبات المالية تاريخ آخر تحيين (2014-03-05)

1- الخاصيات العامة

1- البرنامج: المحاسبة العمومية

2- الهدف: تحسين جودة الخدمات

3- اسم المؤشر: عدد المكالمات الواردة على مركز النداء والتصرّف في الخطايا المرورية والخطايا والعقوبات المالية
4- تعريف المؤشر:

يهدف تطوير وسائل الاتصال بين المواطن و الإدارة و تخفيف العبء على القباضات المالية في مادّة الإرشاد عن المخالفات المرورية المترتبة عن عدم إحترام أحكام مجلّة الطرقات و نصوصها التطبيقية و عن الخطايا و العقوبات المالية الصادرة عن المحاكم، تمّ إحداث نظام الإرشاد عن طريق مركز النداء المذكور أعلاه، رقم النداء 81100700.

5- التدخلات ذات التأثير:

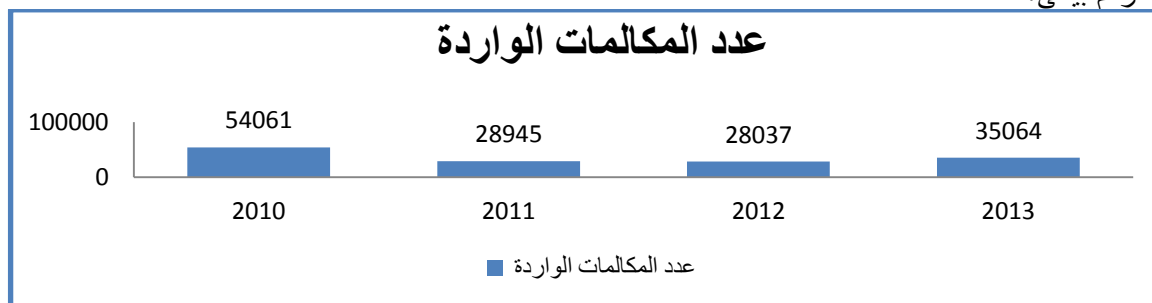
6- التفرعات:

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوحدة	بورصة المؤشرات: سنوية
-	-	-	-	35064	72803	28945	54061	العدد	الإنجازات
55000	50000	45000	40000	-	-	-	-	العدد	التوقعات

2- رسم بياني:



3- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور)

4- تعاليق: على اثر إحداث نظام الإرشاد عن طريق مركز النداء، بلغ عدد المكالمات الواردة 54061 مكالمة في سنة 2010 ولكنه شهد تراجعاً الى حوالي النصف في السنوات الموالية نظراً لانقطاع حملة التعريف بخدماته من ناحية و نظراً للأحداث الاستثنائية التي شهدتها البلاد منذ سنة 2011 والتي انجر عنها تقلص في عدد مخالفات الرادار على إثر تهشيم الأجهزة من قبل المواطنين من ناحية أخرى.

ولكن خلال سنة 2013، تم تسجيل ارتفاع هام في عدد المكالمات الواردة لتبلغ 35064 مكالمة واردة بمقابل 28037 مكالمة واردة سنة 2012. ومن المأمول ان يرتفع هذا العدد في السنوات المقبلة.

3- التفاصيل الفنية

1- مصدر وطبيعة البيانات: مركز النداء

2- طريقة جمع البيانات: البيانات الشهرية المقدمة لأمانة المال الجهوية تونس 1

3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: وحدة التنظيم و التنسيق و الاتصال

4- تاريخ توفر المؤشر: شهرياً

5- طريقة احتساب المؤشر: عدد المكالمات الواردة

6- حدود وانحرافات المؤشر:

7- طبيعة المؤشر: مؤشر جود

بطاقة المؤشر

الرمز: 1.1

المؤشر 1.1: نسبة تطور المبالغ الجبائية المستخلصة

تاريخ اخر تحيين:

I- الخصائص العامة:

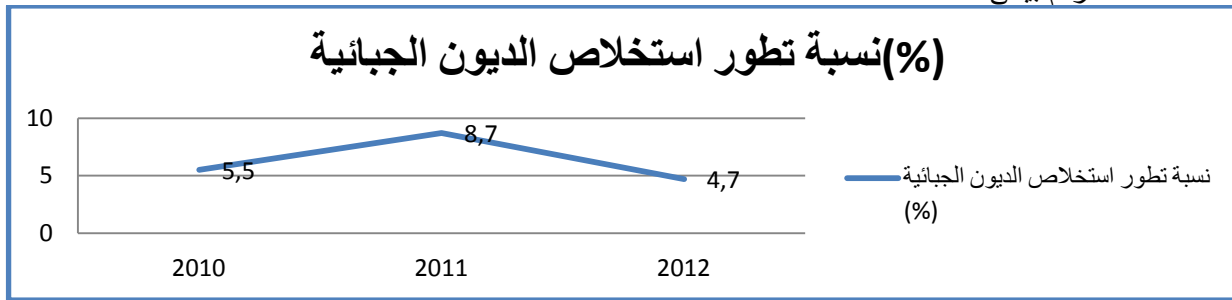
- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف : تحسين استخلاص الديون العمومية- نظام داخلي
a. الهدف الفرعي المشترك مع مصالح المراقبة الجبائية: تحسين استخلاص الديون الجبائية
- 3- اسم المؤشر: نسبة تطور المبالغ الجبائية المستخلصة
- 4- تعريف المؤشر: يعتبر استخلاص الديون العمومية المهمة الأساسية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية الاستخلاص. و يتعين أن تضمن هذه المهمة تطورا لمداخيل الدولة تفوق أو تساوي تطوّر المداخيل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية.
- 5- التدخلات ذات التأثير:
- 6- التفرعات:

II قراءة نتائج المؤشر

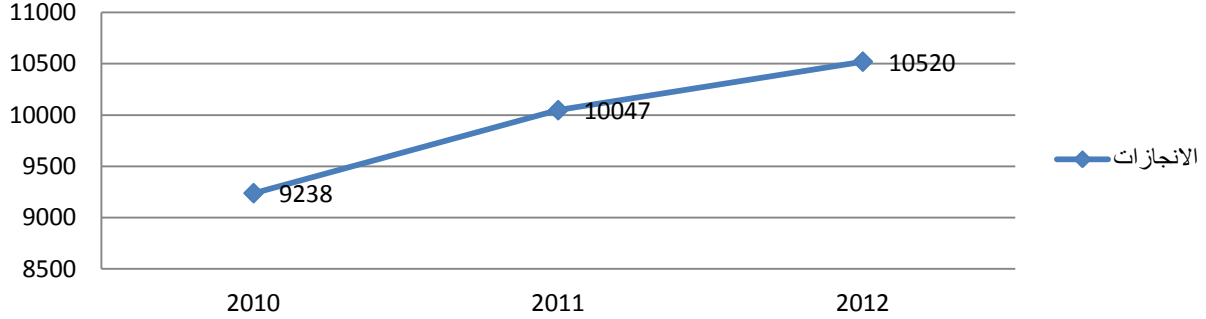
- 1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول :تردد وحدة قياس)
تطور استخلاص الديون الجبائية (%)

دورية المؤشرات: سنوية	الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الانجازات	مليون دينار	9238	10047	10520	-	-	-	-
تطور الإنجازات	%	5.5	8.7	4.7	6 إلى موفى جوان 2013	-	-	-
التوقعات	%	-	-	-	-	10	10	10

2- رسم بياني



تطور حجم استخلاص الديون الجبائية (مليون دينار)



3- طرق التفسير (تضمين طريقة التطور)

4- تعاليق: شهد حجم استخلاص الديون الجبائية خلال الفترة الممتدة من 2010 و 2012، ارتفاعاً هاماً. حيث تمّ تسجيل استخلاص 10.520 مليون دينار من الديون الجبائية في 2012 مقارنة بـ 9238 مليون دينار في 2010. وهذا يدلّ على المجهود الكبير الذي قامت به الإدارة خاصة بتجسيم إجراءات المصالحة الجبائية المحدثة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 والتي ساهمت على حث المواطنين والمؤسسات على تسوية وضعياتهم وتيسير الدفع لهم. وقد تم تحقيق تطور بنسبة 6% في المداخيل الجبائية خلال السداسي الأول من سنة 2013، و يتوقع أن تتحسن هذه النسبة إلى مستوى 7% آخر هذه السنة.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
- 2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الوحدة المكلفة بمتابعة الاستخلاص
- 4- لا تاريخ توفر المؤشر: سنوياً
- 5- طريقة احتساب المؤشر: (مبلغ استخلاصات السنة الجارية - مبلغ استخلاصات السنة السابقة) / مبلغ استخلاصات السنة السابقة * 100
- 6- حدود وانحرافات المؤشر:
- 7- طبيعة المؤشر: مؤشر

بطاقة المؤشر

الرمز : 2.1

المؤشر 2.1: نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة
تاريخ اخر تحيين:

1- الخصائص العامة

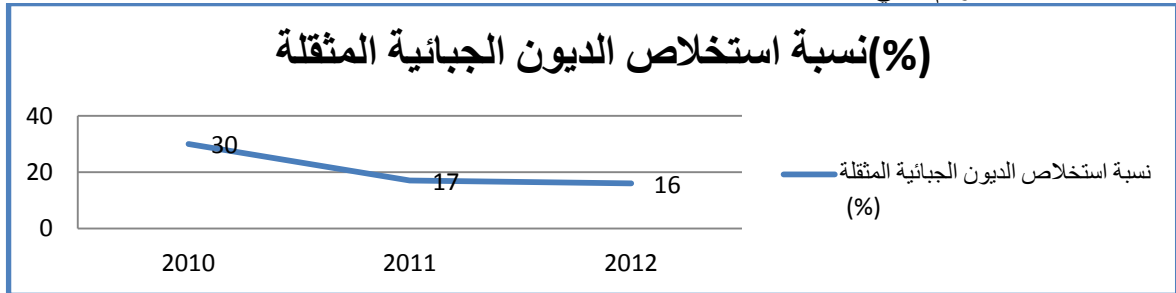
- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: تحسين استخلاص الديون العمومية
- الهدف الفرعي المشترك مع مصالح المراقبة الجبائية: تحسين استخلاص الديون الجبائية
- 3- اسم المؤشر: نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة
- 4- تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر بمقارنة مبالغ استخلاصات السنة بتقديرات الثلاثة السنوات الأخيرة إذ أن نجاعة عملية الاستخلاص تكمن في الحد من تراكم التقديرات و ذلك بالتركيز على استخلاص التقديرات الجديدة.
- 5- التدخلات ذات التأثير:
- 6- التفرعات:

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول :تردد وحدة قياس)

دورية المؤشرات: سنوية	الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة استخلاص الديون الجبائية	%	30	17	16	9 % إلى موفى جوان 2013	-	-	-
التوقعات	%	-	-	-	-	25	30	-

1- رسم بياني :



3- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور)

4- تعاليق: شهدت نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة انخفاضا سنة 2011 نظرا للأحداث التي شهدتها البلاد. أما في سنة 2012 ، فقد تمت تسوية العديد من الملفات بمناسبة المصالحة الجبائية و لكن الانخفاض الطفيف في نسبة

الاستخلاص يعود إلى ارتفاع في حجم التثقيلات ليفوق حجم الاستخلاص المحققة. كما تشهد الاستخلاصات بعنوان الديون المثقلة تطوراً ملحوظاً خلال السداسي الأول من سنة 2013 و نأمل أن يتواصل هذا التطور إلى موفى السنة. و يلاحظ أنه لم يتم تحقيق نسبة الاستخلاص المأمولة ذلك أن هذه النسبة لتكون لها دلالة كاملة، لا يمكن احتسابها إلا على الأرقام السنوية.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: قائمات التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
- 2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية عن طريق منظومة رقيق
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الوحدة المكلفة بمتابعة الاستخلاص
- 4- تاريخ توفر المؤشر: كل شهر.
- 5- طريقة احتساب المؤشر: (مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة الجارية) / (مبلغ التثقيلات للسنة الجارية + مبلغ التثقيلات للسنتين السابقتين - مبالغ الطرح المتعلقة بالسنوات المذكورة).
- 6- حدود وانحرافات المؤشر:
- 7- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.

بطاقة المؤشر

الرمز : 3.1

المؤشر 3.1: نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة
تاريخ اخر تحيين:

1- الخصائص العامة

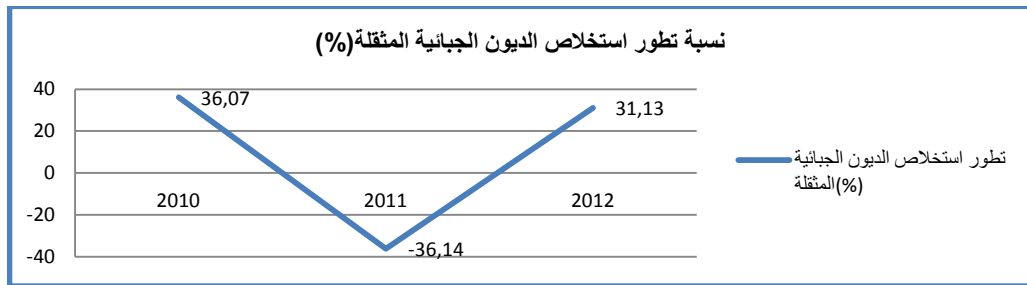
- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف : تحسين استخلاص الديون الجبائية نظام داخلي
- الهدف الفرعي الأول المشترك مع مصالح المراقبة الجبائية: تحسين استخلاص الديون الجبائية
- 3- اسم المؤشر: نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة
- 4- تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر من قياس نسبة تطور حجم الاستخلاص من سنة إلى أخرى.
- 5- التدخلات ذات التأثير: --
- 6- التفرعات: --

قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول :تردد وحدة قياس)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
-	-	-	-	31.13	-36.14	36.07	%	الانجازات
15	15	15	15	-	-	-	%	التوقعات

2- رسم بياني:



3- طرق التفسير (تضمين طريقة التطور)

4- تعاليق: سجل تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة تراجعاً هاماً سنة 2011 و يعود الى الظروف التي مرت بها البلاد لكنها عادت للتحسن في 2012 نظراً لتسوية العديد من الملفات بمناسبة المصالحة الجبائية و تواصل نسق الاستخلاص في تحسن خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2013.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
 - 2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية عن طريق منظومة رفيق
 - 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الوحدة المكلفة بمتابعة الاستخلاص
 - 4- تاريخ توفر المؤشر: كل شهر
 - 5- طريقة احتساب المؤشر:
- (استخلاصات الديون الجبائية المثقلة بعنوان السنة الجارية - مبلغ استخلاصات الديون الجبائية المثقلة بعنوان السنة السابقة) *100
- 6- حدود وانحرافات المؤشر:
 - 7- طبيعة المؤشر: النجاع.

بطاقة المؤشر

الرمز: 4.1
المؤشر 4.1: نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة
تاريخ اخر تحيين:

1- الخصائص العامة

- 1- البرنامج: برنامج المحاسبة العمومية
- 2- الهدف : تحسين استخلاص الديون غير الجبائية
- 3- اسم المؤشر: نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة
- 4- تعريف المؤشر: تفضي نجاعة عملية استخلاص الديون المثقلة إلى تفادي تراكم التثقيلات و إلى تحسين الاستخلاص الفوري نظرا لما ينجز عنها من تأثير ردي.
- 5- التدخلات ذات التأثير:
- 6- التفرعات: - نسبة استخلاص الخطايا و العقوبات الماليّة
- نسبة استخلاص ديون أملاك الدولة

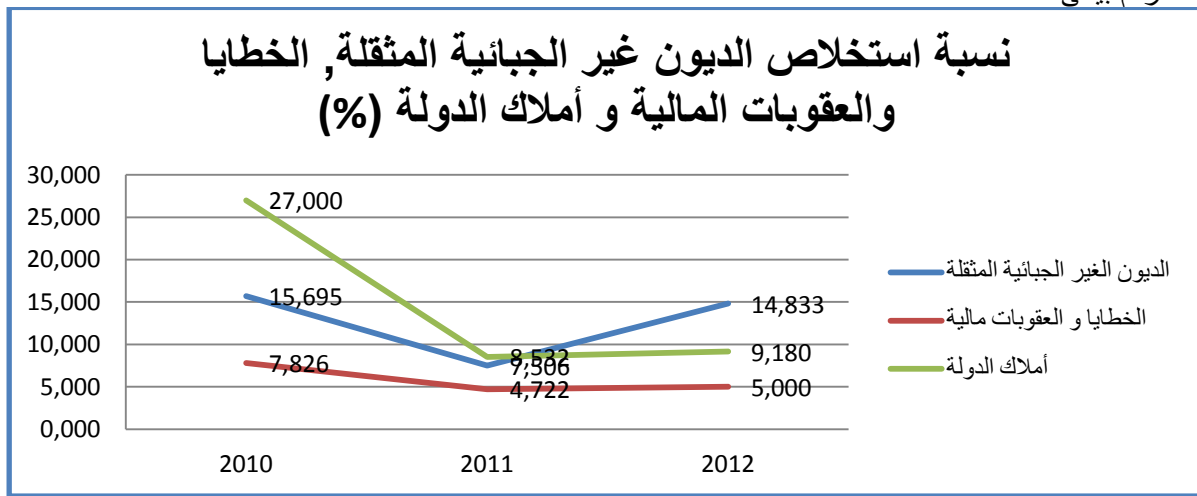
2- قراءة نتائج المؤشر

|| سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول :تردد وحدة القياس)

							نسبة الاستخلاص (%)	
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية بالنسبة للديون غير الجبائية المثقلة

-	-	-	15	14.833	7.506	15.695	%	الانجازات
17	17	16	-	-	-	-	%	التوقعات
بالنسبة للخطايا و العقوبات المالية								
-	-	-	7	52	4.722	7.826	%	الانجازات
9	9	8	-	-	-	-	%	التوقعات
بالنسبة لأملاك الدولة								
-	-	-	20	9.180	8.532	27.000	%	الانجازات
25	25	22	-	-	-	-	%	التوقعات

1- رسم بياني



2- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور)

3- تعاليق:

شهدت نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة انخفاضا ملحوظا في سنة 2011 عن ما تم تسجيله بسنة 2010 و يعود ذلك إلى عدم الاستقرار الذي شهدته البلاد. و لكن مع سنة 2012, شهدت هاته النسبة تداركا نظرا لقرار المصالحة الجبائية بقانون المالية التكميلي لـ 2012 . بالنسبة لنسب استخلاص الخطايا و العقوبات المالية و أملاك الدولة, فإنها سجلت نفس التطور و لكن الارتفاع في 2012 كان محدودا بالنسبة لسنة 2011.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: قائمات التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
- 2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية عن طريق منظومة رفيق
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الوحدة المكلفة بمتابعة الاستخلاص
- 4- تاريخ توفر المؤشر: كل شهر
- 5- طريقة احتساب المؤشر:

تم تعديل هاته النسبة نظرا أن حجم المطروحات بعنوان السنتين السابقتين تجاوزت حجم تثقيلات السنتين المعنيتين . و يرجع ذلك إلى الأحداث التي شهدتها البلاد منذ جانفي 2011.

a. (مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة الجارية) / (مبلغ التثقيلات للسنة الجارية + مبلغ

التثقيلات للسنتين السابقتين - مبالغ الطرح المتعلقة بالسنوات المذكورة)

6- حدود وانحرافات المؤشر: --

7- طبيعة المؤشر: نجاعة

بطاقة المؤشر

الرمز (5.1)

المؤشر 5.1: نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة

تاريخ آخر تحيين (2013-03-22)

1- الخصائص العامة

- 1- البرنامج: برنامج المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: تحسين استخلاص الديون غير الجبائية
- 3- اسم المؤشر: نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة
- 4- تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من قياس سرعة نسق تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة من سنة إلى أخرى, فهو بذلك يدلنا عن قدرتنا على استخلاص أكثر ما يمكن من الديون لفائدة الدولة.
- 5- التدخلات ذات التأثير:
- 6- التفرعات: - نسبة تطور استخلاص الخطايا و العقوبات المالية
a. نسبة تطور استخلاص ديون أملاك الدولة

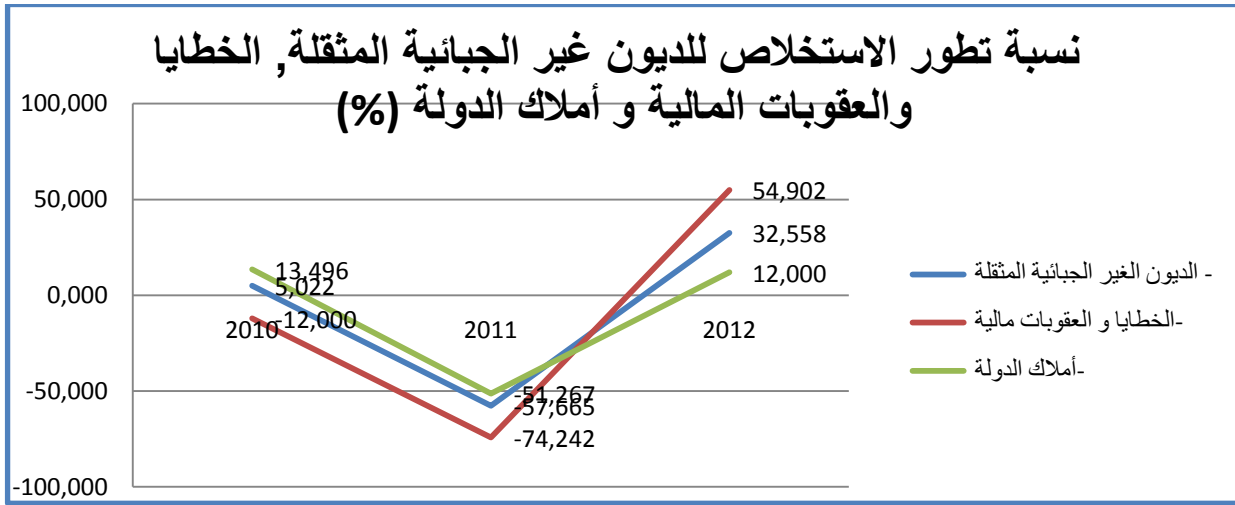
2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة القياس)

							نسبة تطور الاستخلاص (%)	
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
								بالنسبة للديون غير الجبائية المثقلة
	-	-	10	32.558	-57.665	5.022	%	الانجازات
10	10	10	-	-	-	-	%	التوقعات

النسبة للخطايا و العقوبات مالية							
	-	-	10	54.902	-74.242	-12.000	%
10	10	10	-	-	-	-	%
بالنسبة لأملك الدولة							
	-	-	10	12.000	-51.267	13.496	%
10	10	10	-	-	-	-	%

2- رسم بياني



3- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور)

4- تعاليق:

شهدت نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة، الخطايا و العقوبات المالية و أملاك الدولة انخفاضا هاماً في سنة 2011 وصل إلى حدود (- 51.267) %، (- 57.665) % و (- 74.24) % على التوالي. ويعود ذلك إلى عدم الاستقرار الذي شهدته البلاد ولكن في سنة 2012 شهد نسق تطور الاستخلاص ارتفاعاً هاماً، حيث سجلت أعلى نسبة (+ 54.9) % و يعود ذلك إلى النتائج الحاصلة على اثر المصالحة الجبائية كما ذكرنا سابقاً.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
- 2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية عن طريق منظومة رقيق
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الوحدة المكلفة بمتابعة الاستخلاص
- 4- تاريخ توفر المؤشر: كل شهر
- 5- طريقة احتساب المؤشر:

(مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة الجارية- مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة السابقة) / مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة السابقة)*100

- 6- حدود وانحرافات المؤشر: --
7- طبيعة المؤشر: نجاعة.

بطاقة المؤشر

الرمز 6.1

المؤشر 6.1: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية
تاريخ آخر تحيين (2013-03-22)

1- الخاصيات العامة

- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: تحسين استخلاص موارد الجماعات المحلية
- 3- اسم المؤشر: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية
- 4- تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر من تبين مدى تمكننا من تحقيق أهداف استخلاص موارد الجماعات المحلية التي يقع تحديدها لكل سنة.
- 5- التدخلات ذات التأثير:

							نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية (%)
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوحدة
							دورية المؤشرات: سنوية
							المعلوم على العقارات المبنية
-	-	-	-	30.3	19.9	39.4	بون دينار
							الانجازات
							التوقعات
90	90	85	80	72.662	44.222	92.488	%
							نسبة تحقيق الموارد
							لمعلوم على الأراضي غير المبنية
-	-	-	-	13.7	11.6	14.9	مليون دينار
							الانجازات
							التوقعات
99	99	99	98	98.561	80.556	122.131	%
							نسبة تحقيق الموارد
							المعلوم على المؤسسات
-	-	-	-	136.4	93	111.1	مليون دينار
							الانجازات
							التوقعات
95	95	95	95	128.801	87.571	119.462	%
							نسبة تحقيق الموارد
							مداخل الأسواق
-	-	-	-	42.6	36.2	62.1	مليون دينار
							الانجازات
							التوقعات
							مليون دينار

90	90	85	80	75.265	53.630	99.360	%	نسبة تحقيق الموارد
								الموارد الأخرى
	-	-	-	405	400.7	308.2	مليون دينار	الإنجازات
				360.4	317.3	300.8	مليون دينار	التوقعات
95	95	95	95	112.375	126.284	102.460	%	نسبة تحقيق الموارد
								المجموع
	-	-	-	628	561.4	535.7	مليون دينار	الإنجازات
				578.5	550.4	511.1	مليون دينار	التوقعات
95	93.8	91.8	89.6	108.557	101.999	104.813	%	نسبة تحقيق الموارد

6- التفرعات: - نسبة تحقيق موارد المعلوم على العقارات المبنية

-7

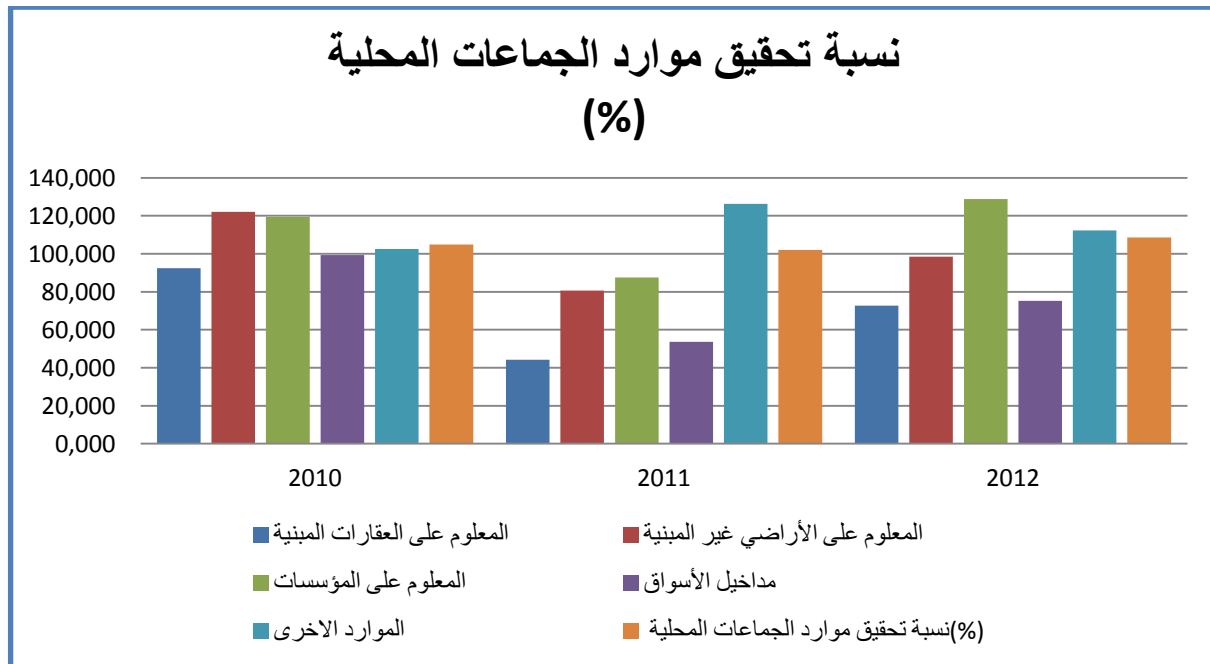
-8

- نسبة تحقيق موارد المعلوم على الأراضي غير المبنية
- نسبة تحقيق موارد المعلوم على المؤسسات
- نسبة تحقيق مدا خيل الأسواق
- نسبة تحقيق الموارد الأخرى

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس).

2- رسم بياني



3- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور)

4- تعاليق:

تجاوزت نسب تحقيق موارد الجماعات المحلية في 2010 نسبة 100 % عما تمّ توقعه, و لكن هذه النسبة انخفضت في 2011 في بعض أصناف الديون الى ما اقل عن 50 % نظرا للظروف التي تمّ ذكرها سابقا , و قد شهدت تحسنا في 2012 نظرا للترفيف في بعض المعاليم من جهة و المصالحة الجبائية من جهة أخرى.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: قائمات التجميع الدورية المرسله من قبل قباض الجماعات المحلية.
- 2- طريقة جمع البيانات: الحسابات الشهرية و السنوية للجماعات المحلية
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الوحدة المكلفة بالجماعات المحلية
- 4- تاريخ توفر المؤشر: كل شهر
- 5- طريقة احتساب المؤشر:
- (مبلغ الموارد المحققة بالعنوان الأول من ميزانية الجماعات المحلية / مبلغ الموارد المقدرة بالعنوان الأول من ميزانية الجماعات المحلية) * 100
- 6- حدود وانحرافات المؤشر: --
- 7- طبيعة المؤشر: نجاعة.
- 8-

بطاقة المؤشر

الرمز 1.2

المؤشر 1.2: نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب
تاريخ آخر تحيين (2013-03-22)

1- الخصائص العامة

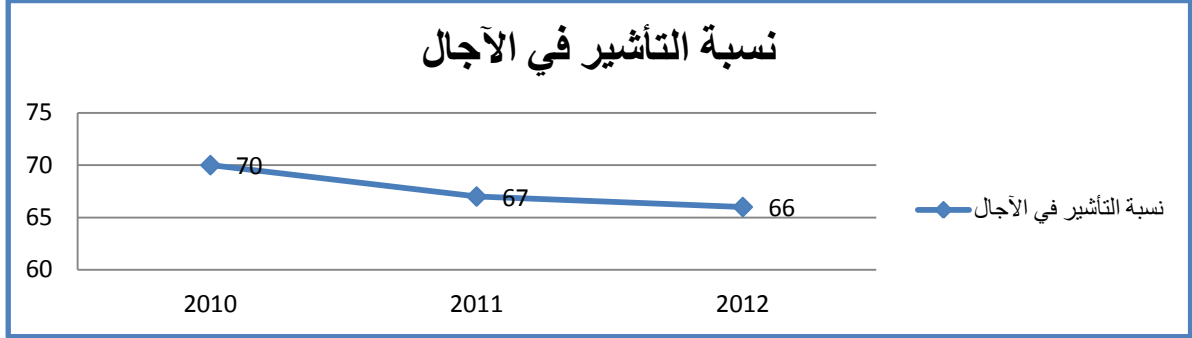
- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: تحسين وسائل تأدية نفقات الدولة
- 3- اسم المؤشر: نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب
- 4- تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من التثبت من مدى مطابقة الآجال القانونية المحددة للتأشير على أوامر الصرف مع الآجال الفعلية للتأشير.
- 5- التدخلات ذات التأثير: --
- 6- التفرعات: --

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
	-	-	-	66	67	70	%	الانجازات
78	75	72	70	-	-	-	%	التوقعات

2- رسم بياني:



2- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور)

3- تعاليق:

3- التفاصيل الفنية

1- مصدر وطبيعة البيانات: منظومة أدب

2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية

3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: وحدة الدراسات و التشريع المحاسبي

4- تاريخ توفر المؤشر: سنويا

5- طريقة احتساب المؤشر:

6- عدد أوامر الصرف المؤشر عليها في الأجال / العدد الجملي لأوامر الصرف المؤشر عليها)*100

6 - حدود وانحرافات المؤشر:

يمكن تحسين هذا المؤشر بتفريعه إلى قسمين يخص القسم الأول الأجال منذ إصدار الأمر بالصرف إلى حين التأشير عليه ويخص الثاني المدة الفاصلة بين تسلم المحاسب العمومي لملف النفقات إلى حين التأشير عليها . ويهدف هذا التفريع إلى حصر المسؤولية عند الطرف الذي لم يحترم الأجال في معالجة هذه العمليات :أمر الصرف أو المحاسب المكلف بالنفقات .

7- طبيعة المؤشر: نجاعة.

بطاقة المؤشر

الرمز 1.3
المؤشر 1.3: نسبة الحسابات المرفوضة (التي لم تحض بالمصادقة)
تاريخ آخر تحيين

1- الخاصيات العامة

- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
 - 2- الهدف: مسك محاسبة موثوق بها و مقدمة في الآجال
 - 3- اسم المؤشر: نسبة الحسابات المرفوضة
 - 4- تعريف المؤشر:
- a. يقوم المحاسبون العموميون بمسك حسابيات الدولة و الجماعات المحليّة و المؤسسات العموميّة الإدارية. وتهدف هذه المهمة إلى مسك حسابية دقيقة (مطابقة للحقيقة) مع العمل على تقليص الأخطاء المجسدة في الواقع من خلال المحاسبات المرفوضة إثر عمليات المراقبة من طرف مصالح التققد

الجهويّة و المركزيّة على الحسا بيّات الشهرية و السنوية المقدّمة من المحاسبين العموميين مقارنة مع العدد الجملي للحسا بيّات.

5- التدخّلات ذات التأثير

6- التفرّعات: - نسبة حسابات الدولة المرفوضة،

a. نسبة حسابات الجماعات المحلية المرفوضة،

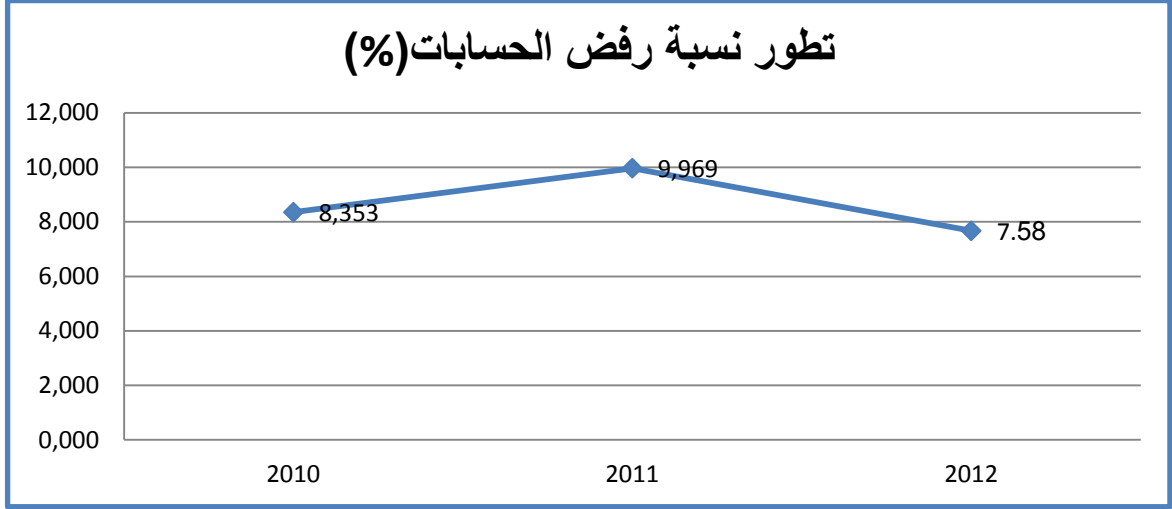
b. نسبة حسابات المؤسسات العمومية

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
-	-	-	-	9.57	14.9	13.16	%	بالنسبة للدولة الانجازات
6	7	8	9	-	-	-	%	التوقعات
-	-	-	-	13.63	20.7	16.3	%	بالنسبة للجماعات المحلية
9	10	11	12	-	-	-	%	الانجازات
							%	التوقعات
				6.17	7.1	5.9	%	بالنسبة للمؤسسات العمومية
5	5	5	6	-	-	-	%	الانجازات
							%	التوقعات
7	7.33	8	9	7.58	9.97	8.35	%	المجموع

2- رسم بياني



3- طرق التفسير (تضمين طريقة التطور)

4- تعاليق:

على عكس ما تم تسجيله خلال سنة 2011، شهد حجم و نسبة رفض الحسابات انخفاضا هامًا في سنة 2012. و يعود ذلك إلى عدّة أسباب أولها الترفيع في عدد عمليّات مراقبة و تفقّد الحسابات الذي مكّن من اكتشاف أكثر عدد ممكن من الأخطاء و ثانيا التركيز على التّحسيس بخطورة الأخطاء ، عن طريق إصدار مذكرة رفض بشأنها. ممّا ساهم في دفع المحاسبين العموميين إلى إصلاحها أولاً ثمّ التنبه إلى عدم ارتكابها مجدداً. و قد ساهمت فيها عمليّات التفقّد و الإجراءات التصحيحية المتخذة كانت السبب الرئيسي في انخفاض نسبة رفض الحسابات المقدّمة من قبل المحاسبين العموميين.

بالإضافة إلى ذلك، فقد توفرت عوامل أخرى ساهمت في تحسين هذا المؤشر ، نذكر منها:

- عدم الرجوع إلى إصدار مذكرات رفض في شأن الأخطاء الشكلية كالإمضاء و الطابع و استدعاء المحاسب العمومي لإصلاحها على عين المكان لدى أمانة المال الجهوية.
- تأطير و تكوين مراقبي الحسابات و كذلك الأعوان المكلفين بمسك الحسابات بالقباضات المالية.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: بيانات رقمية مصدرها المصالح المكلفة بمراقبة الحسابات
- 2- طريقة جمع البيانات: تجميع جداول مهمة مراقبة الحسابات
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الإدارة المكلفة بمراقبة الحسابات
- 4- تاريخ توفر المؤشر: فيفري من كل سنة
- 5- طريقة احتساب المؤشر: (عدد الحسابيات المرفوضة / العدد الجملي للحسابيات المقدّمة) * 100
- 6- حدود وانحرافات المؤشر: --
- 7- طبيعة المؤشر: نجاعة.

بطاقة المؤشر

الرمز 2.3
المؤشر 2.3: أجل التجميع الشهري للحسابات
تاريخ آخر تحيين

1- الخصائص العامة

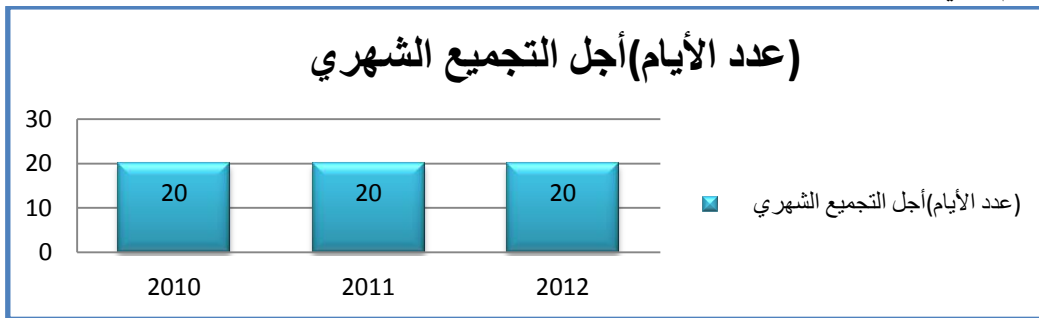
- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: مسك محاسبة موثوق بها و مقدمة في الآجال
- 3- اسم المؤشر: أجل التجميع الشهري للحسابات
- 4- تعريف المؤشر: تجمّع الحسابات الشهرية المقدّمة من طرف المحاسبين العموميين (قباض المالية، قباض الديوانة، أمناء المال الجهويين، الأمين العام للمصاريف، أمناء المصاريف لدى الوزارات وأمين المال العام) على المستوى الوطني لغاية تقديم معطيات مجمّعة حول تطبيق ميزانية الدولة على مستوى الموارد و النفقات و هذا إلى جانب مختلف العمليات المالية التي يقوم بها المحاسبون العموميون. ترشد هذه المعلومات السلط المركزية و تسهل اتخاذ القرارات اللازمة.
- 5- التدخلات ذات التأثير: --
- 6- التفرعات: --
- 7-

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)

دورية المؤشرات: سنوية	الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الانجازات	عدد الأيام	20	20	20	-	-	-	-
التوقعات	عدد الأيام	-	-	-	18	16	15	14

2- رسم بياني:



- 3- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور)
- 4- تعاليق: يبلغ أجل التجميع الشهري للحسابات المقدّمة من طرف المحاسبين العموميين 20 يوما، وهو أجل تعمل الإدارة على تقليصه و ذلك بتطوير آليات الربط بين المنظومات الإعلامية من ناحية و من غحكام أجل إعداد و المصادقة على حسابات كل المحاسبين العموميين للدولة. تقليصه.

3- التفاصيل الفنية

1- مصدر وطبيعة البيانات: الخزينة العامة للبلاد لتونسية

- 2- طريقة جمع البيانات: أجال التجميع الشهري بحساب عدد الأيام
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الخزينة العامة للبلاد التونسية
- 4- تاريخ توفر المؤشر: كل شهر
- 5- طريقة احتساب المؤشر: أجال تجميع الحسابات الشهرية.
- 6- حدود وانحرافات المؤشر: يحتسب الأجل بالنسبة للحسابات الشهرية دون اعتبار الحسابات التي تحتوي على عمليات آخر السنة.
- 7- طبيعة المؤشر: نجاعة

بطاقة المؤشر

الرمز 3.3

المؤشر 3.3: أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات
تاريخ آخر تحيين

1- الخصائص العامة

- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: مسك محاسبة موثوق بها و مقدمة في الأجل
- 3- اسم المؤشر: أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات
- 4- تعريف المؤشر:
- 5- وفق مقتضيات الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية، يقع إعداد و تقديم الحساب العام للإدارة المالية على أنظار دائرة المحاسبات في أجل أقصاه 31 ديسمبر من السنة المالية للسنة التي بعنوانها تم إعداد هذا الكشف على مستوى التطبيق. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأجل القانوني لا يقع احترامه بصفة آلية بسبب عديد الإجراءات التي يتعين مراجعتها و تعديلها.
- 6- التدخلات ذات التأثير:
- 7- التفرعات:--

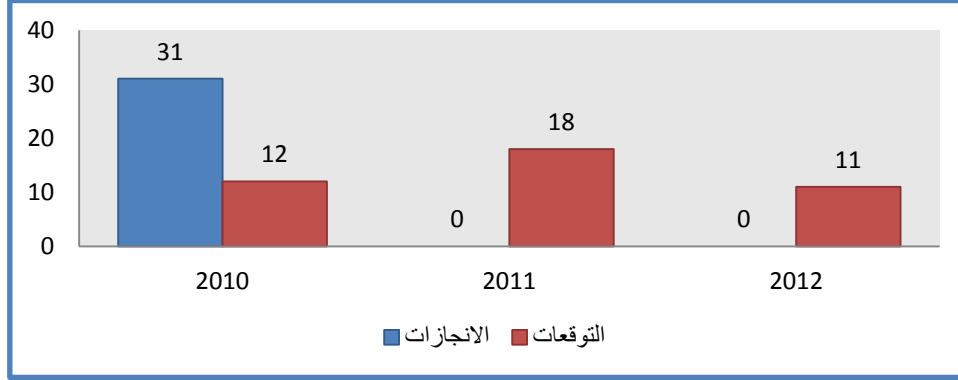
2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
-	-	-	10	11	18	31	عدد الأشهر	الانجازات
10	10	10				-	عدد الأشهر	التوقعات

2- رسم بياني:

أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية (عدد الأشهر)



3- طرق التفسير (تضمين طريقة التطور)

4- تعاليق:

تم تقديم الحساب العام لسنة 2010 إلى دائرة المحاسبات بعد 31 شهرا من نهاية السنة المحاسبية و هو تجاوز للأجل المحدد بـ 21 شهرا. وبذلك لم يتم أيضا تقديم الحساب العام لسنة 2011 الذي نتوقع أن يتم تقديمه في شهر جوان المقبل أي بعد 18 شهرا و نتوقع أن يتم التقليل من هذا الأجل إلى 11 شهرا بالنسبة لتقديم الحساب العام لسنة 2012 .

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: الخزينة العامة للبلاد لتونسية
- 2- طريقة جمع البيانات
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: الخزينة العامة للبلاد التونسية
- 4- تاريخ توفر المؤشر
طريقة احتساب المؤشر: أجل تجميع الحسابات
- 5- حدود وانحرافات المؤشر:
- 6- طبيعة المؤشر: نجاعة.

بطاقة المؤشر

الرمز (1.4)
المؤشر 4-1: عدد القباضات المالية المجهّزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني
تاريخ آخر تحيين (2013-07-22)

1- الخاصيات العامة

- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: ضمان حسن التصرف في الخزينة و القيم
- 3- اسم المؤشر: عدد القباضات المالية المجهّزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني.
- 4- تعريف المؤشر:
- 5- في إطار برنامج تعصير الإدارة ويهدف تيسير الخدمات للمواطن حتى يستجيب لواجبه الجبائي ويقوم بتسديد ديونه، وضعت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على ذمته مطرفيات الدفع الإلكتروني في عدة قباضات مالية على أن يقع تعميم هذه الطريقة في الخلاص. و يتميز هذا الإجراء بعدد المزايا نخص منها بالذكر تأمين العمليات ، ربح الوقت و التوفر الحيني للسيولة في الحساب الجاري البريدي للمحاسب.
- 6- التدخلات ذات التأثير: --
- 7- التفرعات: --

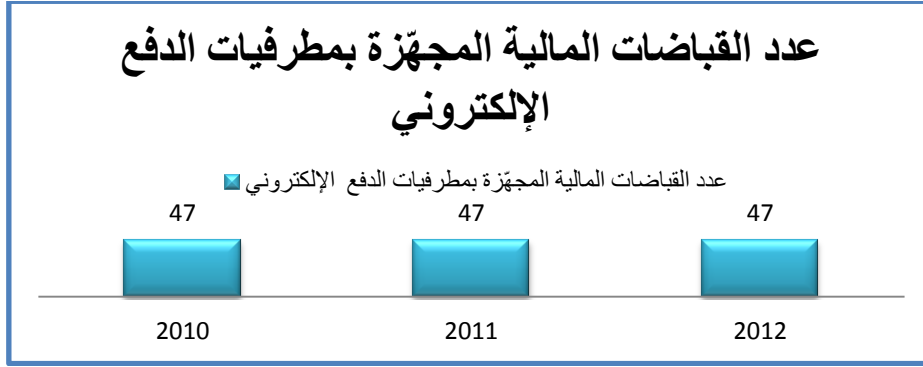
2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول :تردد وحدة قياس)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
-	-	-	47	47	47	47	العدد	الانجازات

65	65	47	-	-	-	-	العدد	التوقعات
----	----	----	---	---	---	---	-------	----------

2- رسم بياني:



3- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور):

4- تعليق: تمّ تجهيز 47 قباضة مالية بمطرفيات الدفع الإلكتروني الى حدّ الآن و من المتوقع أن يتمّ تجهيز 18 قباضة أخرى في موفى سنة 2015 ما سيمكّن من تأمين العمليات ، ربح الوقت و التوفر الحيني للسيولة في الحساب الجاري البريدي للمحاسب في أكثر عدد ممكن من القباضات المالية.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: المنظومة الإعلامية رفيق
- 2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية غير قائمة مستخرجة من الإعلامية
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات:
- 4- تاريخ توفر المؤشر:
- 5- طريقة احتساب المؤشر:
- 6- حدود وانحرافات المؤشر:
- 7- طبيعة المؤشر: جودة.

بطاقة المؤشر

الرمز (2.4)
المؤشر 2.4: معدل آجال تسوية فصول الصكوك المقدمة للخلاص
تاريخ آخر تحيين

1- الخاصيات العامة

- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: ضمان حسن التصرف في الخزينة و القيم
- 3- اسم المؤشر: معدّل آجال تسوية فصول الصكوك المقدمة للخلاص
- 4- تعريف المؤشر:
 - a. إن صرف الصكوك التي وقع تسلّمها من طرف المطالبين بالأداء في أقل آجال ممكنة، تمكن من ضمان السيولة بالحساب البريدي الجاري لأمين المال العام أو بالحساب الجاري بالخزينة لدى البنك المركزي.
 - b. يساوي هذا الأجل، الأجل الفاصل بين تاريخ الإيداع للصرف (تاريخ تسجيل العملية المحاسبية في خانة عمليات الخزينة "OT" صكوك مودعة للصرف وتاريخ القبض (encaissement) الفعلي من طرف

البنك المركزي (تاريخ العملية المحاسبية لتطهير خاثة عمليات الخزينة " OT " صكوك مودعة للصرف ") .

5- التذخلات ذات التأثير: --

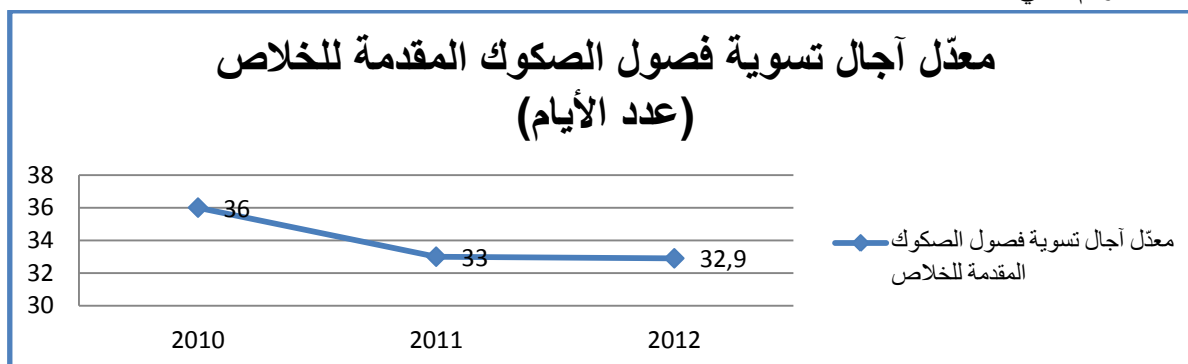
6- التفرعات: --

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
-	-	-	-	32.9	33	36	عدد الأيام	الانجازات
18	20	25	30	-	-	-	عدد الأيام	التوقعات

2- رسم بياني:



3- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور):

4- تعاليق:

شهد اجل تسوية فصول الصكوك المقدمة للخلص انخفاضاً من 36 يوم الى 32 يوم وهو ما سيساهم في توفير السيولة بسرعة. ومن المتوقع ان يتم التقليل في هذا الاجل ليصل الى حدود 20 يوماً في سنة 2015.

3- التفاصيل الفنية

1- مصدر وطبيعة البيانات: المنظومة الإعلامية "Business objects"

2- طريقة جمع البيانات: عبر المعطيات المتوفرة في منظومة رفيق

3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: وحدة التنسيق و التنظيم و الاستخلاص

4- تاريخ توفر المؤشر: شهرياً

5- طريقة احتساب المؤشر: معدل عدد الأيام لتسوية الفصول المفتوحة بعنوان الصكوك المقدمة للخلص.

6- حدود وانحرافات المؤشر: --

بطاقة المؤشر

الرمز (1.5)

المؤشر 1.5: عدد المصالح التي تطبق مرجعية في الجودة

تاريخ آخر تحيين

1- الخاصيات العامة

- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: تحسين جودة الخدمات
- 3- اسم المؤشر: عدد المصالح التي تطبق مرجعية في الجودة
- 4- تعريف المؤشر: يهدف برنامج إرساء نظام الجودة بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تحسين صورة الإدارة العمومية و الارتقاء بأداء مصالحها إلى مستوى أفضل وذلك بتحسين جودة خدماتها وجودة استقبالها

عبر مزيد إحكام تنظيمها مع مواكبة مقتضيات التنمية. وبالتالي يرمي هذا البرنامج إلى إرساء ضوابط جديدة للتعامل مع المواطنين وقواعد محددة للعمليات الموكولة إلى مصالحها يمكن تقييمها، تصحيحها إن اقتضى الحال وتحسينها. وباعتبار تعدد مصالح الإدارة وتباينها من حيث التجهيزات والأنشطة وخاصة من حيث كثافة علاقتها مع المواطنين، تقرر اعتماد تمشي تدريجي في إرساء نظام الجودة وترك المجال لكل جهة في ضبط الأولويات مع تحميلها المسؤولية في الإنجاز.

5- التدخلات ذات التأثير:

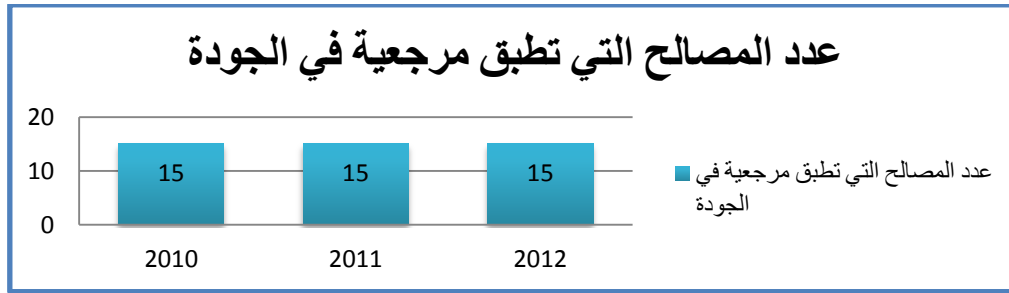
6- التفرعات:

2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)

دورية المؤشرات: سنوية	الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الانجازات	العدد	15	15	15	-	-	-	-
التوقعات	العدد	-	-	-	15	30	45	60

2- رسم بياني:



3- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور)

4- تعاليق: بلغ عدد القباضات المالية التي تم تطبيق مرجعية الجودة بها 15 قباضة و قد تم الانقطاع عن توسيع برنامج مرجحا منذ 2011 نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد و انشغال الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص لإعادة تهيئة القباضات المالية المحروقة و المنهوبة . و قد استأنفت الإدارة برنامج مرجحا سنة 2013 ببرمجة عمليات تدقيق للقباضات المالية المتحصلة على علامة مرجحا للمحافظة على هذه العلامة. و من المتوقع أن يتم تطبيقها في 30 قباضة إضافية الى موفى 2015.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: لوحات قيادة بعدها أمناء المال الجهويين
- 2- طريقة جمع البيانات: تطبيق إعلامية
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: وحدة التنظيم و التنسيق و الاتصال
- 4- تاريخ توفر المؤشر: سنويا
- 5- طريقة احتساب المؤشر: عدد المصالح التي يثبت التدقيق أنها تطبق مرجعية في الجودة

- 6- حدود وانحرافات المؤشر:
7- طبيعة المؤشر: جود.

بطاقة المؤشر

الرمز (2.5)
المؤشر 2.5: تطور عدد تامينرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدفع بالقباضات المالية

1- الخصائص العامة

- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: تحسين جودة الخدمات
- 3- اسم المؤشر: تطور عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدفع بالقباضات المالية
- 4- تعريف المؤشر: لتبسيط إجراءات قيامهم بواجباتهم الجبائية ، وضعت وزارة المالية على ذمت المطالبين بالأداء منظومة التصريح و احتساب الأداءات عن بعد و الدفع بالقباضات المالية . و تمكّن هذه المنظومة المطالبين بالأداء من التعرف على المبالغ المستوجبة بكل دقة من ناحية و تقليص وقت الانتظار عليهم بالقباضات المالية من ناحية أخرى.
- 5- التدخلات ذات التأثير:
- 6- التفرعات: -

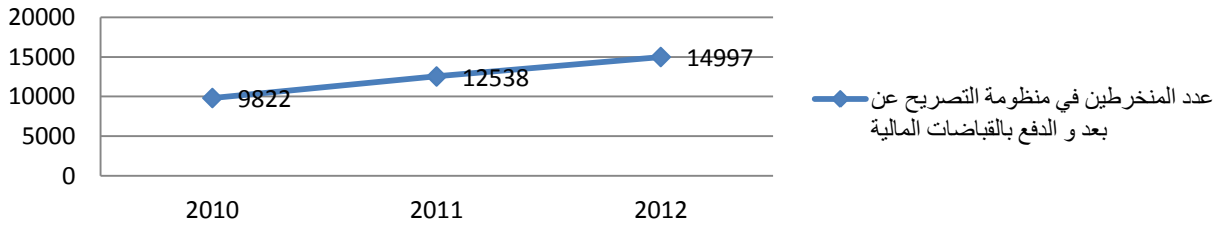
2- قراءة نتائج المؤشر

1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول :تردد وحدة قياس)

دورية المؤشرات: سنوية	لوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الانجازات	العدد	9822	12538	14997	-	-	-	-
التوقعات	العدد	-	-	-	17000	19000	21000	25000

3-رسم بياني:

عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدفع بالقباضات المالية



4-طرق التفسير (تضمن طريقة التطور)

5-تعليق:

شهد عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدفع بالقباضات ارتفاعا هامًا، من 9822 منخرط في 2010 إلى 14997 منخرط في 2012. و من المنتظر أن يرتفع هذا العدد إلى ما يقارب 21000 منخرط في سنة 2015 .

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: المنظومة الإعلامية رفيق
- 2- طريقة جمع البيانات: بصفة آلية عبر كشف مستخرج بالإعلامية
- 3- الهيكل المسؤول عن جمع البيانات: وحدة التنظيم و التنسيق و الاتصال
- 4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا
- 5- طريقة احتساب المؤشر: عدد المنخرطين في المنظومة
- 6- حدود وانحرافات المؤشر:
- 7- طبيعة المؤشر: جودة

بطاقة المؤشر

الرمز (3.5)
المؤشر 3.5 تطور عدد المكالمات الواردة على مركز النداء والتصريف في الخطايا المرورية والخطايا والعقوبات المالية
تاريخ آخر تحيين (2013-07-22)

1- الخصائص العامة

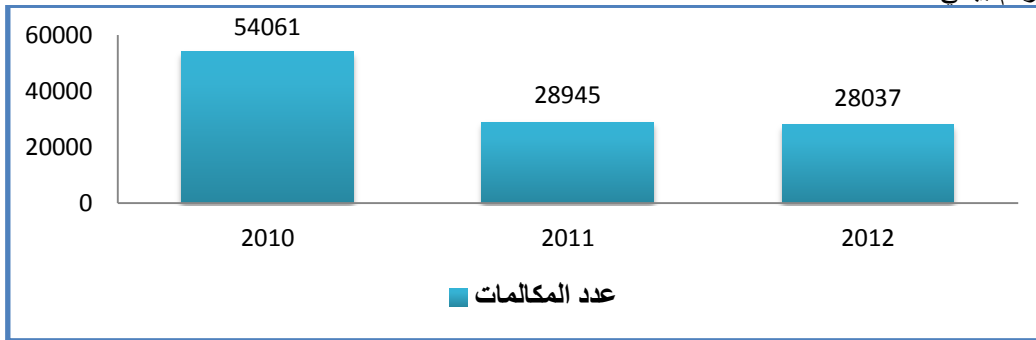
- 1- البرنامج: المحاسبة العمومية
- 2- الهدف: تحسين جودة الخدمات
- 3- اسم المؤشر: عدد المكالمات الواردة على مركز النداء والتصريف في الخطايا المرورية والخطايا والعقوبات المالية
- 4- تعريف المؤشر:
- 5- بهدف تطوير وسائل الاتصال بين المواطن و الإدارة و تخفيف العبء على القباضات المالية في مادة الإرشاد عن المخالفات المرورية المترتبة عن عدم إحترام أحكام مجلة الطرقات و نصوصها التطبيقية و عن الخطايا و العقوبات المالية الصادرة عن المحاكم، تم إحداث نظام الإرشاد عن طريق مركز النداء المذكور أعلاه، رقم النداء **81100700**.
- 6- التدخلات ذات التأثير:
- 7- التفرعات:

2- قراءة نتائج المؤشر

- 1- سلسلة (بما في ذلك بيانات الجدول: تردد وحدة قياس)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوحدة	دورية المؤشرات: سنوية
-	-	-	29000	28037	28945	06154	العدد	الانجازات
35000	31000	30000	-	-	-	-	العدد	التوقعات

2- رسم بياني:



- 3- طرق التفسير (تضمنين طريقة التطور)
- 4- تعاليق: على اثر إحداث نظام الإرشاد عن طريق مركز النداء، بلغ عدد المكالمات الواردة 54061 مكالمة في 2010 ولكنه تراجع في السنوات المالية نظرا لانقطاع حملة التعريف بخدماته من ناحية و نظرا للأحداث الاستثنائية التي شهدتها البلاد منذ 2011 و التي انجر عنها تقلص عدد مخالفات الرادار إثر تهشيم الأجهزة من قبل المواطنين من ناحية أخرى.

3- التفاصيل الفنية

- 1- مصدر وطبيعة البيانات: مركز النداء
- 2- طريقة جمع البيانات: البيانات الشهرية المقدمة لأمانة المال الجهوية تونس 1

2014

البرنامج عدد 4 : مصالح الميزانية



برنامج " مصالح الميزانية "

رئيس البرنامج: السيدة فوزية سعيد رئيسة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة تتولى رئاسة برنامج مصالح الميزانية بداية من تاريخ 23 فيفري 2005.

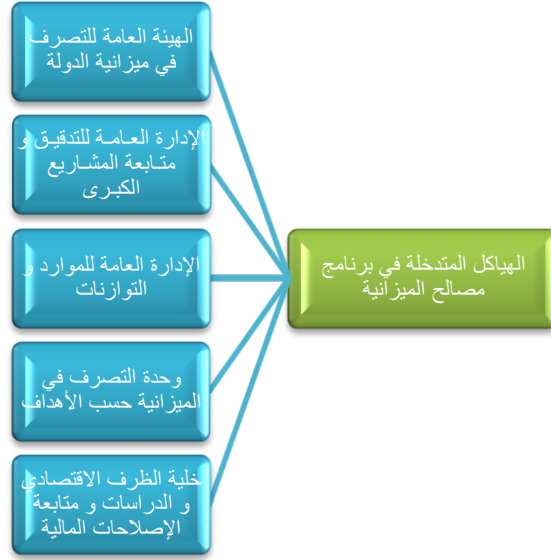
1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1-1- تقديم البرنامج:

يقوم برنامج الميزانية بإعداد ميزانية الدولة ومتابعة تنفيذها ويحرص على توازنات المالية العمومية من كل جوانبها وبهذا العنوان يتم إستشارة الهياكل المتداخلة في تنفيذ البرنامج في كل المسائل التي يكون لها تأثيرا على الميزانية على المدى القصير والمتوسط والطويل وخاصة ما يتعلق منها بالتأجير العمومي والمشاريع الكبرى.

1-2- خارطة البرنامج:

يتكون برنامج مصالح الميزانية من الإدارات العامة التالية:



- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة
- الإدارة العامة للتأجير العمومي
- لإدارة العامة للتدقيق و متابعة المشاريع الكبرى
- الإدارة العامة للموارد و التوازنات
- وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- خلية الظرف الاقتصادي و الدراسات و متابعة الإصلاحات المالية.

2-1- تقديم البرنامج:

يتكون برنامج مصالح الميزانية من الإدارات العامة التالية:

- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة
- الإدارة العامة للتأجير العمومي
- الإدارة العامة للتدقيق و متابعة المشاريع الكبرى
- الإدارة العامة للموارد و التوازنات
- وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

- خلية الظرف الاقتصادي و الدراسات و متابعة الإصلاحات المالية.
تتولى هذه الإدارات العامة إعداد ميزانية الدولة و متابعة تنفيذها في إطار التوازنات العامة للمالية العمومية و تضمن ديمومة الميزانية و تماسكها و ذلك في إطار تقديرات تضبط على المدى المتوسط.

1-3- إستراتيجية البرنامج:

يضطلع برنامج " مصالح الميزانية " بدور هام في صياغة و تنفيذ السياسة الاقتصادية و المالية للبلاد من خلال إعداد تقديرات ميزانية الدولة في إطار قانون المالية و الميزان الاقتصادي و كذلك من خلال متابعة تطور موارد و نفقات الميزانية و إعداد و نشر الإحصائيات المتعلقة بالمالية العمومية.

و تركز إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية على المحاور التالية:

- التحكم أكثر في توازنات ميزانية الدولة و ذلك من خلال تطوير جودة تقديرات موارد و نفقات الدولة على المدى المتوسط لإعطاء رؤية اقتصادية شاملة و رؤية مالية متوسطة المدى.
- تحسين تعبئة موارد الدولة و ترشيد النفقات و التحكم فيها بهدف توظيف أكثر موارد لدعم المشاريع التنموية مع التركيز على حسن برمجة و تنفيذ هذه المشاريع.
- تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية مما سيمكن مجلس نواب الشعب و المجتمع المدني من تقييم جملة الإعتمادات الموظفة لتحقيق أهداف معينة و مقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.
- وفي إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج ، تم ضبط مجموعة من الأهداف تتمحور حول تطوير جودة التقديرات و تحسين الشفافية مع مواصلة إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف حيث تم في هذا المجال إصدار منشور موحد لإعداد ميزانية الدولة و إطار القدرة على الأداء لسنة 2015 .

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية:

إن الظرف الاقتصادي الذي تمر به البلاد منذ بداية الثورة و الذي تميز بالتذبذب وظهور عديد العوامل الداخلية و الخارجية أثر سلبا على النشاط الاقتصادي عامة و على المالية العمومية خاصة. وقد تجلى هذا التأثير في تفاقم نسب العجز بالميزانية و ارتفاع نسبة التداين العمومي و تراجع الترقيم السيادي للبلاد التونسية.

كل هذه العوامل و غيرها أدت إلى ارتفاع الضبابية و انعدام الرؤية متوسطة المدى وبالتالي أصبحت مهمة إعداد تقديرات ميزانية الدولة في إطار قانون المالية تتطلب من المتدخلين في برنامج مصالح الميزانية مزيد الإحكام و ذلك قصد تقليص هامش الخطأ وإعطاء صورة أقرب من الواقع تمكن من معرفة الموارد الحقيقية المتاحة و بالتالي حسن التصرف و ترشيد النفقات مما يضمن المحافظة على التوازنات المالية و يمكن من اقتراح الإجراءات المناسبة في التوقيت المناسب للتحكم في أي انزلاقات قد تؤثر على توازن المالية العمومية و كل التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية المرتبطة بشديد الارتباط به.

و في نفس الإطار، و تزامنا مع تطور الظرف الاقتصادي و السياسي ، شهدت منظومة الشفافية تطورا كبيرا خاصة مع إقرار المرسوم عدد 41 في 26 مارس 2011 و الذي يتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهيكل العمومية و يهم مصالح الإدارة المركزية والجهوية للدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات و المنشآت العمومية و ذلك في إطار تكريس مبدأ الشفافية و الحوكمة المفتوحة. و بالتالي فإن مصالح الميزانية أصبحت مطالبة أكثر بالانخراط في هذه المنظومة من خلال العمل على تحسين جودة المعطيات و التسريع في آجال نشرها على موقع وزارة المالية.

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء:

تتمثل أهداف البرنامج في المحاور التالية علماً وأنها تتماشى مع المهام الأساسية لبرنامج

مصالح الميزانية:

المؤشرات	الأهداف
المؤشر 1: الفارق بين التقديرات و الانجازات في الموارد الجبائية	الهدف 1-4 : تطوير جودة تقديرات موارد الدولة
المؤشر 2: الفارق بين التقديرات و الانجازات في الموارد الديوانية	
المؤشر 1: الفارق بين التقديرات و الانجازات بالنسبة لنفقات التصرف	الهدف 2-4 : تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة
المؤشر 2: الفارق بين التقديرات و الانجازات بالنسبة لنفقات التنمية	
المؤشر 1: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	الهدف 3-4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
المؤشر 2: دورية صدور التقارير الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	
المؤشر 1: نسبة الاعتمادات التي تم ضبطها وفق منظور برامجي	الهدف 4-4 : التوجه نحو منظومة التصرف حسب الأهداف

1.1.4 - تقديم الهدف :

أدت صعوبة الظرف الاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به البلاد منذ سنة 2011 إلى ارتفاع الضبابية و انعدام الرؤية أمام كثرة المعطيات المتغيرة و الأحداث الطارئة مما جعل عملية إعداد تقديرات الموارد أكثر صعوبة و أصبح هامش الخطأ أكثر حدة وبالتالي فقد تمت ملاحظة تذبذب الفارق بين تقديرات موارد الدولة و الإنجازات خاصة خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2010 و سنة 2013 :

2013	2012	2011	2010	الفرق بين التقديرات و الإنجازات
0.1	14.5	8.6	4.6	%

و نظرا لما تكتسيه تقديرات ميزانية الدولة من أهمية في إطار قانون المالية و الميزان الاقتصادي من لتحديد إمكانيات الدولة و بالتالي تحديد قدرتها على الإنفاق و تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية، فإنه تم اختيار هدف " تطوير جودة تقديرات موارد الدولة" تلافيا للانزلاقات و حفاظا على سلامة التوازنات المالية للدولة.

2.1.4 – مرجع الهدف :

يتنزل هذا الهدف في إطار الالتزام بالمعايير الدولية حول جودة و دقة التقديرات

3.1.4 – مبررات اعتماد المؤشرات :

سيتم قياس هذا الهدف عن طريق المؤشرات التالية:

- المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية
 - المؤشر 2: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الديوانية
 - المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية
- تنقسم الموارد الذاتية للدولة إلى مداخل جبائية و أخرى غير جبائية و تمثل الموارد الجبائية المناب الأهم :

2013	2012	2011	2010	مناب المداخل الجبائية من جملة الموارد الذاتية
82	80	81	86	%

و لذلك تم اختيار هذا المؤشر لتقييم مدى جودة تقديرات الموارد الذاتية و العمل على تقليص الفارق بين التقديرات و الانجازات و ذلك بهدف المحافظة على التوازنات الكبرى للمالية العمومية.

- المؤشر 2: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الديوانية

تعد الموارد الديوانية مكونا هاما من مكونات موارد ميزانية الدولة. إلا أن ارتباطها الوثيق بالمبادلات التجارية و خاصة الواردات التي تتأثر بدورها بمعطيات الظرف

الاقتصادي الداخلي و الخارجي بالإضافة إلى العديد من المتغيرات و الفرضيات مثل أسعار النفط و المواد الأساسية بالأسواق العالمية و أسعار صرف الدينار بالعملة الأجنبية و مؤشرات الاستهلاك، يجعل من عملية إعداد تقديرات الموارد الديوانية عملية شديدة الصعوبة و تتطلب جودتها المتابعة و التدقيق.

ويقصد بالموارد الديوانية مجموع المعاليم والأداءات المرتبطة بالتوريد وخاصة منها المعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة والأداء على الاستهلاك.

الفارق بين التقديرات و الانجازات في الموارد الديوانية

تقديرات			قانون مالية تكميلي 2014	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
1.3	1.4	1.5	1.6	1.6	2.0	6.0	%	المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية
0.5	0.6	0.8	1	0.2	13.2	3.2	%	المؤشر 2: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الديوانية

الهدف 4-2 : تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة

1.2.4- تقديم الهدف:

يرمي هذا الهدف إلى تحسين جودة تقديرات نفقات الدولة وذلك بالتقليص في الفارق بين الاعتمادات المرسمة بقانون المالية والانجازات الفعلية باعتبار الفارق المسجل خلال السنوات الأخيرة سواء على مستوى نفقات التصرف أو نفقات التنمية.

2.2.4- مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار إصلاح المالية العمومية والتزامات الدولة تجاه الهيئات والمؤسسات المانحة.

3.2.4- مبررات اعتماد المؤشرات :

باعتبار إختلاف طبيعة نفقات التصرف ونفقات التنمية, سيتم قياس هذا الهدف عن طريق المؤشرين التاليين:

- المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف ويقصد بنفقات التصرف نفقات التأجير العمومي وتسيير المصالح العمومية والتدخل العمومي باعتبار نفقات الدعم ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة .
- المؤشر 2: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية ويقصد بنفقات التنمية نفقات الإستثمارات المباشرة والتمويل العمومي على موارد ميزانية الدولة وعلى موارد القروض الخارجية الموظفة ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة .

الفارق بين التقديرات و الانجازات بالنسبة لنفقات التنمية

تقديرات			قانون مالية تكميلي 2014	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
2	2.3	2.6	3	3.2	1.0	1.6	%	المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف
7	7.5	7.75	8	8.6	26.6	14.6	%	المؤشر 2: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية

• الهدف 3.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية.

1.3.4 – تقديم الهدف:

تتولى مصالح وزارة المالية و بصفة دورية نشر جملة من المعطيات و الإحصائيات المتعلقة بالنتائج المسجلة على مستوى المالية العمومية (الموارد- النفقات- الدين العمومي) تهم بالخصوص

- بيانات شهرية عن تطور الوضع المالي يتم نشرها طبقا لمقتضيات المعيار الخاص لنشر البيانات (NSDD) لصندوق النقد الدولي.

- نشرية شهرية حول تنفيذ ميزانية الدولة تحوصل النتائج المسجلة على مستوى الموارد والنفقات. و تتضمن بيانات و رسومات تتعلق بتطور المالية العمومية اعتمادا على التبويب المنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانية وكذلك على التبويب الدولي لصندوق النقد الدولي (GFS). و تمكن هذه النشرة الدورية المعنيين بالأمر من الإطلاع على تطور مختلف مؤشرات المالية العمومية و يتم نشرها على صفحات " الواب" ضمن موقع وزارة المالية.

- تقرير سنوي حول تطور المالية العمومية يبين بالخصوص نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السنة و مقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة كما يبين الإجراءات و التدابير التي تم اتخاذها قصد المحافظة على توازنات المالية العمومية.

و قصد مزيد تدعيم منظومة الشفافية و نشر البيانات خاصة بعد إقرار المرسوم عدد 41

بتاريخ 26 ماس 2011 و المتعلق بالنفذ إلى الوثائق الإدارية للهيكل العمومية، تعمل الهيكل المتدخلة في برنامج مصالح الميزانية على نشر كل ما يتعلق بالمالية العمومية من معطيات إحصائية وتقديرات في آجال مقبولة تمكن المستعملين من الحصول على معلومة كاملة و ذات جودة و في الوقت المناسب.

2.3.4 – مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التزامات الدولة تجاه المواطن والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والمنظمات المانحة.

3.3.4 – مبررات اعتماد المؤشرات:

و لتحقيق هذا الهدف تم اختيار هذه المؤشرات :

- المؤشر 1: أجل نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

- المؤشر 2: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية

تقديرات			قانون مالية تكميلي 2014	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
25	25	30	30	45	45	45	يوم	المؤشر 1: أجل نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية
9	12	15	20	24	18	18	شهر	المؤشر 2: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

• الهدف 4-4 : التوجه نحو منظومة التصرف حسب الأهداف

1.4.4- تقديم الهدف:

يرمي التصرف في الميزانية حسب الأهداف إلى تدعيم مختلف القدرات للمؤسسات والموارد البشرية لمعاودة جهودات الدولة والمجتمع المدني في الاستعمال الناجع والفعال للموارد قصد تحقيق الأهداف و إكسائها الديمومة اللازمة. ويدخل إرساء هذه المنظومة إصلاحا شاملا على المالية العمومية من كل جوانبها. و يمكن حوصلة أهم محاور الإصلاح في الميادين التالية:

- تبويب جديد ينبني على المهمات والبرامج والأنشطة

- ضبط مؤشرات كمية أو نوعية لقيس أداء البرامج والعمليات
- إعداد إطار الميزانية متوسط المدى (3 سنوات)
- إرساء عقلية التقييم والتقييم الذاتي
- تطوير الرقابة الفنية وتحويلها إلى رقابة نتائج
- تطوير التطبيقات الإعلامية الحالية وملائمتها مع منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- المرور إلى حسابية القيد المزدوج
- ضبط إستراتيجية لتكوين ومعاوضة كل المتدخلين في إعداد الميزانية وتنفيذها
- مراجعة الإطار التشريعي لميزانية الدولة.

و يرمي هذا الإصلاح إلى:

- ضمان نجاعة النفقات العمومية وتحسين مردوديتها
- إعداد الميزانية في إطار متوسط المدى
- تدعيم طريقة برمجة النفقات على المدى المتوسط
- إرساء مبادئ جديدة كالشفافية والمصادقية...

2.4.4 – مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف وفق المعايير الدولية وتجارب المقارنة.

3.4.4 – مبررات اعتماد المؤشرات:

تمكن هذه المؤشرات من قياس مدة تقدم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وبالتالي مدى تقدم إنجاز إصلاح المالية العمومية.

التوجه نحو منظومة التصرف حسب الأهداف

التقديرات			قانون مالية تكميلي 2014	الانجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
100	100	77	61	41	0	0	%	نسبة الاعتمادات التي يتم ضبطها و تنفيذها وفق منظور برامجي

فيما يلي جدول تلخيصي لمختلف المؤشرات بالنسبة لأهداف برنامج مصالح الميزانية

تقديرات			قانون مالية تكميلي 2014	إنجازات			الوحدة	-
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
الهدف 1.4: تطوير جودة تقديرات موارد الدولة								
1.3	1.4	1.5	1.6	1.6	2.0	6.0	%	المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية
0.5	0.6	0.8	1.0	0.2	13.2	3.2	%	المؤشر 2: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الديوانية
الهدف 2.4 : تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة								
2	2.3	2.6	3	3.2	1.0	1.6	%	المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف
7	7.5	7.75	8	8.6	26.6	14.6	%	المؤشر 2: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية
الهدف 3.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية								
25	25	30	30	45	45	45	يوم	المؤشر 1: أجل نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية
9	12	15	20	24	18	18	شهر	المؤشر 2: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة
الهدف 4.4: التوجه نحو منظومة التصرف حسب الأهداف								
100	100	77	61	41	0	0	%	المؤشر 1: نسبة الإعتمادات التي تم ضبطها وفق منظور برامجي

3. نفقات البرنامج:

3-1- نفقات البرنامج :

بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج مصالح الميزانية لسنة 2015 ما قدره 5608 ألف دينار مقابل 5172 ألف دينار خلال سنة 2014 أي بنسبة تطوّر تبلغ 8,4%.

وتنوّع ميزانية البرنامج حسب نوعية النفقة كما يلي:

تطوّر إعتمادات " برنامج مصالح الميزانية "

(بحساب أد)

بيان البرنامج	إنجازات 2013	قانون المالية 2014 -1	تقديرات 2015		نسبة التطور (2015-2014) النسبة (%) (1) - (2) / (1)
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	
العنوان الأول: نفقات التصرف	3 875	4 901	5 263	5 263	7%
التأجير العمومي	3 400	3 696	4 727	4 727	28%
وسائل المصالح	475	1 135	451	451	-60%
التدخل العمومي	0	70	85	85	21%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	50	271	345	345	27%
الاستثمارات المباشرة	50	271	345	345	27%
على الموارد العامة للميزانية	50	271	345	345	27%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0		0	0	
التمويل العمومي	0	0	0	0	
على الموارد العامة للميزانية	0				
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0				
صناديق الخزينة	0	0	0	0	
مجموع البرنامج	3 925	5 172	5 608	5 608	8%

3-2- إطار النفقات على المدى المتوسط لبرنامج مصالح الميزانية 2015-2017

قدرت جملة نفقات برنامج مصالح الميزانية لسنة 2015 ب 5 608 ألف دينار و ستشهد هذه النفقات تقلصا خلال سنتي 2016 و 2017 بنسبة 4.6% و 3.03% على التوالي مقارنة ب2015.

يبين الجدول التالي بيانات النفقات لبرنامج مصالح الميزانية على المدى المتوسط حسب نوعية النفقة.

(بحساب أ د)

تقديرات		قانون المالية التكميلي	إنجازات			البيان	
2017	2016		2015	2013	2012		2011
2014							
5438	5350	5 263	4 901	3 875	4 286	2 626	نفقات التصرف
4860	4800	4 727	3 696	3 400	3 286	2 048	I - التأجير العمومي
4860	4800	4 727	3 696	3 400	3 286	2 048	- على الموارد العامة للميزانية
							- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							- على موارد صناديق الخزينة
480	458	451	1 135	475	1 000	578	II - وسائل المصالح
480	458	451	1 135	475	1 000	578	- على الموارد العامة للميزانية
							- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							- على موارد صناديق الخزينة
98	92	85	70				III-التدخل العمومي
98	92	85	70				- على الموارد العامة للميزانية
							- على موارد صناديق الخزينة
0	0	345	271	50	86	306	نفقات التنمية
0	0	345	271	50	86	306	I - الاستثمارات المباشرة
0	0	345	271	50	86	306	- على الموارد العامة للميزانية
							- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							- على موارد صناديق الخزينة

- على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهبات							
0	0	0	II - التمويل العمومي				
- على الموارد العامة للميزانية							
- على الموارد الذاتية للمؤسسات							
- على موارد صناديق الخزينة							
- على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهبات							
5438	5350	5608	5 172	3 925	4 372	2 932	مجموع البرنامج 4

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج "مصالح الميزانية"

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1/1/0/4

تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

تاريخ تحيين المؤشر: 2014/10/02

1- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير جودة تقديرات موارد الدولة
- 4- تعريف المؤشر: نسبة الفارق بين جملة الموارد الجبائية المنجزة مقارنة بتقديرات الموارد المدرجة بقانون المالية.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا شيء

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: $ER = (|x - \hat{x}|)/x$ باعتبار x هو القيمة المحققة للموارد الجبائية و \hat{x} هو جملة الموارد الجبائية المقدرة بقانون المالية.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- 3- المعطيات الأساسية للاحتساب المؤشر: جملة الموارد الجبائية المقدرة في إطار قانون المالية و جملة الموارد الجبائية المحققة فعلياً.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة رفيق
- 6- تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة n ، ابتداء من شهر مارس للسنة $(n+1)$
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 0.5%
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

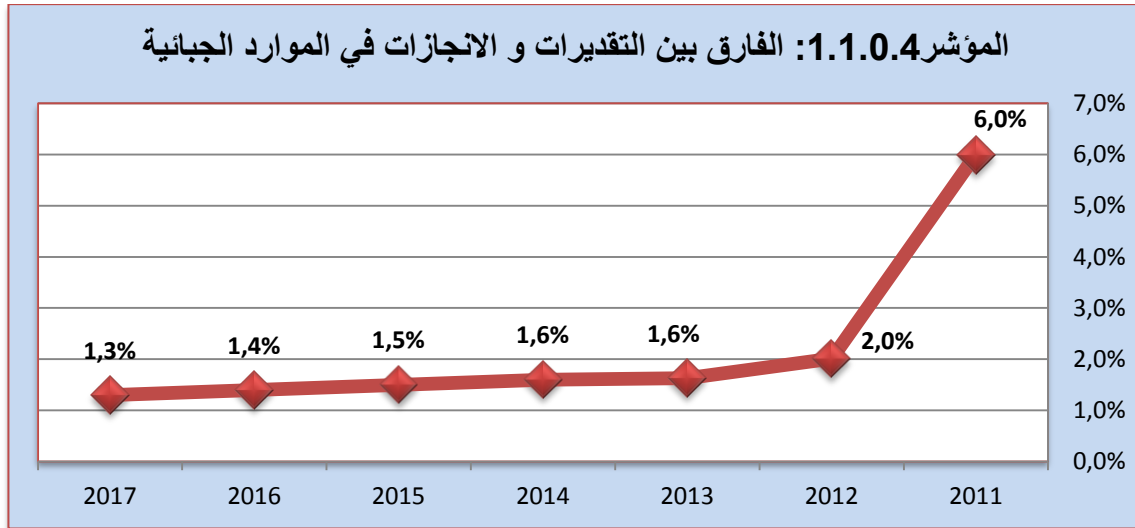
3- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			قانون مالية تكميلي 2014	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
1.3	1.4	1.5	1.6	1.6	2.0	6.0	%	المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: شهد المؤشر تذبذبا حسب إنجازات 2011 ، 2012 و 2013 نظرا لصعوبة الظرف الاقتصادي و بروز عديد العوامل الطارئة . و الهدف هو تقليص هذا المؤشر على المدى المتوسط ليصبح قريبا من 0.5%. انخفاض المؤشر و تقليصه هو دليل علي جودة التقديرات و حسن اختيار الفرضيات الأساسية و الظرفية.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : مزيد التعمق في دراسة الفرضيات التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد تقديرات الموارد الجبائية و العمل على إعداد نموذج يلم بكل الفرضيات المتدخلة في التقديرات ويمكن من تحسين جودة المؤشر و نجاعته.

5- تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر: يقدم المؤشر تقييما لتقديرات جملة الموارد الجبائية دون الأخذ في الاعتبار مختلف عناصرها و تبيين أيها كان الأحسن تقديرا و أيها لم يتم تقديره بصورة سليمة.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2/1/0/4

تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الديوانية

تاريخ تحيين المؤشر: 2014/10/02

1- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة تقديرات موارد الدولة
- 4- تعريف المؤشر: هو نسبة الفارق بين التقديرات الواردة بقانون المالية والانجازات المتعلقة بالمداخيل الجبائية المرتبطة بالتوريد .
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- 7- التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا شيء

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: $ER = (x - \hat{x})/x$ باعتبار x هو القيمة المحققة للموارد الديوانية و \hat{x} هو جملة الموارد

الديوانية المقدرة بقانون المالية.

2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية

- 3- المعطيات الأساسية للاحتساب المؤشر: القيمة المقدرة و المنجزة لواردات السلع و الخدمات و جملة الموارد المرتبطة بالنظام الخارجي
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية للاحتساب المؤشر: تقرير حول المبادلات التجارية
- 5- مصدر المعطيات الأساسية للاحتساب المؤشر: تتأتى البيانات من وزارة التنمية و منظومة سندا
- 6- تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة n ، ابتداء من شهر مارس للسنة $(n+1)$
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 0.5%
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

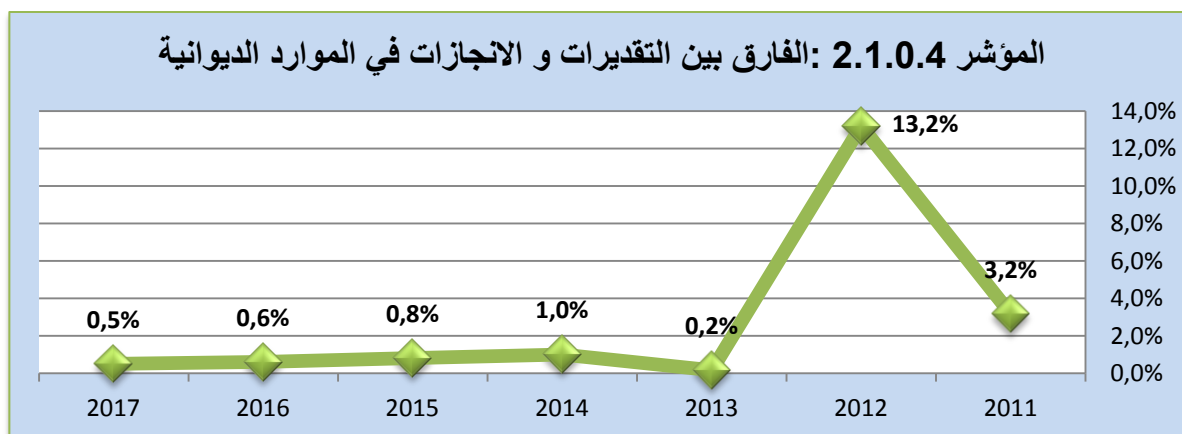
3- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			قانون مالية تكميلي 2014	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
0.5	0.6	0.8	1.0	0.2	13.2	3.2	%	المؤشر 2: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الديوانية

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: شهد المؤشر انخفاضا دل على تحسن جودة التقديرات في 2011 لكن في 2012 تأثرت الموارد الديوانية بتراجع الطلب و تذبذب السوق الداخلي بالعلاقة مع الفترة الانتقالية التي تعيشها البلاد من ناحية وارتفاع الأسعار بالأسواق العالمية من ناحية أخرى. و قد تم تحديد التقديرات بالنسبة لهذا المؤشر بهدف تحسين و تطوير تقديرات الموارد الجبائية المتعلقة بنظام التوريد. كلما انخفض المؤشر كلما دل ذلك على جودة التقديرات المقدمة بالنسبة للمداخيل الديوانية.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



- 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : مزيد التعمق في دراسة الفرضيات التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد تقديرات الموارد المرتبطة بالنظام الخارجي و العمل على إعداد نموذج يلم بكل الفرضيات المتدخلة في التقديرات و يمكن من تحسين جودة المؤشر ونجاعته.
- 5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: لا يكشف المؤشر إذا كانت له دلالة سلبية عن جودة التقديرات عن مكان الخلل من مكونات الموارد الديوانية من معالم ديوانية أو أداء على القيمة المضافة أو معالم الاستهلاك

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.2.0.4
تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف
تاريخ آخر تحيين : 2014-10-02

1- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة نفقات الدولة
- 4- تعريف المؤشر: يمثل نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات المرسمة بقانون المالية بالنسبة لنفقات التصرف ويقصد بنفقات التصرف: نفقات التأجير العمومي وتسيير المصالح العمومية والتدخل العمومي باعتبار نفقات الدعم ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج

- 6- طبيعة المؤشر مؤشر جودة
7- التفريعات: (حسب الجهات ، حسب الادارات الجهوية...) - لا شئ

2- الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: (جملة تقديرات نفقات- الإنجازات الفعلية لجملة نفقات التصرف)/جملة تقديرات نفقات التصرف
2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية %
3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقديرات وإنجازات نفقات التصرف لميزانية الدولة بما في ذلك النفقات المحمولة على الحسابات الخاصة في الخزينة ونفقات الدعم
4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة.
5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدم و أمد
6- تاريخ توفر المؤشر: بداية من مارس لسنة n+1
7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 2%
8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيسة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

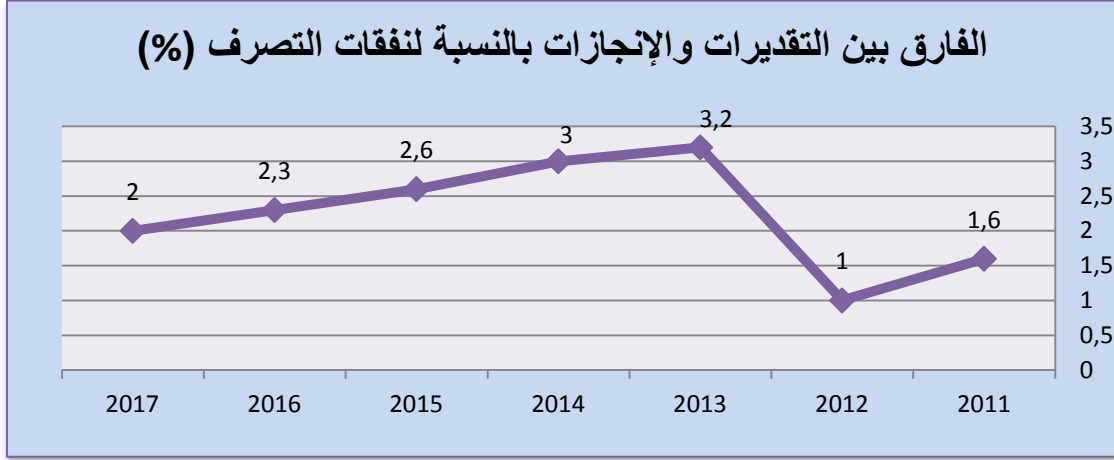
3- قراءة في نتائج المؤشر

- 1- سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات التصرف
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
2	2.3	2.6	3	3.2	1.0	1.6	%	

- 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: بلغ الفارق بين تقديرات وإنجازات نفقات التصرف بالنسبة لسنة 2012 نسبة 1.0 % و ارتفع خلال سنة 2013 إلى 3.2 % . إن ارتفاع المؤشر يعود أساسا لنسق الإنجاز الذي شهد تراجع نسبي وذلك نظرا إلى الأوضاع المتقلبة للبلاد وصعوبة ضبط التقديرات في هذه الظروف الاستثنائية.

- 3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- اهم الانشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنظيم دورات تكوينية لأعوان في تقنيات التقدير
- تنظيم اجتماعات دورية لمتابعة تنفيذ النفقات
- إعداد دليل إجراءات

5- تحديد اهم النقااص المتعلقة بالمؤشر :

- تتحمل الوزارات الجزء الأكبر من مسؤولية الإنجاز
- غياب طريقة عمل موحدة بين مختلف المتصرفين في ميزانية الدولة

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.2.0.4
تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية
تاريخ آخر تحيين : 2014-10-02

1- الخصائص العامة للمؤشر

- 8- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 9- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 10- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة نفقات الدولة
- 11- تعريف المؤشر: هو نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات التي تم ضبطها بقانون المالية بالنسبة لنفقات التنمية. والمقصود بنفقات التنمية : الاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي (على موارد العامة للميزانية وعلى موارد القروض الخارجية) ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة
- 12- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 13- طبيعة المؤشر مؤشر جودة
- 14- التفريعات: (حسب الجهات ، حسب الادارات الجهوية...) - لا شئ

2- الخصائص الفنية للمؤشر

- 9- طريقة احتساب المؤشر: (جملة تقديرات نفقات التنمية – الإنجازات الفعلية لجملة نفقات التنمية)/جملة تقديرات نفقات التنمية
- 10- وحدة المؤشر: نسبة مئوية %
- 11- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقديرات وانجازات نفقات التنمية لميزانية الدولة
- 12- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة
- 13- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب و أمد
- 14- تاريخ توفر المؤشر: بداية من مارس لسنة n+1
- 15- القيمة المستهدفة للمؤشر: 7%
- 16- المسؤول عن مؤشر البرنامج: رئيسة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

3- قراءة في نتائج المؤشر

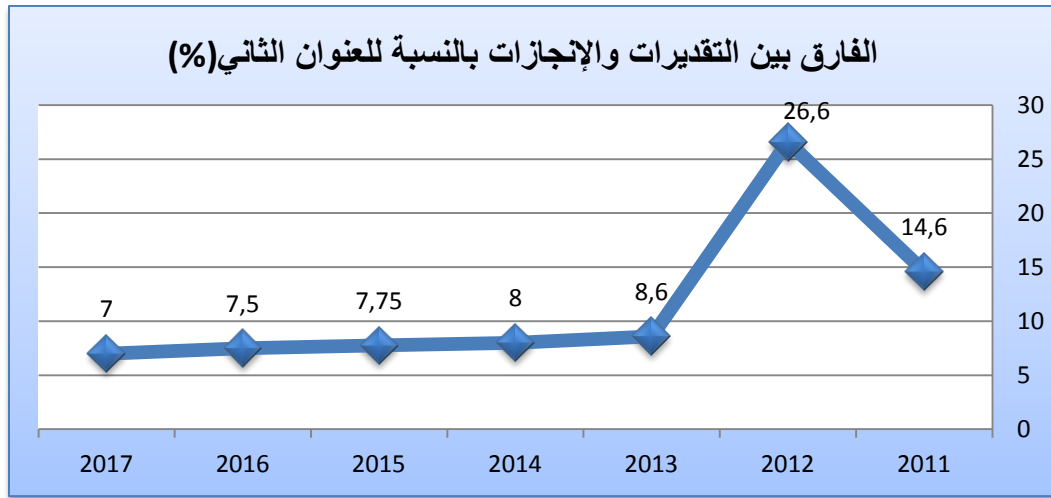
1- سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

2017	2016	2015		2013	2012	2011	
7	7.5	7.75	8	8.6	26.6	14.6	%

الفارق بين التقديرات والانجازات
بالنسبة لنفقات التنمية

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر: إرتفع الفارق بين تقديرات وإنجازات نفقات التنمية بالنسبة لسنة 2012 إلى نسبة 26.6 % وانخفض خلال سنة 2013 إلى 8.6 % . إن إنخفاض المؤشر دليل على تحسن نسق إنجاز مشاريع التنمية ونجاعة التقديرات التي تم ضبطها في قانون المالية باعتماد برمجة المشاريع الجاهزة للتنفيذ.

3- رسم بياني لتطور المؤشر



4- اهم الانشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعزيز متابعة انجازات المشاريع
- تنظيم دورات تكوينية لأعوان في تقنيات التقدير
- إعداد دليل إجراءات

5- تحديد اهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- تتحمل الوزارات الجزء الأكبر من مسؤولية الإنجاز.
- إشكاليات حول متابعة تنفيذ المشاريع الجهوية: تعتبر المشاريع الجهوية منجزة لمجرد تفويض الإعتمادات للجهات وليس إنجاز حقيقي لهذه المشاريع
- غياب طريقة عمل موحدة بين مختلف المتصرفين في ميزانية الدولة

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1/3/0/4

تسمية المؤشر: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

تاريخ تحيين المؤشر: 2014/10/02

1- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 4- تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في احتساب آجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة التي تنشر في شكل نشرية شهرية على موقع وزارة المالية. وتحتوي هذه النشرة على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر مؤشر نجاعة
- 7- التفريعات (حسب الجهات ، حسب الإدارات الجهوية...)- لا شئ

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: احتساب عدد الأيام الفاصلة بين نهاية الشهر المعني بالنشرية الإحصائية و تاريخ نشر النشرة الإحصائية الشهرية
- 2- وحدة المؤشر: : اليوم
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية في بوابة وزارة المالية
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : نشرية إحصائية شهرية تتعلق بمتابعة النتائج الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
- 6- تاريخ توفر المؤشر: في نفس يوم نشر البيانات.
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 25 يوما
- 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

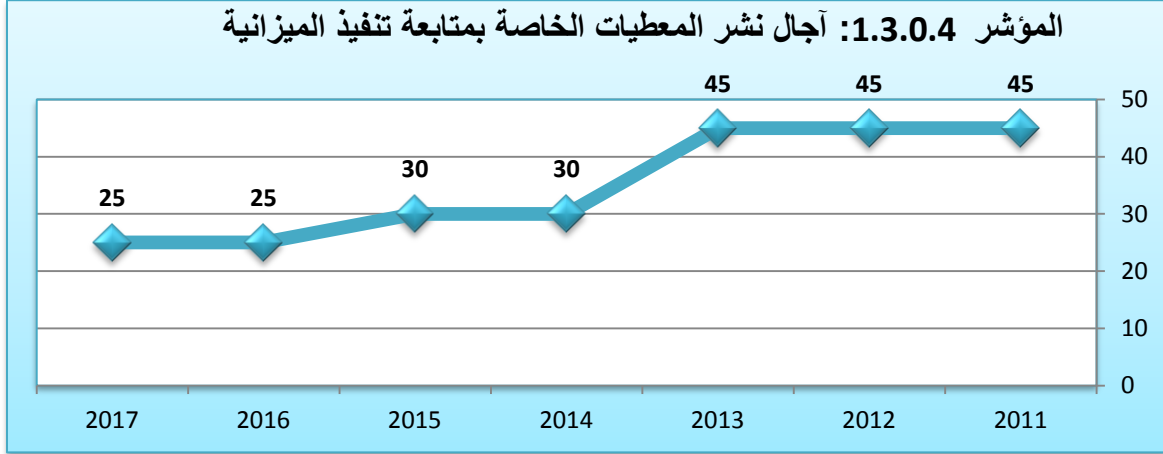
3- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			قانون مالية 2014	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
25	25	30	30	45	45	45	يوم	المؤشر:1: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

- 2- تحليل النتائج و تقدرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: شهدت آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة انخفاضا دل على سعي الإدارة الى تسريعها في إطار دعم الشفافية و توفير المعلومة للمستعمل في أقرب الآجال.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



- 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تنظيم و تدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في إعداد البيانات و نشرها في أقصر الأجال و مزيد التنسيق مع الإدارات مصدر المعطيات.
- 5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: /

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2/3/0/4
تسمية المؤشر: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة
تاريخ تحيين المؤشر: 2014/10/02

1- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 4- تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير السنوي للمالية العمومية الذي يبين نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السنة و مقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة مبرزا في نفس الوقت الإجراءات و التدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازنات المالية العامة.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- 7- التفريعات (حسب الجهات ، حسب الادارات الجهوية...) - لا شئ

3- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: احتساب عدد الأشهر الفاصلة بين نهاية السنة المعنية بالتقرير و تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية
- 2- وحدة المؤشر: الشهر
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير سنوي للمالية العمومية
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
- 6- تاريخ توفر المؤشر: في نفس يوم نشر التقرير.
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 9 أشهر
- 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

2- قراءة في نتائج المؤشر

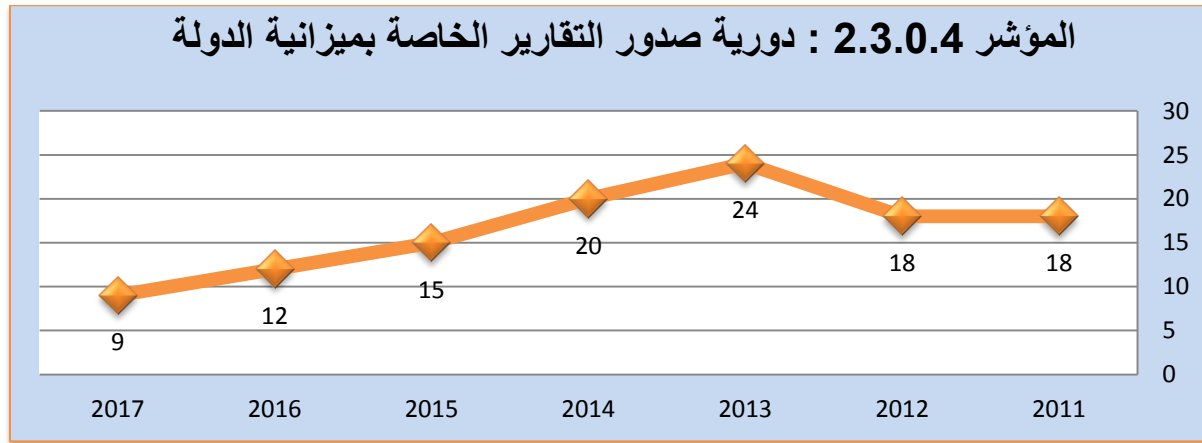
- 1- سلسلة النتائج (الانجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			قانون مالية 2014	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		

9	12	15	20	24	18	18	شهر	المؤشر 2: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة
---	----	----	----	----	----	----	-----	--

2- تحليل النتائج و تقدرات الانجازات الخاصة بالمؤشر: شهدت دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة تأخيرا في السنوات الأخيرة يرجع لعدد الأسباب من أهمها توفر المعلومة و صعوبة الوضع العام بالبلاد . وتسعى الإدارة الى تسريع آجال نشر التقارير الخاصة بميزانية الدولة و تنظيم دورية صدورها في إطار الانخراط في منظومة الشفافية و الحوكمة المفتوحة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في إعداد التقارير و نشرها في الأجال المحددة

5- تحديد أهم نقائص المؤشر: /

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.4.0.4

تسمية المؤشر: نسبة الاعتمادات التي يتم ضبطها وتنفيذها وفق منظور برامجي

تاريخ تحيين المؤشر: 2014-10-02

1- الخصائص العامة

- 1- البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر: /
- 3- الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- 4- تعريف المؤشر: نسبة الاعتمادات التي تنفذ على منظومة أدب وفق منظور برامجي
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- 7- التفريعات: /

التفاصيل الفنية

1- طريقة احتساب المؤشر:

نسبة الاعتمادات المبوبة حسب البرامج في قانون
المالية

نسبة الاعتمادات التي تم ضبطها وتنفيذها وفق منظور برامجي = $100 \times$
ميزانية الدولة دون اعتبار الدين العمومي.

2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- الوزارات التي تضبط ميزانياتها وفق منظور برامجي ،
- نفقات ميزانيات الوزارات التي تنفذ ميزانياتها وفق منظور برامجي،
- نفقات ميزانية الدولة (اعتمادات الدفع).

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يدويا

5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قانون المالية

6- تاريخ توفر المؤشر: موفى كل سنة

7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التصرف حسب الأهداف لتركيز منظومة التصرف في ميزانية الدولة.

قراءة في نتائج المؤشر

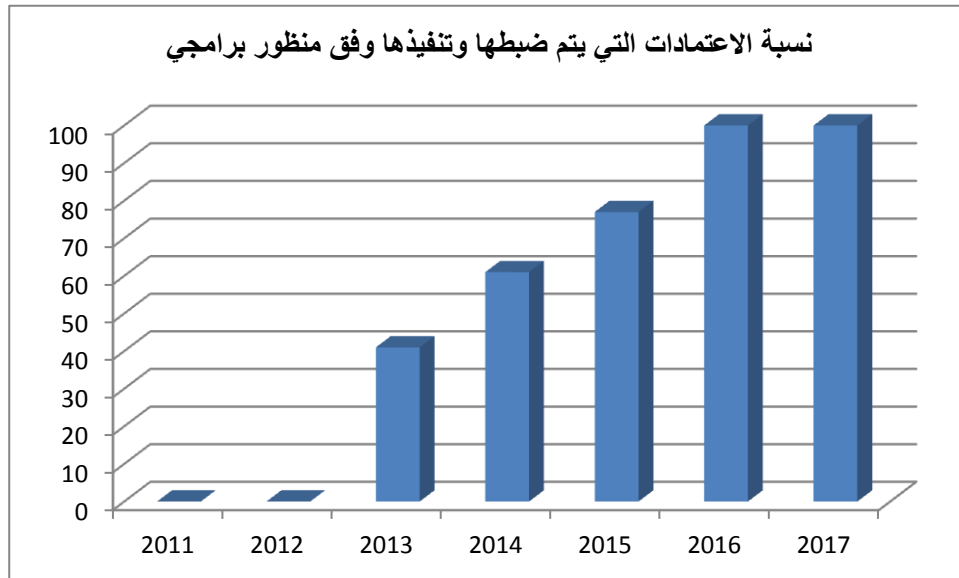
1- سلسلة النتائج والتقييمات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
100	100	77	61	41	0	0	%	نسبة الاعتمادات التي يتم ضبطها وتنفيذها وفق منظور برامجي

2- تحليل النتائج وتقييمات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم اعتماد المرحلة في تنفيذ الميزانية وفق المنظور البرامجي ، حيث تم ابتداء من سنة 2013 بالنسبة للدفعة الأولى من الوزارات (الزراعة، الصحة، التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين المهني والتشغيل) تنفيذ الميزانية حسب البرامج وتم توسيع التجربة سنة 2014 على أربع وزارات ضمن الدفعة الثانية (المالية، النقل، الصناعة والتجهيز) وستشمل هذه التجربة انطلاقاً من سنة 2015 10 وزارات من الدفعة الثالثة.

4- رسم بياني لتطور المؤشر.



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مساندة الدفعة الثالثة من الوزارات المنخرطة في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف،

- تعميم منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف على جميع الوزارات.

5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: /

2014

البرنامج عدد 5 : الدين العمومي



برنامج "الدين العمومي"

- رئيس البرنامج : تم تعيين السيد شاكر السلطاني المدير العام للتصرف في الدين والتعاون المالي، بتاريخ 15 جويلية 2011 إلى اليوم ليتولى رئاسة برنامج الدين العمومي.

1 - تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1- تقديم البرنامج:

يقوم قطاع المالية العمومية بدور هام في تعبئة الموارد الداخلية والخارجية لدفع النشاط الاقتصادي بالبلاد والمساهمة في تحقيق التوازنات المالية الكبرى ويمثل الدين العمومي حلقة مهمة في هذه التوازنات بهدف تمويل حاجيات الميزانية من موارد الاقتراض، إلا أن كل من الهيئة العامة لميزانية الدولة والخزينة العامة للبلاد التونسية يعتبران متدخلين في البرنامج

وتحقيق أهدافه، خاصة وأنّ الهدف النهائي للبرنامج يتمثل في متابعة ومزيد التحكم في المديونية بإعتبار إرتباطهما بعوامل ذات العلاقة المباشرة بالتصرف في الدين العمومية وعوامل خارجية ذات العلاقة بسياسة المالية العمومية والظرف الإقتصادي المحلي والعالمي. ويشمل الدين العمومي مجموع التعهدات المالية المبرمة من طرف الدولة بالداخل (الدين العمومي الداخلي) ومع غير المقيمين (الدين العمومي الخارجي).

يتمّ التصرف ومتابعة هذه التعهدات (عمليات السحب والتسديد والتصرف النشط) في إطار نصوص قانونية محددة (قانون المالية - القانون الأساسي للميزانية - مجلة المحاسبة العمومية...) تضبط الإجراءات والمبالغ القصوى المرتبطة بعمليات التداين.

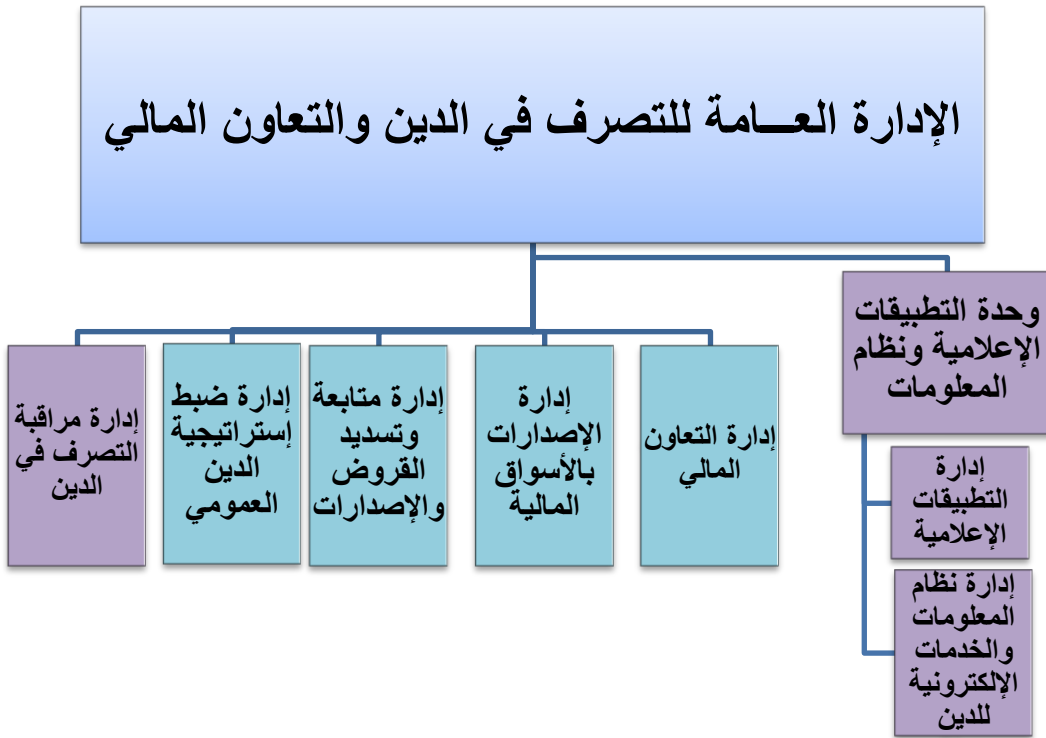
و قد تمّ تنظيم هيكل صلب وزارة المالية عهد له التصرف بصفة مندمجة في مختلف مصادر الدين (الإدارة العامة للتصرف في الدين و التعاون المالي) و تم تنظيمه حسب المعايير الدولية وذلك بإحداث إدارة تعنى بالإصدارات والتعاون الدولي (Front Office) وإدارة تعنى بالدراسات والتصرف النشط في الدين (Middle Office) وإدارة تعنى بالسحوبات والتسديدات (Back Office).

و يتولى هذا الهيكل:

- إدارة و دراسة الدين العمومي ووضع التقديرات المتعلقة به
- إصدار آليات الدين العمومي و متابعة تداولها و العمل على تطويرها
- ضبط الاقتراض الداخلي و الخارجي حسب حاجيات الخزينة
- المشاركة في المفاوضات الخاصة باتفاقيات القروض الخارجية للدولة و التعاون المالي و متابعة تنفيذها .
- منح ضمان الدولة للقروض المسندة للمؤسسات و متابعتها
- إعداد اتفاقيات القروض التي تمنح إلى المؤسسات من طرف الدولة و الخزينة العمومية
- متابعة استخلاص قروض الدولة المسندة إلى المؤسسات
- المشاركة في برمجة و متابعة و استعمال الموارد الخارجية طبقا للاتفاقيات و المعاهدات

- الإشراف على سير قاعدة المعطيات للتصرف في الدين الخارجي و تطويرها.

1-1 خارطة البرنامج:



1-2- إستراتيجية البرنامج:

تتمثل المحاور الرئيسية لاستراتيجيات برنامج الدين العمومي في تنويع مصادر الدين و آلياته وأجال سداده والضغط على كلفته والمخاطر المتعلقة به والعمل على تطوير السوق المحلية لسندات الدولة وارساء تصرف نشيط في الدين العمومي وذلك بهدف الاستجابة لحاجيات الميزانية من موارد الاقتراض بالتوازي مع مزيد التحكم في مستوى الدين العمومي والتقليص من المديونية التي تبقى رهينة عوامل خارجية مختلفة و خارجة نسبيا عن أداء التصرف في الدين العمومي.

تتمثل المهام الأساسية لبرنامج الدين العمومي في ما يلي: المحافظة على مستوى مقبول للدين على المدى المتوسط و الطويل ومتابعة مختلف المخاطر المتعلقة بالدين العمومي وضمان

مستوى أدنى لسيولة الخزينة يغطي الدفعات المنتظرة وتطوير السوق المحلية لسندات الدولة.

وبالرغم من التطورات المنجزة في مجال التصرف في الدين العمومي (إرساء منظومة إعلامية متطورة للتصرف في الدين و ضبط و متابعة جملة من المؤشرات ذات العلاقة بالدين ، و متابعة دورية لسيولة الخزينة ...) والتعديلات التي أدخلت على هيكلته و مجالات تدخله، لا يزال هيكل الدين العمومي يسعى إلى اكتساب التقنيات و الآليات المعمول بها عالميا في مجال التصرف النشط في الدين وتطوير النظم والبرمجيات الخاصة به و ضبط إستراتيجية واضحة للتصرف في الدين و تطوير السوق الداخلية و اعتماد جملة من الإصلاحات لذلك.

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

التحكم في مستوى

تتمثل أهداف البرنامج في المحاور التالية:

- ✓ التحكم في تكلفة الدين العمومي
- ✓ تحسين التصرف في المخاطر المتعلقة بالدين المديونية
- ✓ إحكام التصرف في سيولة الخزينة
- ✓ تطوير السوق المالية لسندات الدولة

الهدف العام: التحكم في مستوى المديونية:

- تقديم الهدف:

من أولويات إستراتيجية الدين العمومي ضمان مستوى مقبول للدين العمومي على المدى المتوسط و الطويل مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات الميزانية من التمويلات و الظرف الاقتصادي المحلي و العالمي.

- مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشر: نسبة المديونية

تمكن نسبة المديونية من متابعة تطور المديونية قصد التحكم في مستواها و ضمان ديمومتها (soutenabilité) على مستوى قدرة الدولة على الإيفاء بخدمة الدين و تعبئة موارد اقتراض جديدة بكلفة معقولة .

2-1- الهدف الأول: التحكم في تكلفة الدين العمومي

2-1-1- تقديم الهدف:

تعتبر متابعة تكلفة الدين العمومي و التحكم فيه من أهم مؤشرات أداء التصرف في الدين العمومي. و يتمثل في الضغط على تكلفة الدين عبر التصرف النشط وذلك باستعمال آليات التغطية في الوقت المناسب.

2-1-2 - مرجع الهدف:

يبتزل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج والقطاع.

2-1-3 مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر: معدل تكلفة الدين:

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور كلفة الدين قصد الضغط عليها.

تقديرات			ق.م 2014	إنجازات			الوحدة	الهدف 1-5: التحكم في تكلفة الدين العمومي
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
3.4	3.6	3.9	4	4.6	4.4	4.6	%	المؤشر: معدل تكلفة الدين العمومي

2-2- الهدف الثاني: التحكم في المخاطر المتعلقة بالدين

2-2-1- تقديم الهدف:

تعد حافطة الدين العمومي عرضة لعدد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على تطور حجمه و كلفته

و يتعين على هيكل الدين العمومي السهر على حسن التصرف في هذه المخاطر و ذلك ب :

- التحكم في مخاطر الصرف عبر الترفيع في مناب الدين الداخلي و تنويع عملات التداين الخارجي.

- التخفيض من مخاطر نسب الفائدة المرتبطة بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة.

- التحكم في مخاطر إعادة التمويل من خلال التمديد في مدة تسديد الدين و تقادي الدين قصير المدى.

2.2.2 - مرجع الهدف:

يبتزل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج والقطاع.

3.2.2 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

باعتبار أن الدين الداخلي يتميز بأقل مخاطر مقارنة بالدين الخارجي

- المؤشر 2: مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة

إحكام التصرف في مخاطر نسب الفائدة المتعلقة بالدين و ذلك بمتابعة تطور مناب

الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة مقارنة بحجم الدين العمومي الخارجي

الباقي سداده.

- المؤشر 3: معدل مدة سداد الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور معدل مدة سداد الدين قصد إحكام التصرف في

مخاطر إعادة التمويل.

- المؤشر 4: معدل مدة إعادة التسعير

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور معدل مدة إعادة تسعير الديون ذات

الفائدة المتغيرة قصد التقليل من أخطارها.

الهدف 2-5: تحسين التصرف في المخاطر المتعلقة بالدين	الوحدة	إنجازات	ق.م	تقديرات
--	--------	---------	-----	---------

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011		
29.2	31	33.9.2	36.2	42.9	37.3	42	%	المؤشر 1: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي
8	9	10	12	13.2	17.8	9.2	%	المؤشر 2: مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة
>=7	>=7	>=7	6.8	6.4	6.9	7.1	سنة	المؤشر 3: معدل مدة سداد الدين العمومي
>=6	>=6	>=6	5.5	5.6	5.7	6.9	سنة	المؤشر 4 : معدل مدة إعادة التسعير

2-3- الهدف الثالث: إحكام التصرف في سيولة الخزينة

2-3-1 تقديم الهدف :

إحكام التصرف في سيولة الخزينة بما يستجيب لحاجيات الميزانية من الدفعات و ملائمة

الاقتراض مع هذه الحاجيات لتقادي تحمل كلفة إضافية.

2-3-2 مرجع الهدف:

ينتزل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج والقطاع.

2-3-3 مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1 : المعدل السنوي لرصيد الخزينة

يبرز هذا المؤشر أهمية المحافظة على مستوى أدنى لسيولة الخزينة و ملائمتها مع حاجيات الميزانية من الدفعات.

- المؤشر 2: تطور فارق رصيد الخزينة (تقديرات - انجازات)

يمكن هذا المؤشر من مقارنة تقديرات رصيد الخزينة بانجازاتها بهدف تحسين التصرف في السيولة واستشراف الدفعات.

تقديرات			ق.م 2014	إنجازات			لوحة	الهدف 3-5: إحكام التصرف في سيولة الخزينة
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
>=500	>=500	>=500	585	954.7	707.2	541.5	م.د	المؤشر 1: المعدل السنوي لرصيد الخزينة
<=50	<=50	<=50	<=50	50	57	48	م.د	*المؤشر 2: تطور فارق رصيد الخزينة (تقديرات- إنجازات)

2-4-4- الهدف الرابع: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

2-4-4-1- تقديم الهدف:

يهدف تطوير السوق المحلية لسندات الدولة إلى توفير التمويلات اللازمة لتغطية حاجيات الميزانية من موارد الاقتراض و نقادي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي باعتبار المخاطر ذات العلاقة به.

2-4-4-2- مرجع الهدف:

ينتزل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج والقطاع.

2-4-4-3- مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشر 1: عدد المناقصات في السنة

يبرز هذا المؤشر مدى انتظام الإصدارات بالسوق الأولية باستعمال آجال سداد مختلفة تتلائم مع احتياجات الميزانية .

المؤشر 2: حجم التداول في السوق الثانوية

يمكن هذا المؤشر من إبراز مستوى سيولة السوق الثانوية لرقاع الخزينة وهو دليل على مدى تطورها.

المؤشر 3: عدد النقاط على منحني نسب الفائدة

يمكن هذا المؤشر من إرساء منحني مرجعي لنسب الفائدة بالسوق المالية.

تقديرات			2014	إنجازات			الوحدة	الهدف 4-5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
48	48	48	48	27	36	34	مناقصة	المؤشر 1: عدد المناقصات في السنة
38	35	33	32	30	28.5	30	%	المؤشر 2: حجم التداول في السوق الثانوية
>=7	>=7	>=7	7	7	6	7	نقطة	المؤشر 3: عدد النقاط على منحنى نسب الفائدة

2.2 تقديم أنشطة البرامج:

الإعتمادات	الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2015	الأنشطة
	هدف 1-5 التحكم في تكلفة الدين العمومي	مؤشر 1-1-5: معدل تكلفة الدين العمومي	3.9 %	
	هدف 2-5 تحسين التصرف في المخاطر المتعلقة بالدين	مؤشر 1-2-5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	33.9 %	- المزيد من اللجوء إلي الدين الداخلي (رقاع الخزينة , الصكوك)
		مؤشر 2-2-5: مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة	%	تعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة
		مؤشر 3-2-5: معدل مدة سداد الدين العمومي	7 سنوات	إعادة بين أجل التسديد القروض الجديدة تقليل من إصدار السندات قصيرة المدى
		مؤشر 4-2-5: معدل مدة إعادة التسعير	نوات	تعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة
	هدف 3-5 إحكام التصرف في سيولة الخزينة	المؤشر 1-3-5 المعدل السنوي لرصيد الخزينة	>= 500 م.د	- التصرف النشط في حساب الخزينة التصرف في فوائض الإيداعات
		مؤشر 2-3-5 تطور فارق رصيد الخزينة	=م	سين التقديرات الأسبوعية لرصيد الخزينة
	هدف 5-5 تطوير السوق المحلية لسندات الدولة	المؤشر 1-4-5 عدد المناقصات في السنة	7 مناقصات	تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية تأمين شفافية و سرعة المناقصات بإرساء منظومة الكترونية للغرض مراجعة كراس الشروط المختصين في رقاع الخزينة
		مؤشر 2-4-5 حجم التداول في السوق الثانوية	%	- تفعيل آلية إعادة الشراء للأوراق المالية تجارية لتعزيز عمق السوق النقدية تطوير السوق الثانوية
		مؤشر 3-4-5 عدد النقاط على منحنى نسب الفائدة		مخطوط جديدة للإصدار مع نسبة التصرف في مخاطر إعادة التمويل

3- نفقات برنامج الدين العمومي

1.3. ميزانية برنامج الدين العمومي حسب نوعية النفقة (اعتمادات الدفع) :
بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج الدين العمومي لسنة 2015 1008 ألف دينار مقابل
885 ألف دينار خلال سنة 2014 أي نسبة تطوّر تبلغ 13.82% .

وتنوّع ميزانية البرنامج حسب نوعية النفقة كما يلي:

ميزانية برنامج الدين العمومي حسب نوعية النفقة

بحساب ألف دينار

بيان البرنامج	إنجازات 2013	قانون المالية 2014 -1	تقديرات 2015		نسبة التطور (2014-2015) النسبة (%) (1) - (2) / (1)
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	
العنوان الأول : نفقات التصرف	691	880	975	975	11%
التأجير العمومي	600	768	861	861	12%
وسائل المصالح	91	112	114	114	2%
التدخل العمومي	0		0	0	
العنوان الثاني: نفقات التنمية	10	5	33	33	560%
الإستثمارات المباشرة	10	5	33	33	560%
على الموارد العامة للميزانية	10	5	33	33	560%
على موارد القروض الخارجية الموظفة					0
التمويل العمومي					
على الموارد العامة للميزانية					0
على موارد القروض الخارجية الموظفة					0
صناديق الخزينة	0	0	0	0	
مجموع البرنامج	701	885	1 008	1 008	114%

2.3 إطار النفقات على المدى المتوسط لبرنامج الدين العمومي 2015-2017:

تقدر جملة نفقات برنامج الدين العمومي لسنة 2015 ب1008 ألف دينار و ستشهد هذه
النفقات تقلصا لسنة 2016 و 2017 حيث تقدر النفقات ب970 ألف دينار و 969 ألف
دينار على التوالي أي بنسبة انخفاض 3.91% مقارنة بسنة 2015.

يقدم الجدول التالي البيانات التفصيلية للنفقات برنامج الدين العمومي:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2014	إنجازات			البيان
2017	2016	2015		2013	2012	2011	
إن.م.م.	إن.م.م.	إن.م.م.	إن.م.م.				
969	970	975	880	691 340	714 468	763 134	نفقات التصرف
848	854	861	768	600 000	591 807	565 101	I - I - التأجير العمومي
848	854	861	786	600 000	591 807	565 101	- على الموارد العامة للميزانية
			0				- على الموارد الذاتية للمؤسسات
			0				- على موارد صناديق الخزينة
121	116	114	112	91 340	122 661	198 033	II - وسائل المصالح
121	116	114	112	91 340	122 661	198 033	- على الموارد العامة للميزانية
							- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							- على موارد صناديق الخزينة
0	0	0	0	0	0	0	III - التدخل العمومي
							- على الموارد العامة للميزانية
							- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							- على موارد صناديق الخزينة
0	0	33	5	506 578	31 000	64 000	نفقات التنمية
0	0	33	5	10	31 000	64 000	I - I - الاستثمارات المباشرة
0	0	33	5	10	31 000	64 000	- على الموارد العامة للميزانية
							- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							- على موارد صناديق الخزينة
							- على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهبات
0	0	0	0				II - II - التمويل العمومي
							- على الموارد العامة للميزانية

							- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							- على موارد صناديق الخزينة
							- على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهبات
969	970	1 008	885	1 197 918	745 468	827 134	مجموع البرنامج 5

4- بطاقات مؤشرات قياس الأداء

لبرنامج "الدين العمومي"

بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 1-1-5
تسمية المؤشر: 1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي
تاريخ تحيين المؤشر: نوفمبر 2014

IV- الخصائص العامة للمؤشر

8. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
9. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
10. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في تكلفة الدين العمومي
11. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور الكلفة السنوية للدين العمومي
12. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
13. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
14. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

8. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع مبلغ الفوائد و العمولات التي تم تسديدها في السنة على

حجم الدين العمومي

9. وحدة المؤشر: نسبة مئوية

10. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
11. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
12. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
13. تاريخ توفر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
14. القيمة المستهدفة للمؤشر : أقل من 4%
15. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

VI - قراءة في نتائج المؤشر

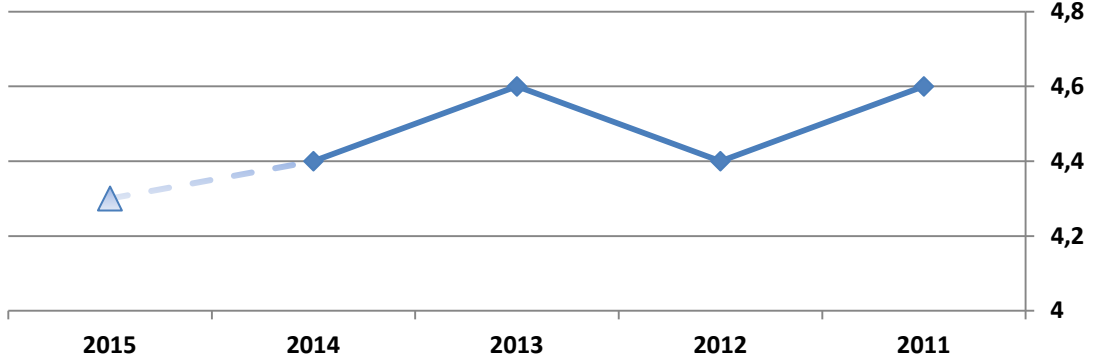
9- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
3.8	3.9	4	4.2	4.6	4.4	4.6	%	معدل تكلفة الدين العمومي

10- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفضت معدل تكلفة الدين سنة 2012 بنسبة 7.3% مقارنة بسنة 2011 و يرجع ذلك اساسا لانخفاض تكلفة الدين الخارجي بسبب تراجع نسب الفائدة على الاسواق المالية العالمية و عادت النسبة الارتفاع في سنة 2013 نظرا لزيادة حجم الاقتراض و من المنتظر ان تنقلص كلفة الدين العمومي على المدى المتوسط في ظل انخفاض نسب الفائدة المسجل حاليا على الاسواق المالية العالمية و نجاعة عمليات التغطية للتحكم في مخاطر نسب الفائدة.

11- رسم بياني لتطور المؤشر:

معدل تكلفة الدين العمومي



12- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

13- تحديد أهم النقااص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 1-2-5

تسمية المؤشر: 1.2.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر: نوفمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : التحكم في المخاطر المتعلقة بالدين
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي لإحكام التصرف في مخاطر الصرف المتعلقة بالدين
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة المبلغ الباقي سداده للدين الداخلي على قائم الدين العمومي
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي و الدين الداخلي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : يقع تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
6. تاريخ توفر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 40%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

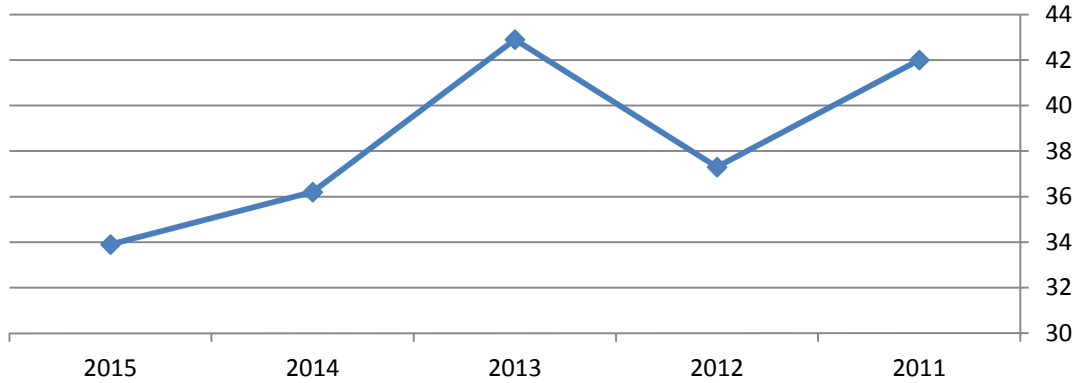
التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
33.5	34.7	38	40	42.9	37.3	42	%	مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفض مناب الدين الداخلي سنة 2012 نظرا لعدم قدرة السوق الداخلية لتوفير حاجيات تمويل الميزانية من التمويلات على اثر الظروف الاستثنائية التي مرت بالبلاد. اما سنتي 2013 و 2014 فقد ارتفع حجم الدين الداخلي إثر الشروع في إصلاحات تهم تطوير سوق سندات الدولة واللجوء إلى الإكتتاب

الوطني في ماي 2014 لتغطية حاجيات الدولة من السيولة وتقادي المزيد من الإقتراض بالعملة الصعبة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

مناب الدين الداخلي من الدين العمومي



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

العمل على مزيد من اللجوء إلى الدين الداخلي (رقاع خزينة, إصدار صكوك)

5- تحديد أهم النفاص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 2-2-5

تسمية المؤشر: 2.2.5: مناب الدين الخارجي بنسبة فائدة متغيرة

تاريخ تحيين المؤشر : نوفمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : التحكم في المخاطر المتعلقة بالدين
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة لإحكام التصرف في مخاطر نسب الفائدة المتعلقة بالدين
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة المبلغ الباقي سداده للدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة على قائم الدين العمومي الخارجي.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين الخارجي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
6. تاريخ توفر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : أقل من 10%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

قراءة في نتائج المؤشر

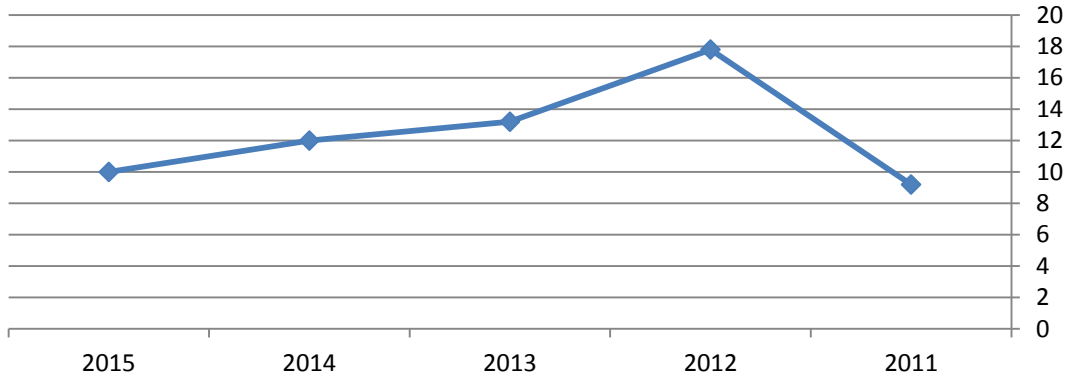
1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
10≥	10≥	10≥	12	13.2	17.8	9.2	%	مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ارتفع مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة سنة 2012 بزيادة بلغت 112% مقارنة بسنة 2011 نظرا لارتفاع حجم القروض الخارجية ذات نسب الفائدة المتغيرة والتي تم تعينتها على اثر الثورة وذلك لتغطية حاجيات الميزانية من التمويلات. إلا أن هذه النسبة قد انخفضت تدريجيا سنتي 2013 و2014 ويرجع ذلك على إجراء عمليتي تثبيت على قروض ذات نسب فائدة متغيرة مع كل من البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة

5- تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 3-2-5

تسمية المؤشر: 3.2.5: معدل مدة سداد الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر : نوفمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي

2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:

3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : التحكم في المخاطر المتعلقة بالدين
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب معدل مدة سداد الدين العمومي ومتابعة تطوره لإحكام التصرف في مخاطر إعادة التمويل
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (المبالغ الباقي سدادها بعنوان أصل الدين x مدة سداد كل مبلغ) / قائم الدين العمومي.
2. وحدة المؤشر: سنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي.
6. تاريخ توفّر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : أكثر من 7 سنوات
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	ق.م	التقديرات
------------------	--------	-----------	-----	-----------

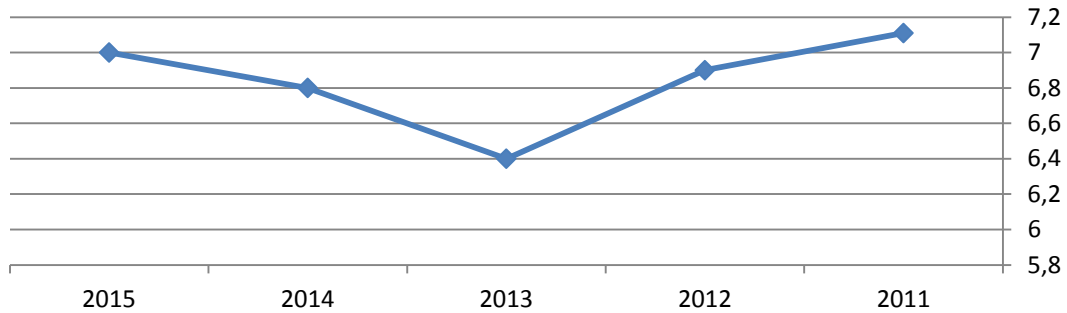
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011		
7≤	7≤	7≤	6.8	6.4	6.9	7.1	سنة	معدل مدة سداد الدين العمومي

6- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

7- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: إنخفاض معدل مدة سداد الدين العمومي منذ سنة 2012 ويرجع ذلك أساسا لإنخفاض مدة تسديد القروض المبرمة بعد الثورة، ويتم العمل بإستراتيجية المبادعة بين مواعيد السداد قصد بلوغ الهدف المنشود.

8- رسم بياني لتطور المؤشر:

معدل مدة سداد الدين العمومي



9- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المبادعة بين أجال التسديد القروض الجديدة والعمل إصدار السندات قصيرة المدى.

10- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 4-2-5
تسمية المؤشر: 4.2.5: معدل مدة إعادة التسعير
تاريخ تحيين المؤشر: نوفمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في المخاطر المتعلقة بالدين
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب معدل مدة إعادة التسعير ومتابعة تطوره لإحكام التصرف في مخاطر سعر الفائدة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (أصل الدين الثابت \times مدة سداد كل مبلغ + أصل الدين المتغير) / قائم الدين العمومي.
2. وحدة المؤشر: سنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي

6. تاريخ توفّر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : أكثر من 6 سنوات
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

قراءة في نتائج المؤشر

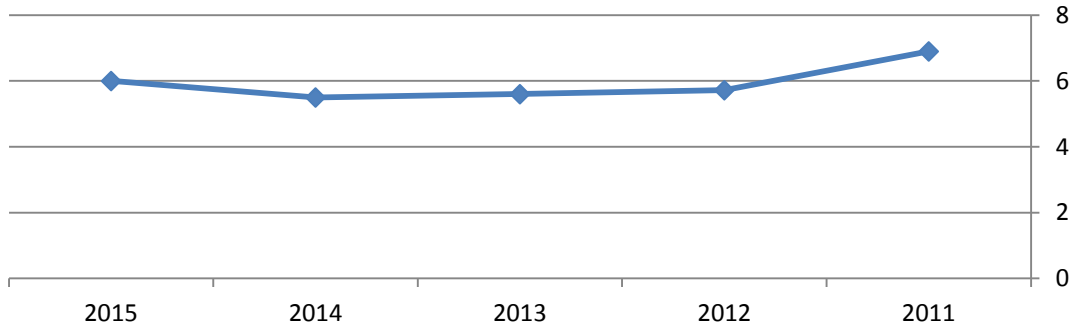
1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
≤ 6	≤ 6	≤ 6	5.5	5.6	5.7	6.9	سنة	معدل مدة إعادة التسعير

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفض معدل مدة إعادة التسعير سنة 2012 عن القيمة المنشودة (أكثر من ست سنوات) نظرا للحجم الهام للقروض الخارجية المصدرة على السوق المالية العالمية بمدة سداد متوسطة تراوحت بين 5 و10 سنوات، وكذلك لإرتفاع حجم إصدارات رفاع الخزينة قصيرة المدى.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

معدل مدة اعادة التسعير



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة.

5- تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر .

بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 1-3-5

تسمية المؤشر: 1.3.5: المعدل السنوي لرصيد الخزينة

تاريخ تحيين المؤشر : نوفمبر 2014.

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : إحكام التصرف في سيولة الخزينة
4. تعريف المؤشر: : مؤشر يتعلق بمتابعة المعدل السنوي للرصيد المتوفر بالحساب الجاري للخزينة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: المعدل السنوي لرصيد الخزينة
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات رصيد الخزينة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع بيانات الرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : بيانات كمية مصدرها كشف الحساب الجاري للخبزينة بالبنك المركزي.
6. تاريخ توفر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : أكثر من 500 م.د
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

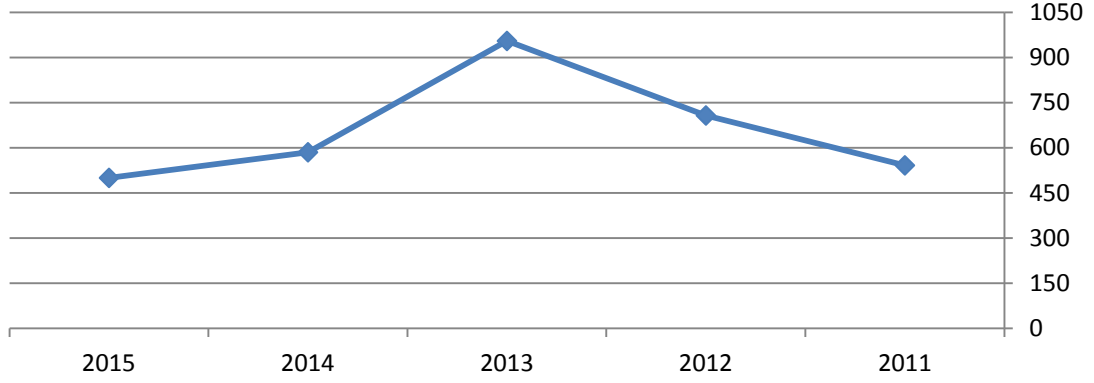
قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
500	500≤	500≤	585	954.7	707.2	541.5	م.د	المعدل السنوي لرصيد الخبزينة

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: لم يسجل المعدل السنوي لرصيد الخبزينة منذ سنة 2009 نزولا عن القيمة المنشودة له و يرجع ذلك لحسن التصرف في سيولة الخبزينة.
2. رسم بياني لتطور المؤشر:

المعدل السنوي لرصيد الخزينة



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: التصرف النشط في رصيد الخزينة.

4. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 2-3-5
تسمية المؤشر: 2.3.5: تطور فارق رصيد الخزينة (تقديرات – انجازات)
تاريخ تحيين المؤشر: نوفمبر 2014.

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي

2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:

3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : إحكام التصرف في سيولة الخزينة
4. تعريف المؤشر: : مؤشر يتعلق بمتابعة تطور الفارق بين تقديرات وانجازات رصيد الخزينة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: المعدل السنوي للفارق بين تقديرات وانجازات رصيد الخزينة
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات رصيد الخزينة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع معطيات تقديرات و انجازات الحساب الجاري للخزينة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : بيانات كمية مصدرها كشف الحساب الجاري للخزينة بالبنك المركزي
6. تاريخ توفر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : أقل من 50 م.د.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي.

قراءة في نتائج المؤشر

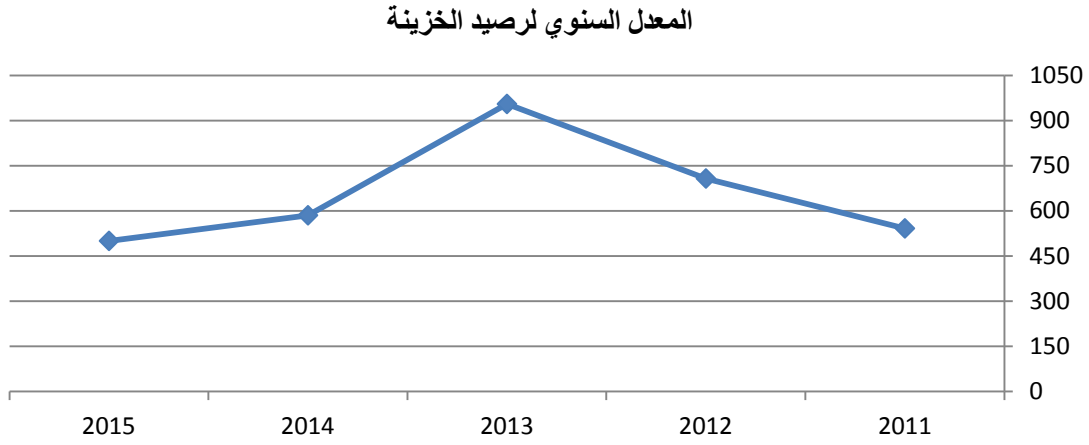
التقديرات			ق.م	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011		

تطور فارق رصيد الخزينة	م.د.	48	57	50	≥50	≥50	≥50	≥50
------------------------	------	----	----	----	-----	-----	-----	-----

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

1- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تتحسن جودة تقديرات رصيد الخزينة تدريجياً من سنة إلى أخرى.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تحسين التقديرات الأسبوعية لرصيد الخزينة

6. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 1-4-5
تسمية المؤشر: 1.4.5: العدد السنوي لمناقصات رقاغ الخزينة
تاريخ تحيين المؤشر: نوفمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة عدد المناقصات الخاصة بإصدار رقاغ الخزينة للمحافظة على دورية الإصدارات وانجاز ما تم ضبطه في الرزنامة التقديرية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر تشغيلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع عدد مناقصات رقاغ الخزينة المنجزة
2. وحدة المؤشر: عدد المناقصات في السنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مناقصات رقاغ الخزينة المنجزة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من منظومة لإصدار رقاغ الخزينة

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : بيانات كمية مصدرها منظومة لإصدار رقع الخزينة
6. تاريخ توفر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 48 مناقصة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

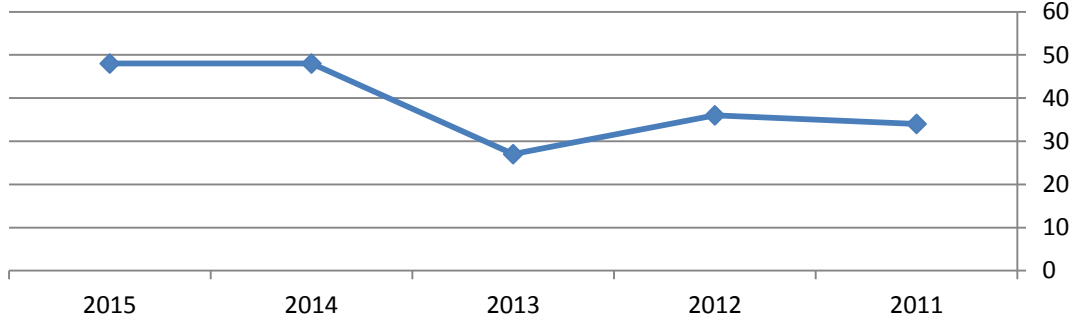
قراءة في نتائج المؤشر

7. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
48	48	48	42	27	36	34	مناقصة	العدد السنوي لمناقصات رقع الخزينة

8. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ارتفع عدد مناقصات رقع الخزينة سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 و ذلك لتوفير السيولة اللازمة بالحساب الجاري للخزينة لتغطية نفقات الدولة . كما يسجل إرتفاعا بداية من سنة 2014 وذلك في إطار العمل على تعزيز تعبئة موارد الدولة من السوق الداخلية. ويؤمل أن يصل في سنة 2015 والسنوات التي تليه إلى 48 مناقصة وهو يعتبر أكثر عدد ممكن من المناقصات يمكن إصداره تلبية لحاجيات الخزينة.
9. رسم بياني لتطور المؤشر:

عدد مناقصات رفاع الخزينة



10. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية
- تأمين شفافية و سرعة المناقصات بإرساء منظومة الكترونية للغرض
- 1. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر .

بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 2-4-5
تسمية المؤشر: 2.4.5: حجم التداولات على السوق الثانوية
تاريخ تحيين المؤشر: نوفمبر 2014.

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور أداء السوق الثانوية لرقاع الخزينة باعتبارها الضامن الأول لاستمرارية السوق الأولية للإصدارات.
5. نوع المؤشر: مؤشر اقتصادي
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مبلغ التداول بالسوق الثانوية على حجم رفاع الخزينة الباقي سدادها.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات التداول على السوق الثانوية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات عن طريق إحصائيات شركة الإيداع و المقاصة التونسية " STICODEVAM "
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها إحصائيات شركة الإيداع و المقاصة التونسية " STICODEVAM " .

6. تاريخ توفّر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
 7. القيمة المستهدفة للمؤشر : أكثر من 40%
 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

قراءة في نتائج المؤشر

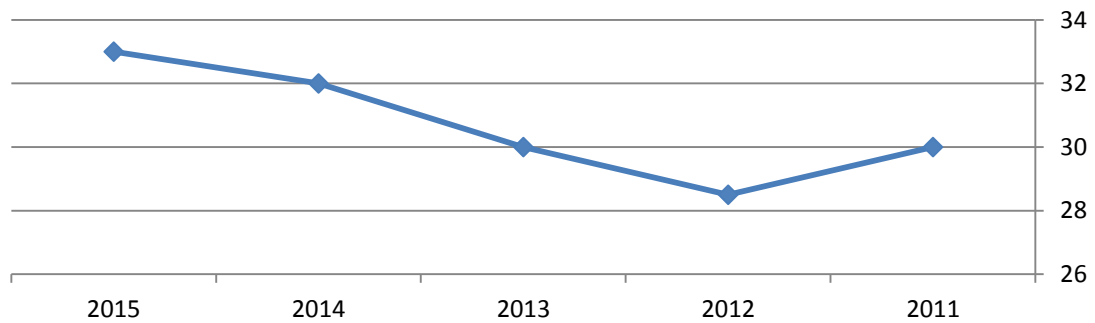
2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2014	2013	2012		
30	30	30	18	20.4	28.5	30	%	حجم التداول في السوق الثانوية

3. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفض حجم تداول رفاع الخزينة بالسوق الثانوية بداية من سنة 2012 ويرجع ذلك إلى الركود الذي شهدته السوق المالية المحلية على إثر الظروف الإستثنائية التي مرت بها البلاد والتي تواصلت تداعياتها إلى سنة 2014 حيث تقلص حجم تداول سندات الدولة على السوق الثانوية ويمكن تفسير ذلك إلى ان الدولة لجأت إلى الإكتتاب الوطني عوضا عن إصدار سندات طيلة فترة الإكتتاب.

4. رسم بياني لتطور المؤشر:

حجم التداول على السوق الثانوية



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تفعيل آلية إعادة الشراء للأوراق المالية و التجارية لتعزيز عمق السوق النقدية و تطوير السوق الثانوية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 3-4-5
تسمية المؤشر: 3.4.5: عدد النقاط على منحني نسب الفائدة
تاريخ تحيين المؤشر: نوفمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
4. تعريف المؤشر: إرساء منحني مرجعي لنسب الفائدة بالسوق الرقاعية من خلال متابعة عدد خطوط رقاع الخزينة حسب الأجل المستعملة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مبلغ التداول بالسوق الثانوية على حجم رقاع الخزينة الباقي سدادها.
2. وحدة المؤشر: عدد النقاط
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسب الفائدة على مناقصات رقاع الخزينة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات عن طريق منظومة لانجاز مناقصات رقاع الخزينة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة لانجاز مناقصات رقاع الخزينة .
6. تاريخ توفر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : أكثر من 7نقاط
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

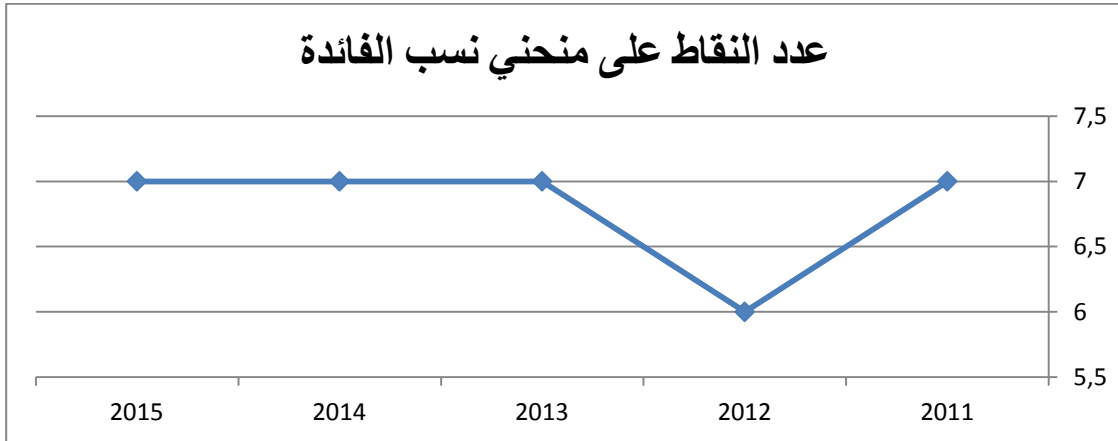
قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
≥7	≥7	≥7	7	7	6	7	%	عدد النقاط على منحنى نسب الفائدة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

فتح خطوط جديدة للاصدار مع التصرف في مخاطر اعادة التمويل

5. تحديد أهم النقصانص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

فتح خطوط جديدة للاصدار مع التصرف في مخاطر اعادة التمويل

6. تحديد أهم النقصانص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

2014

برنامج عدد 6 : القيادة والمساندة

برنامج " القيادة والمساندة "

رئيس البرنامج: السيد الهادي دمق الكاتب العام لوزارة الإقتصاد والمالية تم تعيينه بداية من 23 جانفي 2012 إلى اليوم ويتولى مهمة رئيس البرنامج.

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

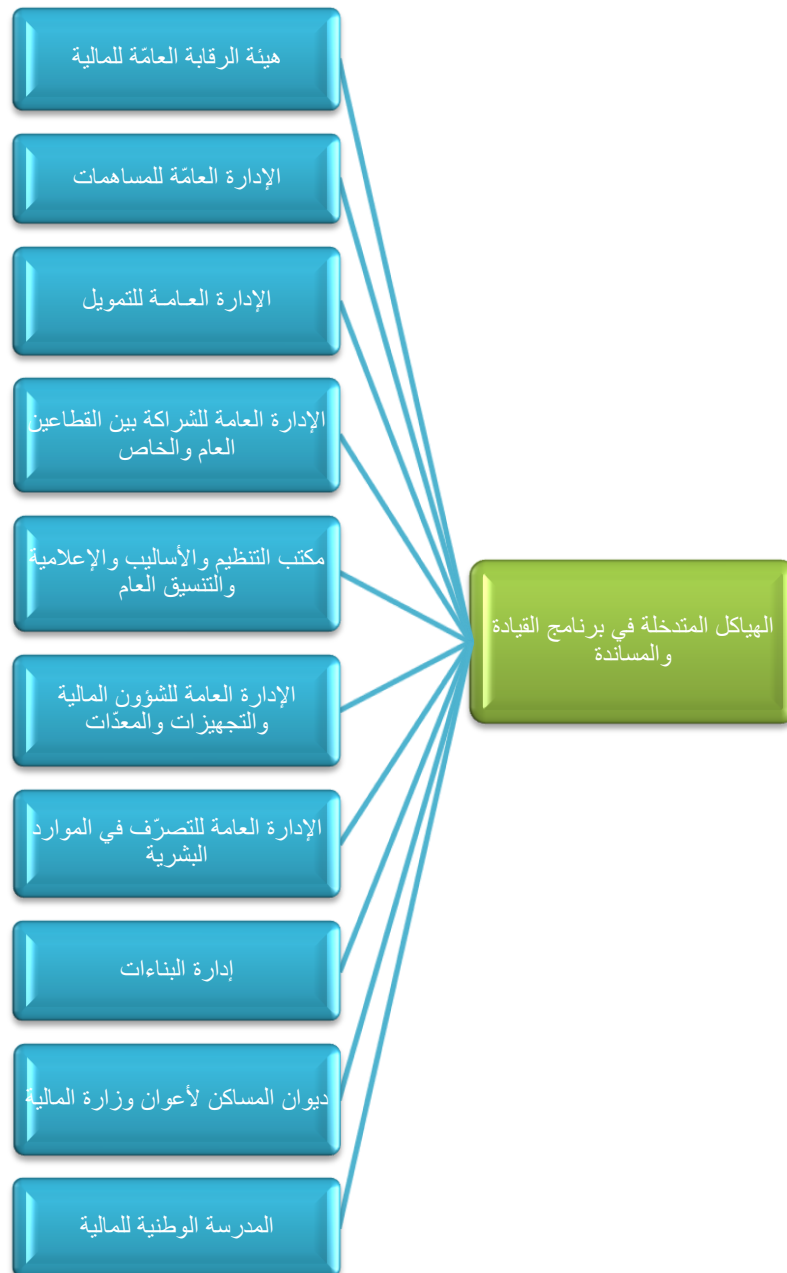
1.1- تقديم البرنامج:

يتكوّن برنامج القيادة والمساندة من الإدارات والإدارات العامّة التالية:

- هيئة الرقابة العامّة للمالية.
- الإدارة العامّة للمساهمات.
- الإدارة العامّة للتمويل.
- الإدارة العامّة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مكتب التنظيم والأساليب والإعلامية والتنسيق العام.
- الإدارة العامّة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدّات.
- الإدارة العامّة للتصرّف في الموارد البشرية.
- إدارة البناءات.
- ديوان المساكن لأعوان وزارة المالية.
- المدرسة الوطنية للمالية.

يضمّ هذا البرنامج الإدارة والهيكل التي تتولى القيام بمهام الدعم المادي والتنظيمي لمختلف البرامج الخصوصية والإدارات العامة التي يندرج نشاطها في إطار إعداد الدراسات وتقديم المعطيات لتوضيح الرؤيا ومساندة أخذ القرار في المجالات ذات العلاقة بالمالية العمومية.

1-2 خارطة البرنامج:



1-3- إستراتيجية البرنامج:

يمثل التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية من أبرز الخدمات التي يؤمنها برنامج القيادة والمساندة لمختلف البرامج وتشمل هذه الخدمات، الإندابات، التصرف في المسيرة المهنية للأعوان، التكوين، الإحالة على التقاعد والنهوض بالجانب الإجتماعي الدعم المادي واللوجستي ومساندة البرامج الأخرى وذلك بتأمين الخدمات المتعلقة بالجانب المالي في تنفيذ الميزانية، وإنجاز المشاريع.

تعدّ الشؤون المالية والتجهيزات والمعدات مشروع ميزانية الوزارة بالتنسيق مع مختلف هيكلها وذلك بتجميع كل الطلبات ودراستها ومناقشتها بالنظر إلى الأهداف المرسومة لتحقيق أهداف برامجها وذلك حسب حاجياتها الضرورية والمتأكدة. كما تسهر على حسن تنفيذ ميزانية الوزارة بالحرص على تقادي كل تأخير في طلبات فتح الإعتمادات مع السعي تمكين مصالح الميزانية من مؤيدات النفقات، التأشير على إقتراحات التعهد بالنفقات بالتقيّد بالترتيب والإجراءات المتعلقة بمراقبة المصاريف العمومية والسهر على إرفاق إقتراحات التعهد بكافة الوثائق المثبتة للنفقات، إعداد التقارير والجدول الدورية لمتابعة تنفيذ ميزانية الوزارة للوقوف على الحاجيات إلى موفى السنة ومدى تقاربها مع التقديرات وعند الإقتضاء إعادة النظر في النفقات المبرمجة بالميزانية في صورة تأكد نفقات أخرى أو طلب إعتمادات تكميلية.

ولأهمية هاته الجوانب في سير نشاط البرامج الخصوصية ولمواكبة الجهود الرامية إلى تحسين الأداء في الميادين التقنية إرتكزت خطة البرنامج على تحسين نسبة التأطير والتحفيز وإعتماد آليات ومعايير أساسها الحوكمة الرشيدة في تنفيذ الميزانية ومتابعة وتقييم إنجاز الميزانية وفقا للتوقعات.

كما سيساهم برنامج القيادة والمساندة من خلال أعمال هيئة الرقابة العامة للمالية في المحافظة على سلامة التصرف في الأموال العمومية وفي حسن توظيف

موارد الميزانية. مما سيؤدي إلى تحقيق أهمّ توجهات قطاع المالية العمومية التي ترمي بالخصوص إلى الحفاظ على سلامة التوازنات المالية بتركيز النجاعة والشفافية.

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة

1.2 - تحسين التصرف في الموارد البشرية.

2. 2- تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق.

3.2- تحسين التصرف في ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية.

ترتكز خطة الوزارة في التصرف في الموارد البشرية على تحسين نسبة التأطير من خلال التركيز على إنتداب الأعوان الإداريين من الصّنف أ1 ، أ2 وأ3 والمهندسين والتقنيين إلى جانب الإعتماد على مبدأ الترقية لتحفيز الأعوان بالوزارة للرفع من مردودية العمل الإداري والرفي بجودته بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق التوجّهات الوطنيّة في هذا المجال إلى جانب الإرتقاء بالجانب الإجتماعي لأعوان الوزارة والذي يعتبر من بين الجوانب الهامة التي من شأنها أن تحفّز الأعوان وتعمّق إنتمائهم إلى مؤسستهم الشغلية .

والهدف الذي يرمي إلى تحقيقه ديوان المساكن لأعوان وزارة المالية هو تمكين أكبر عدد ممكن من أعوان وزارة المالية من مساكن (على سبيل الكراء أو الشراء) بأسعار تقلّ عن أسعار السوق في هذا المجال وهو ما من شأنه أن يحفّز العون العمومي ويدعوه إلى مزيد البذل والعطاء لفائدة الوزارة نظرا للامتيازات المالية والاجتماعية التي توفرها الإدارة في هذا المجال.

أمّا في مجال الشؤون المالية والتجهيزات والمعدات ستسهر الوزارة على تحسين جودة الخدمات المسجاة من خلال تطوير أساليب عمل الإدارة وتبسيط إجراءاتها وذلك لتمكين كافة البرامج من حسن انجاز مهامها واعتماد تكنولوجيات الاتصال الحديثة بغاية الحرص على حسن التصرف في النفقات العمومية إذ أنّ بالرغم من التطورات الحاصلة على مستوى هيكلية الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدّات في التصرف والتعديلات التي أدخلت على مجالات نشاطها ودعم اللامركزية و تأدية النفقات العمومية، لا تزال تواجه تحديات من أهمها:

- 7- تداخل في المهام والمسؤوليات بخصوص التخطيط والبرمجة والانجاز والمتابعة والتقييم في المواضيع المتعلقة بمتابعة تنفيذ ميزانية الوزارة
- 8- عدم وجود نظم معلوماتية مندمجة ومتكاملة صلب الوزارة للتقليص من الإجراءات الإدارية المعقدة والمطولة والمتعلقة بانجاز ومتابعة وتقييم تنفيذ ميزانية الوزارة
- 9- عدم الاستجابة إلى حاجيات الإدارات من معدات وتجهيزات مما يعرقل حسن سير عمل مختلف الهياكل الإدارية الراجعة لوزارة المالية.

2-1 : الهدف الأول: تحسين التصرف في الموارد البشرية:

2-1-1: تقديم الهدف:

لقد تمّ ضبط هدف البرنامج بالنظر إلى أهمية التصرف الرشيد والحديث للموارد البشرية مع ضمان حسن سير العمل الإداري وهو ما يتطلب تطوير الكفاءات والمهارات لأعاون وزارة المالية إلى جانب البحث عن الطرق والأساليب الحديثة

للرقي بالعمل الإداري . (ولتقييم مدى توفقنا في تحقيق هذا الهدف تمّ تحديد خمس (5) مؤشرات لقياس الأداء مضبوطة كالآتي):

المؤشر 1: نسبة الإنتدابات المنجزة في الآجال.	الهدف: تحسين التصرف في الموارد البشرية
المؤشر 2: عدد الأعوان الذين وقعت ترقيتهم بالنسبة للعدد الجملي للأعوان المتوفرة فيهم شروط الترقية. المؤشر الفرعي 1: نسبة انجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال	
المؤشر 3: نسبة انجاز مخطط التكوين لصالح أعوان وزارة المالية.	
المؤشر 4: آجال معالجة الملفات المتعلقة بالتقاعد.	
المؤشر 5: الترفيع في عدد المساكن المقتنية لفائدة أعوان المالية.	

2.1.2 : مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج والقطاع.

3.1.2 : مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشر 1 : نسبة الإنتدابات المنجزة في الآجال

يدلّ هذا المؤشر على تطوّر نسبة الإنتدابات المنجزة في الآجال وهو ما يمثّل خير دليل على قدرة الإدارة على الاستجابة لحاجيات الهياكل المعنية وتوفير ما يلزمها من موارد بشرية ضامنة لحسن سير العمل الإداري وقادرة على الرقي به وتطويره عملا بمبدأ استمرارية المرفق العمومي وعدم تعطيل العمل الإداري.

المؤشّر 2 : عدد الأعوان الذين وقعت ترقيتهم بالنسبة للعدد الجملي للأعوان المتوفرة فيهم شروط الترقية

إنّ الغاية من هذا المؤشّر هو إبراز العمل على تطوير كفاءات وتكوين أعوان وزارة الماليّة من إطارات وعملة بجميع أصنافهم كلّ حسب مجال عمله وذلك لإضفاء النّجاعة والمردودية على العمل الموكول لهم وبذلك تحسين التصرف في الموارد البشريّة من موقعهم.

كما أنّ الترفيع في عدد الأعوان الذين وقعت ترقيتهم من شأنه أن يحقّق عدد الخطط المراد تسديدها وهو ما يضمن إستمراريّة العمل الإداري.

و اعتماد هذا المؤشّر له علاقة وطيدة بالتكوين المعتمد والإعداد للمناظرات المجرّة للترقيّة إذ يمكّننا ذلك من تقييم هذه المناظرات ومدى قدرتها على تمكين المعنيين بالأمر من الإستعداد لاجتياز هذه المناظرات والنّجاح فيها.

وسيمكّن هذا المؤشّر من تقييم مدى نجاعة الدورات التكوينية المنجزة خارج نطاق المناظرات والتي من شأنها أن ترفع من مستوى الأعوان ومن مهاراتهم وكفاءاتهم الأمر الذي سيضفي نقلة نوعيّة على التصرف في الموارد البشريّة وفق مقتضيات التصرف الحديث. وفي هذا المجال نشير إلى اعتماد مؤشّر فرعي ثاني يتمثّل في:

المؤشّر الفرعي 1: نسبة إنجاز الخطط المخصّصة للترقية في الآجال

تمّ اختيار هذا المؤشّر لكون الترقية في حدّ ذاتها لا يمكن أن تحقّق الهدف المرجو منها وهو تحفيز العون العمومي والترفيع في مردوريّة أن لم تكن هذه الترقية منجزة في الآجال، إذ يلاحظ في هذا المجال إحساس بعض أعوان وزارة المالية بالكبت وعدم تفهم الإدارة لمشاكلهم عندما يقع التمديد في آجال التصريح بنتائج المناظرة الداخلية للترقية التي تتعدّى في بعض الأحيان وبالنسبة لبعض الرتب الست أشهر لذا رأت الإدارة من الجدير العمل على تحسين هذا المؤشّر

والبحث عن الآليات الكفيلة لتقليص لآجال التصريح بالنتائج وبالتالي انجاز هذه الترقيات في غضون الست أشهر التي تلي المصادقة عليها بالميزانية.

المؤشر 3: نسبة انجاز مخطط التكوين لصالح أعوان وزارة المالية:

الهدف من هذا المؤشر هو دفع الإدارة إلى تحسين نسب إنجاز المخطط السنوي للتكوين سنة بعد سنة وتطوير المخطط بحيث يمكن أن يستجيب لتطلعات المتكويين ولحاجيات الإدارة من التكوين وللتطورات التي تشهدها التشريعات والبرامج والتي من المفروض أن تواكبها برامج التكوين السنوية.

المؤشر 4: آجال معالجة الملفات المتعلقة بالتقاعد:

تم اختيار هذا المؤشر لقياس مدى توصل الإدارة إلى تحسين التصرف في الموارد البشرية لما للآجال في ملفات الإحالة على التقاعد من أهمية نظرا للطابع المعيشي للمنحة التي سيتقاضاها العون غداة إحالته على التقاعد والبحث عن الإجراءات التي يمكن اعتمادها حتى يتم غلق ملف المحال على التقاعد ست أشهر قبل إحالته على التقاعد نظرا وانه في الوقت الحاضر فإن ملفات الإحالة على التقاعد تبقى بصدد الإنجاز بعد تاريخ هذه الإحالة.

المؤشر 5: الترفيع في عدد المساكن المقتنية لفائدة أعوان وزارة المالية.

تم اعتماد هذا المؤشر لمعرفة مدى توصل الإدارة إلى تمكين أعوانها من امتيازات اجتماعية ومالية من شأنها أن تعمق من شعور الإنتماء إلى الإدارة إضافة إلى تحفيزهم والترفييع من مردوديتهم فالهدف من اعتماد هذا المؤشر هو البحث عن الآليات الكفيلة التي من شأنها أن تمكن ديوان مساكن أعوان وزارة المالية من اقتناء مساكن لفائدة أعوان الوزارة وذلك علو وجه الكراء أو البيع مثال ذلك عن طريق التوسط لدى الباعثين العقاريين العموميين والخواص والبحث عن إمكانية الحصول على قروض من المؤسسات البنكية ذات قيمة منخفضة قصد شراء او بناء مساكن لفائدة أعوان وزارة المالية.

تقديرات			ق.م	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011		
72	65	60	90	5	30	30	%	المؤشر : نسبة الانتدابات المنجزة في الأجل
90	85	80	70	60	60	45	%	المؤشر : نسبة انجاز الخطط المخصصة للترقية في الأجل
100	95	90	80	70	60	50	%	المؤشر : نسبة انجاز مخطط التكوين لصالح أعوان وزارة المالية
أفريل	ماي	جوان	جويلية	أكتوبر	أوت	أوت	الشهر	المؤشر: آجال معالجة الملفات المتعلقة بالتقاعد

2.2- الهدف الثاني: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية:

2.2-1 تقديم الهدف:

لقد تم ضبط هذا الهدف بالنظر إلى أهمية التصرف الرشيد والحديث للموارد المادية ضمانا لحسن سير العمل الإداري وهو ما يتطلب إعادة النظر في طرق وأساليب وإجراءات التصرف المالي للوزارة وفق معايير تخدم مصلحة الإدارة وتمكنها من أداء مهامها على الوجه المطلوب.

ولتقييم مدى توفقنا في تحقيق هذا الهدف تم تحديد ستة (4) مؤشرات لقيس الأداء ومؤشرين فرعيين (2) مضبوطين كالاتي:

<p>المؤشر 1: آجال فتح وتحويل الإعتمادات.</p> <p>*المؤشر 1.2: آجال فتح الاعتمادات.</p> <p>*المؤشر 2.2: آجال تحويل الاعتمادات</p>	<p>الهدف: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية</p>
<p>المؤشر 2: نسبة تنفيذ طلبات التزود المعدات للهيكل المركزية</p>	
<p>المؤشر 3: آجال إعداد وتنفيذ الصفقات</p>	
<p>المؤشر 4: نسبة تنفيذ دراسة المشاريع ذات الصبغة الوزارية المتعلقة بالبناءات</p>	

وستعمل الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات على دراسة وتوحي أساليب جديدة وطرق عمل مستحدثة والتنسيق مع مختلف هيكل الوزارة حتى تتوصل إلى إنجاز 99% من فتح وتحويل الاعتمادات في الآجال المحددة أي التقليل من آجال دراسة الملفات المتعلقة بطلب فتح وتحويل الاعتمادات في أجل لا يتعدى 10 أيام من تاريخ طلب الاعتمادات إلى جانب التنسيق مع جميع الأطراف المعنية بما في ذلك الهيكل التابعة لوزارة المالية حتى تضبط طلباتها من الموارد المالية في الآجال المضبوطة ضمن قانون المالية.

وستسعى الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات إلى حسن التصرف في التجهيزات والمعدات التابعة لها وذلك:

- بإبرام و تنفيذ الصفقات العمومية المرسمة بقانون المالية خلال السداسي الأول من السنة.

- إصدار طلبات التزود اليدوية حال توصل الإدارة بحاجيات مختلف الهيكل في أقرب الآجال وذلك لحسن سير العمل.

أمّا فيما يتعلّق بدراسات وتنفيذ أشغال المشاريع الجديدة والمتواصلة التابعة للوزارة: ستسعى الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات إلى التنسيق مع إدارة البناءات لاستكمال ملفات المشاريع والبرامج وذلك قصد تيسير انجازها في اقرب الآجال ويتطلب تحقيق هذا وضع جملة من الإجراءات و تحديد المسؤوليات ووضع آليات عمل تمكّن خاصّة من تداول وتبادل المعلومات بين جميع الأطراف المذكورة أعلاه.

2.2-2: مرجع الهدف:

ينتزل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج والقطاع

3.2.2: مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشر 1: آجال فتح وتحويل الاعتمادات

يبرز هذا المؤشر تطوّر دراسة طلبات فتح الاعتمادات و تحويلها في الآجال وهو ما يمثّل خير دليل على قدرة الإدارة على الاستجابة لحاجيات الهياكل المعنيّة وتوفير ما يلزمها من اعتمادات ضامنة لحسن سير العمل الإداري وقادرة على الرّقي به وتطويره عملاً بمبدأ استمرارية المرفق العمومي وعدم تعطيل العمل الإداري.

المؤشر الفرعي 1.2 : آجال فتح الإعتمادات:

يسعى هذا المؤشر الفرعي إلى تقليص من المدة المخصصة لدراسة مطالب فتح الاعتمادات وذلك استناداً على تقديم المؤيدات الضرورية كاملة ومن ذلك مراسلة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية وزارة المالية لفتح الاعتمادات

المؤشر الفرعي 2.2 : آجال تحويل الاعتمادات:

يسعى هذا المؤشر الفرعي إلى تقليص من المدة المخصصة لتفويض أو تحويل الاعتمادات ويتم ذلك مباشرة اثر تأشير الهيئة العامة للتصرف في ميزانية وزارة الدولة على قرارات فتح الاعتمادات.

المؤشر 2 : نسبة تنفيذ طلبات التزود بالمعدات للهيكل المركزية:

يهدف المؤشر إلى احتساب نسبة تنفيذ طلبات التزود اليدوية للهيكل المركزية (المعدات الإعلامية والأثاث ووسائل النقل) خلال 4 أسابيع مقارنة بالعدد الجملي في السنة المطلوبة من طرف المصالح المركزية

المؤشر 3: آجال إعداد وتنفيذ الصفقات:

من خلال هذا المؤشر تستطيع الإدارة العامة للشؤون المالية أن تحصر المعدل العام للآجال الإدارية التي تتطلبها عملية تنفيذ الصفقات بعد إبرامها وذلك حتى يتسنى لنا الانجاز الفعلي للنفقات المبرمجة في آجال محددة.

المؤشر 4: نسبة تنفيذ دراسة المشاريع ذات الصبغة الوزارية المتعلقة بالبناءات :

يهدف المؤشر إلى دراسة وانجاز أشغال المشاريع ذات الصبغة الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة المالية في الآجال المحددة والمقدرة من طرف إدارة البناءات .

كما تجدر الإشارة إلى أن بلوغ المؤشر المنشود(100%) يمكن من صرف النفقات المبرمجة في الميزانية.

المؤشر 5: دورية عملية الصيانة

يهدف هذا المؤشر إلى تقليص عدد عمليات الصيانة لنفس المقر، وقد قدرت إدارة البناءات العدد المنشود للمؤشر ب3 سنوات منذ تاريخ استلام الأشغال دون التدخل للقيام بعملية صيانة أخرى في نفس المقر .

تقديرات			ق.م 2014	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2017	2016	2015		2013	2012	2011		

11	12	17	28	34	31	32	يوم	المؤشر: آجال فتح وتحويل الإعتمادات
95	95	90	87.2			80	%	المؤشر: نسبة تنفيذ طلبات التزود بالمعدات للهيكل المركزي
6	6	7	8	9	10	12	شهر	المؤشر: آجال إعداد وتنفيذ الصفقات
95	95	90	85	84	70	80	%	المؤشر: نسبة تنفيذ دراسة المشاريع ذات الصبغة الوزارية المتعلقة بالبناءات

الهدف الثالث: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية:

2-3-1 : تقديم الهدف:

تتجز مهمّات المراقبة طبقاً للبرنامج السنوي الذي تعدّه الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية والذي يصادق عليه الوزير المكلف بالمالية، كما يمكن للوزير المكلف بالمالية أن يأذن عند الاقتضاء بمهمات مراقبة غير مقرّرة بالبرنامج السنوي. كما تحرص الهيئة على إنجاز مهمّاتها طبقاً للمعايير الدوليّة للمراجعة و التدقيق.

وتتولى الهيئة سنويّاً، إنجاز أكثر من 60 مهمّة مراقبة و تدقيق حسابات، و يمكن تبويب مهمّات الرقابة حسب طبيعة الهياكل والمصالح.

و تهدف الهيئة في إطار التصرف في الميزانية حسب الأهداف إلى تحسين قدرة أدائها في مجال الرقابة والتدقيق ويقضي قياس تحسين قدرة أداء أعمال الرقابة والتدقيق صلب هيئة الرقابة العامّة للماليّة الاعتماد على مجموعة من المؤشّرات القابلة للاحتساب و التحليل والدراسة.

2.3.2: مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج والقطاع.

3.3.2 : مبررات اعتماد المؤشرات:

- في هذا الإطار، تم اعتماد المؤشرات التالية:
- نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة.
- نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز المهمات المطلوبة من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي.
- نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله إلى الممول الأجنبي في الآجال المنصوص عليها ضمن إتفاقيات القروض.
- تم إعتماد المؤشرات المذكورة والتي تمكن الهيئة من تقييم:
- إنجاز المهمات المدرجة ضمن برنامجها السنوي المصادق عليه من طرف وزير الإقتصاد و المالية،
- إنجاز المهمات غير المدرجة ضمن برنامجها السنوي و التي كلفت الهيئة بالقيام بها بناء على مطالب من مختلف هيكل الدولة،
- مدى احترام الهيئة لالتزاماتها بخصوص آجال إرسال التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المنصوص عليها ضمن اتفاقيات القروض.

و سيتم بلوغ الهدف عبر تجسيم النتائج المنتظرة المتعلقة به من خلال:

- التخطيط و التوزيع الزمني المحكم لمهمات المراقبة و التدقيق.
- التحكم في آجال أعمال التفقد و التدقيق على مستوى مختلف مراحل الإنجاز (مراقبة ميدانية، إعداد التقرير الأولي و النهائي....

مؤشرات قيس أداء	الوحدة	إنجازات	تقديرات
-----------------	--------	---------	---------

الهدف	2011	2012	2013	ق.م	2015	2016	2017
				2014			
المؤشر 1: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	%70	%80	%90	%90
المؤشر 2: نسبة استجابة الهيئة لإنجاز المهمات المطلوبة من قبل الوزراء أو المسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	20%	25%	25%	25%
المؤشر 3: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله إلى الممول الأجنبي في الآجال المنصوص عليها ضمن إتفاقيات القروض	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	%80	%90	%90	%90

2-2- تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2015	المؤشرات	الأهداف
	<p>د الوثائق والمؤيدات المطلوبة لفتح الإعتمادات مع مختلف المتدخلين (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة والإدارة العامة للشؤون المالية).</p> <p>يق بين مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة محددة لفتح الإعتمادات.</p> <p>وة إلى تطوير منظومة أدب لتشمل طلبات فتح الإعتمادات وتصبح عملية دراسة المطالب عن طريق المنظومة وذلك تقليصا في الآجال.</p>	17	المؤشر: آجال فتح وتحويل الإعتمادات	
	<p>القيام بعملية الجرد الدورية وتحيين إستغلال نتائج الجرد.</p> <p>المتابعة الشهرية لتنفيذ طلبات التزود لكل هيكل مركزي بالوزارة فيما يتعلق بكل من المعدات الإعلامية وصيانة الأثاث والمعدات وصيانة وسائل النقل ولوازم المكاتب.</p>	90	المؤشر: نسبة تنفيذ طلبات التزود للهيكل المركزية	الهدف 2: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية
	<p>تحديد آجال مضبوطة للجان الصفقات (لجنة الفرز الفني ولجنة التصريح بالنتائج المنوطة بعهدتها).</p> <p>دعوة اللجان المعنية بالنتائج القيام بالثبوت والإمضاء على محضر جلسة الصفقة في أسرع الآجال (3ايام).</p> <p>الهدف الرئيسي من هذا المؤشر أن تتم كافة الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الصفقات الخاصة بالسداسي الأول من السنة المالية المعنية.</p>	7	المؤشر: آجال اعداد وتنفيذ الصفقات	

	<p>إعداد رزنامة آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة الإقتصاد والمالية.</p> <p>إدراج برمجة المشاريع الوزارية بميزانية الوزارة ضمن جدول أعمال اللجنة الفنية للبناءات بوزارة الإقتصاد والمالية قصد دراسة إمكانية إنجاز هذه المشاريع من عدمها على المستوى الفني.</p> <p>توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع وزاري قبل برمجته بالميزانية تقاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع.</p>		<p>المؤشر : نسبة تنفيذ</p> <p>دراسة المشاريع ذات الصبغة الوزارية المتعلقة بالبناءات</p>
--	--	--	---

الهدف:3

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2015	المؤشرات	الأهداف
	التنسيق مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وهيئات الرقابة الأخرى في برمجة مهمات التفقّد والتدقيق.	8	المؤشر 1 : نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخّل الهيئة	هدف 3: حسين أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق
	إعداد من قبل فريق الرقابة مذكرة تحوصل نتائج التشخيص للإدارة أو الهيكل موضوع الرقابة وتتضمّن ابرز المحاور المقترح أن تشملها أعمال التفقّد، تقع المصادق عليها من قبل وزير الإقتصاد والمالية أو رئيس الهيئة. تحسين دورية إجتماعات متابعة تقدم إنجاز المهمات بين رئيس الهيئة أو الدائرة والفريق المكلف بالمراقبة. إعداد مسودة التقرير الأولي لمهمة التفقّد قبل إنتهاء أعمال الرقابة الميدانية.	25	المؤشر 2: نسبة استجابة الهيئة لإنجاز المهمات المطلوبة من قبل هياكل أخرى خارج إطار البرنامج السنوي	
	إرسال كل بداية سنة مكاتيب رسمية إلى الوزارات المشرفة على التصرف في المشاريع لدعوتها لإرسال القوائم المالية للسنة السابقة في أجل محدّدة. تكليف نفس الفريق المدقق لحسابات المشاريع ضمانا للإستمرارية والنجاحة والتحكّم في الأجال. منح أجل أقصاه سبعة (07) أيام للإجابة عن الملاحظات الأولية المسجّلة وإعلام الوحدات المشرفة على التصرف في المشاريع بأنّه بعد هذا الأجل، يعتبر التقرير نهائيا ويوجّه إلى الإدارات المعنية للإعلام والمتابعة وكذلك إلى الجهة الممولة.	90	المؤشر 3: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسلة إلى الممول الأجنبي في الأجال المنصوص عليها ضمن إتفاقيات القروض	

3- نفقات برنامج: القيادة المساندة

3-1- ميزانية برنامج الدعم والمساندة حسب نوعية النفقة (اعتمادات الدفع) :

بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج الدعم والمساندة لسنة 2015 329361 ألف دينار مقابل 522241 ألف دينار خلال سنة 2014.

وتتوزع ميزانية البرنامج حسب نوعية النفقة كما يلي:

ميزانية برنامج الدعم والمساندة حسب نوعية النفقة

الوحدة ألف دينار

بيان البرنامج	إنجازات 2013	تقديرات 2015		قانون المالية 2014		نسبة التطور (2015-2014) النسبة (%) (1) - (2) / (1)
		اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	2014 -1	المبلغ (2) - (1)	
العنوان الأول : نفقات التصرف	15 787	26 582	26 582	20 915	5 345	26%
التأجير العمومي	13 639	21 740	21 740	16 710	5 031	30%
وسائل المصالح	2 148	3 195	3 195	2 536	269	11%
التدخل العمومي	0	1 647	1 647	1 669	45	3%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	4 500	302 794	302 794	651 327	-198 533	-99%
الإستثمارات المباشرة	0	794	794	527	152	29%
على الموارد العامة للميزانية	0	794	794	527	152	29%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0					
التمويل العمومي	4 500	302 000	302 000	650 800	-198 800	-100%
على الموارد العامة للميزانية	4 500	302 000	302 000	650 800	-198 800	-100%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0				0	
صناديق الخزينة					0	
مجموع البرنامج	20 287	329 794	329 794	522 241	192 865	36.93%

3-3 النفقات على المدى المتوسط لبرنامج الدعم والمساندة حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

ستقدر جملة نفقات برنامج القيادة و المساندة لسنة 2015 ب 302794 ألف دينار مقابل 46927 ألف دينار لسنة 2016 و 57955 ألف دينار بالنسبة لسنة 2017

و تقدر بالتالي نسبة التقلص لنفقات برنامج القيادة و المساندة لسنة 2016 ب77.68% مقارنة ب2015.

يبين الجدول الموالي نفقات برنامج القيادة و المساندة بالنسبة لسنوات 2016,2015 و 2017.

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات			قانون المالية	تقديرات		
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
	إ.ن.م.م	إ.ن.م.م	إ.ن.م.م	إ.ن.م.م	إ.ن.م.م	إ.ن.م.م	إ.ن.م.م
نفقات التصرف	9 318	16 087	15 787	20 915	26 582	27 063	27 822
1 - التاجير العمومي	5 030	10 930	13 639	16 710	21 740	22 050	22 500
- على الموارد العامة للميزانية	5 030	10 930	13 639	15 710	20 740	22 050	22 500
- على الموارد الذاتية للمؤسسات				1 000			
- على موارد صناديق الخزينة							
2 - وسائل المصالح	2 184	2 744	2 148	2 536	3 195	3 242	3 382
- على الموارد العامة للميزانية	2 184	2 744	2 148	2 136	2 805		
- على الموارد الذاتية للمؤسسات				400	390		
- على موارد صناديق الخزينة							
3 - التدخل العمومي	2 104	2 413	0	1 669	1 647	1 772	1 940
- على الموارد العامة للميزانية	2 104	2 413		1 669	1 647	1 772	1 940
- على الموارد الذاتية للمؤسسات							
- على موارد صناديق الخزينة							
نفقات التنمية	65 107	5 371	4 500	65 132	302 794	198 64	30 133
1 - الاستثمارات المباشرة	7 097	1 301		527	794	17 364	27 433
- على الموارد العامة للميزانية	7 097	1 301		527	794	17 364	27 433
- على الموارد الذاتية للمؤسسات							
- على موارد صناديق الخزينة							
- على موارد القروض الخارجية							
- الموظفة على موارد الهبات							
2 - التمويل العمومي	58 010	4 070	4 500	65 080	302 000	2 500	2 700
- على الموارد العامة للميزانية	58 010	4 070	4 500	65 080	302 000	2 500	2 700
- على الموارد الذاتية للمؤسسات							
- على موارد صناديق الخزينة							
- على موارد القروض الخارجية							
- الموظفة على موارد الهبات							
مجموع البرنامج 6	74 425	21 458	20 287	67 224	329 376	46 927	57 955

4-بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج "القيادة والمساندة"

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 6-1-1

تسمية المؤشر: نسبة الانتدابات المنجزة في الآجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)
تاريخ تحيين المؤشر: 01 ماي 2014

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساعدة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: يعتمد هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الإدارة على الاستجابة إلى حاجيات كافة هيكل وزارة الاقتصاد والمالية من موارد بشرية ضمانا لحسن سير العمل الإداري وذلك بالرجوع إلى مختلف الانتدابات المنجزة سواء كانت بالمناظرات الخارجية أو من خرجي مدارس التكوين (المدرسة الوطنية للإدارة، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر) استنادا إلى ما تم المصادقة عليه بقانون المالية للسنة المعنية و ما تم تحديده بقرار ضبط الخطط المتعلقة بالانتدابات، فالمقصود بإنجاز الانتدابات في الآجال هو التوصل إلى انتداب كافة الخطط المرخص فيها بقانون المالية خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية بدءا من فتح المناظرة وتنظيمها مروراً بجميع الإجراءات المتعلقة بالانتداب (تجميع الوثائق المطلوبة، الحصول على المعرف الوحيد) وصولاً إلى تعيين المنتدب بالإدارة المعنية وفقاً للحاجيات التي تم التعبير عنها.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الانتدابات المنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية / عدد الانتدابات المصادق عليها بقانون المالية للسنة المالية المعنية
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - طريقة تجميع البيانات و المعطيات: مصدر إداري: إحصائيات تتعلق بالانتدابات المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه بقانون المالية
 - المصلحة أو الإدارة المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية: الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية (إدارة الانتدابات)
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الرجوع إلى قانون المالية للسنة المعنية ومختلف التقارير ومحاضر الجلسات والإحصائيات إضافة إلى نتائج المناظرات النهائية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري

6. تاريخ توفّر المؤشر : آخر السنة المالية المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 60 % سنة 2015 / 90% سنة 2017
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الانتدابات

III - قراءة في نتائج المؤشر

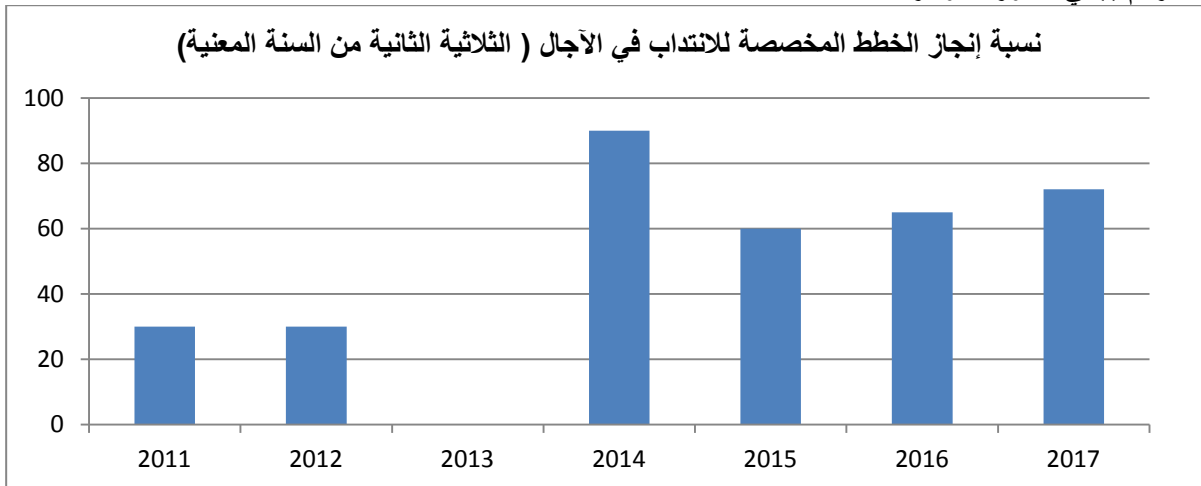
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
72	65	60	90	0	30	30	%	نسبة الانتدابات المنجزة في الآجال

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- نسبة الانتدابات المنجزة في الآجال أي خلال السداسية الثانية من سنة 2013 ستساوي 0 % نظرا لتكفل الإدارة بإنجاز الانتدابات المبرمجة بعنوان سنة 2012 التي لم يصدر الأمر المتعلق بتحديد الإجراءات المتعلقة بها إلا في جانفي 2013 مما سيؤد تأخيرا في إنجاز الانتدابات المخصصة لسنة 2012.
- بالنسبة للانتدابات المصادق عليها بقانون المالية لسنة 2013 ونظرا لتعدّي الخطط المخصصة للانتداب جرحي الثورة والعفو العام بعنوان سنة 2012 والذي تولّد عنه استعمال الخطط المبرمجة بعنوان سنة 2013 فإن الخطط المتبقية سيتم إنجازها سنة 2014.
- بالنسبة للانتدابات المصادق عليها بقانون المالية لسنة 2014 فإنها ستخصّص جلها للانتداب خزيجي مراحل التكوين وهو ما يفسّر نسبة الإنجاز المرتفعة نظرا وأن تواريخ التخرّج معلوم بصفة مسبقة (الثلاثية الثانية والثالثة من السنة المعنية)
- بالنسبة لتقديرات 2015-2016-2017 فإنه تمّ برمجة تنظيم مناظرات خارجية للانتداب سيتم خلالها اعتماد أسلوب جديد في العمل من شأنه أن يمكّننا من إنجاز الانتدابات المبرمجة في الآجال المضبوطة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تركيز مقومات التصرف التقديري أو ما يمكن التعبير عنه بالانتداب الرشيد: إن التصرف التقديري في الانتدابات له وجهان أحده كمي من خلال التحديد المسبق للحاجيات أما الوجه الثاني فهو ذو طابع كفي يتمثل في التحديد المسبق للمعايير الخاصة بمركز العمل. وفي الجانب المتعلق بالطابع الكمي للانتداب يتعين أن يكون الانتداب ناتجا عن حاجة متأكدة لشغور مركز عمل محدد بصفة مسبقة إذ يجب أن يكون للانتداب تبريره في ميزانية الوزارة وذلك من خلال توفير الاعتمادات اللازمة لتحمل الأعباء الناتجة عنه وفي هذا الإطار نشير إلى أن تحسين التصرف في الموارد البشرية يستوجب أن يكون تحديد الحاجيات من الموارد البشرية مضبوط من قبل المصالح المعنية على المدى المتوسط يتأسس على معطيات موضوعية ذات بعد استشاري يربط الحاجة من الموارد بجملة المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المحيط الخارجي والتي قد يكون لها بالغ الأثر على نوعية الخدمات الإدارية والمناهج التي يتوجب اعتمادها من أجل تأمينها.
- توحي أساليب جديدة وطرق عمل مستحدثة وخاصة التنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في عملية الانتداب.
- فيما يتعلق بإحداث أساليب وطرق عمل جديدة: نشير في هذا المجال إلى ضرورة العمل بالمنظومة الإعلامية المتعلقة بالانتدابات والتي أنجزتها الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية مع الحرص على تحسينها وتطويرها حسب متطلبات الانتدابات والمعايير المعمول بها.
- التنسيق مع الهياكل الراجعة بالنظر لوزارة المالية والهيئة العامة للتوظيف العمومية برئاسة الحكومة قصد عقد اجتماعات وحلقات عمل تتولى من خلالها دراسة حاجيات الإدارات من انتدابات والتي سيتم ضبطها بالميزانية على المدى المتوسط.
- التنسيق مع الهيئة العامة للتوظيف العمومية برئاسة الحكومة قصد المصادقة على قرار ضبط الخطط خلال مناقشة الميزانية وفي كل الحالات العمل على أن لا يتعدى آجال التأشير على قرار ضبط الخطط المتعلقة بالانتدابات تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية.
- فتح المناظرات الخارجية للانتداب في بداية السنة المالية المعنية (جانفي-فيفري).
- اعتماد الأساليب الإعلامية والمنظومات الإعلامية الحديثة قصد القيام بفرز الملفات لما يوفره ذلك من ربحا للوقت تحديد آجال مضبوطة للجان المناظرة (لجنة الفرز ولجنة التصريح بالنتائج للقيم بالأعمال المنوطة بعهدتها.
- دعوة اللجان المعنية بالتصريح بالنتائج إلى التثبيت والإمضاء على محضر جلسة المناظرة في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ توصلهم بالنتائج.
- الهدف الرئيسي من تحديد آجال في المرحلة المتعلقة بفتح وفرز والتصريح بالنتائج المتعلقة بالمناظرات الخارجية للانتداب هو أن تتم هذه الإجراءات في الثلاثية الأولى من السنة المعنية.
- إبّان التصريح بالنتائج يجب العمل على إرسال البرقيات للناجحين وذلك قصد موافاتنا بالوثائق الإدارية اللازمة وذلك في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ تسلّم البرقية.
- العمل على أن يتم الإجراء المتعلق بالإنخراط بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية عبر منظومة إعلامية عن طريق الترابط الإلكتروني وهو ما سيمكن من الحصول على المعرف الوحيد للمنتدب بطريقة شبه فورية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- لا يعكس المؤشر الانتدابات الاستثنائية التي يمكن الترخيص فيها من قبل الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وذلك بعد المصادقة على قانون المالية.

- لا يعكس هذا المؤشر الانتدابات المنجزة في إطار تسوية بعض الوضعيات الإدارية (العملة العرضيين، عملة المناولة...)
- لا يعكس هذا المؤشر كمية ودقة الأعمال المنجزة من قبل الأعوان الراجعين بالنظر للإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية في إطار إنجاز المناظرات الخارجية للانتداب
- تسديد الخطط المخصصة للانتداب في الأجال (السداسي الثاني من السنة المالية المعنية) مرتبط بشديد الارتباط بآجال التأشير على قرار ضبط الخطط المخصصة للانتداب والتأشير على قرار فتح وتنظيم المناظرات الخارجية للانتداب المرخص فيها.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 6-1-2

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)
تاريخ تحيين المؤشر: 01 ماي 2014

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساعدة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو قياس مدى قدرة الإدارة وتقييم أداءها فيما يتعلق بالاستجابة إلى حاجيات كافة الهياكل الراجعة لوزارة المالية من ترقية وذلك عبر الترقية بالمناظرات الداخلية أو الترقية بالاختيار أو الترقية عبر التكوين المستمر لما لها من وطئ إيجابي على معنويات الأعوان وحثهم على مزيد العطاء والمثابرة في العمل وبالتالي التحسين من أداءهم و لقد تمّ اعتماد هذا المؤشر لسببين رئيسيين:
 - إنّ النظر في نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال من شأنه أن يمدّ الإدارة بالمعلومات اللازمة (من الناحية المالية خاصة: التأجير العمومي) لكي تتمكن من برمجة الزيادة في الأجور المترتبة عن الترقية بعنوان سنة الترقية، إذ أنّ عدم التحكم في نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال من شأنه أن يؤدي إلى رصد اعتمادات لفائدة هذه الترقيات لكن دون إستعمالها فعليًا بعنوان السنة المالية المعنية.
 - تسبق مرحلة الترقية عبر التكوين المستمر مرحلة تكوين الأعوان المتوفرة فيهم شروط الترقية وهو ما يتطلب رصد الإعتمادات اللازمة لفائدة المدرسة الوطنية للمالية لتسديد كافة الخطط المخصصة للترقية عبر التكوين المستمر إضافة إلى أنّ هذه المرحلة ترمي إلى الرّفح من مهارات وكفاءات المعنيين بالأمر كما أنّ للترقية في الآجال وقع إيجابي معنوي في نفوس الأعوان المتوفرة فيهم شروط الترقية، ما من شأنه أن يرفع من مردود يتهم في العمل.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الترقيات المنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية/ عدد الترقيات المصادق عليها بقانون المالية للسنة المالية المعنية
2. وحدة المؤشر: نسبة مائة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - طريقة تجميع البيانات و المعطيات: مصدر إداري: إحصائيات تتعلّق بالترقيات المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه بقانون المالية

- المصلحة أو الإدارة المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية: الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية (إدارة الانتدابات)

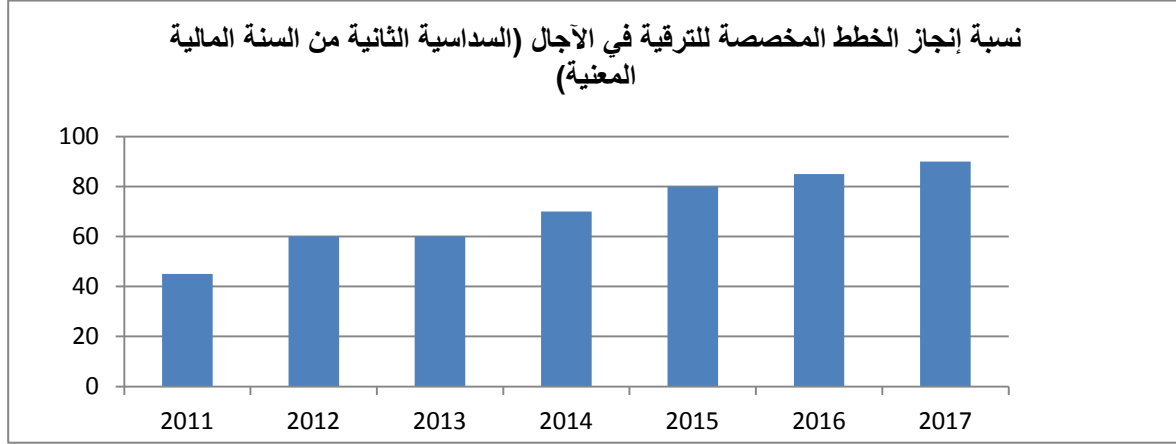
1. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الرجوع إلى قانون المالية للسنة المعنية ومختلف التقارير ومحاضر الجلسات والإحصائيات إضافة إلى نتائج المناظرات النهائية للترقية المنظمة في مختلف الأسلاك والرتب (أعوان وعملة).
2. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري
3. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
4. القيمة المستهدفة للمؤشر: 80 % سنة 2015 / 90 % سنة 2017
5. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الانتدابات .

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
90	85	80	70	60	60	45	%	المؤشر : نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
 - نسبة للترقيات المنجزة في الآجال أي خلال السداسية الثانية من سنة 2013 نشير في هذا المجال وأنت تم ضمّ معظم المناظرات الداخلية للترقية المبرمجة بعنوان سنة 2016 وإنجازها مع المناظرات المبرمجة بعنوان سنة 2013 وذلك أمام المطلوبة الملحة للأعوان
 - بالنسبة للانتدابات المصادق عليها بقانون المالية لسنة 2014 فإنه ينتظر أن تتم الترقيات في الآجال (السداسية الثانية من سنة 2014)
 - بالنسبة لتقديرات 2015-2016-2017 فإنه تم برمجة تنظيم مناظرات داخلية للترقية سيتم خلالها اعتماد نفس التمشي المعتمد خلال سنة 2014 مع إمكانية برمجة فتح مختلف المناظرات بصفة مبكرة نسبية مقارنة بسنة 2014 (خلال الثلاثية الأولى من السنة المالية المعنية)
3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التنسيق مع الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة قصد التأشير على قرار ضبط الخطط المتعلقة بالترقية خلال مناقشة الميزانية وفي كل الحالات العمل على أن لا يتعدى تاريخ هذه التأشير تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية.
- حذف الإجراءات المتعلقة بالتأشير على قرارات فتح المناظرات وتنظيمها من قبل المصالح المختصة برئاسة الحكومة لطول هذا الإجراء خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار وأنه تمت المصادقة على عدد الخطط المخصصة للترقية خلال المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية.
- إحداث مراكز إمتحان على مستوى الجهات يتم فيها إعطاء الدروس للمترشحين لتأهيلهم لاجتياز المناظرات وفي نفس الوقت إستعمال هذه المراكز لإجراءات الإختبارات وهو ما من شأنه أن يقلص من عدد المتغيبين في المناظرات الداخلية للترقية إضافة إلى التقليل في آجال تنظيم المناظرات.
- تحسين تطوير البنية التحتية للمدرسة الوطنية للمالية بما يتلاءم مع عدد أعوان وزارة المالية للترقية في قدرة إستيعاب المدرسة.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- هذا المؤشر لا يعكس التراخيص الاستثنائية للهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة والمسندة قصد الترفيع في عدد الخطط المخصصة للترقية وذلك بعد المصادقة على قانون المالية.
- هذا المؤشر لا يعكس الطريقة التي سيتم إعتماؤها لتنظيم مختلف المناظرات الداخلية للترقية (بالملفات أو بالامتحان) وهو ما يؤثر نسبيا على آجال تنفيذ هذه الخطط.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 3-1-6

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة الإقتصاد والمالية
تاريخ تحيين المؤشر: 01 ماي 2014

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساعدة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو قياس مدى قدرة الإدارة وتقييم أدائها فيما يتعلق بإنجاز مخطط التكوين السنوي آخذين بعين الاعتبار الموارد المالية المخصصة للغرض والإمكانات اللوجستية المتوفرة (طاقة إستيعاب المدرسة، توفر إطار التكوين، مدى تعاون وتفاعل الإدارات العامة المشاركة في برامج التكوين...) وما لهذا البرنامج السنوي للتكوين من أثر إيجابي على الرفع من مقدرات الإطارات والأعوان وتحسين معارفهم في مجالات العمل وتطوير قدراتهم الإتصالية (لغات وبرامج معلوماتية...) مما ينعكس إيجابيا على أداء الأعوان ويحثهم على مزيد العطاء والمثابرة .
- إن إعتداد نسبة إنجاز مخطط التكوين في الأجال من شأنه أن يمدّ الإدارة بالمعلومات اللازمة حول نسبة التأطير، وبالتالي تحسين النسبة كل سنة بالترقيع من عدد المنفيعين من التكوين كما تؤدي تضيي إلى الرفع من مهارات وكفاءات المعنيين بالتكوين والتأطير مما يرفع من مردوديتهم في العمل.
- لكي تتمكن من برمجة الإعتمادات المالية الضرورية لإنجاز مخططات التكوين بعنوان السنوات المقبلة، إذ أن عدم التحكم في نسبة إنجاز المخطط في الأجال من شأنه أن يؤدي إلى رصد إعتمادات لفائدة هذا البرنامج لكن دون إستعمالها فعليًا بعنوان السنة الماليّة التي تمّ رصد الإعتمادات فيها..
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique) .

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر: نسبة الدورات التكوينية المنظمة في السنة/ جملة الدورات التكوينية المضبوطة على مستوى برنامج التكوين السنوي للوزارة
8. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - طريقة تجميع البيانات و المعطيات: مصدر إداري: إحصائيات تتعلّق بالدورات التكوينية المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه ببرنامج التكوين
 - المصلحة أو الإدارة المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية: المدرسة الوطنية للمالية
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الرجوع إلى برنامج التكوين السنوي ومختلف طلبات التزود المعدّة من قبل المدرسة الوطنية للمالية لفائدة مختلف هياكل التكوين

11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري

12. تاريخ توفر المؤشر : آخر السنة المالية المعنية

13. القيمة المستهدفة للمؤشر: 90 % سنة 2015 / 100% سنة 2017

14. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير التكوين

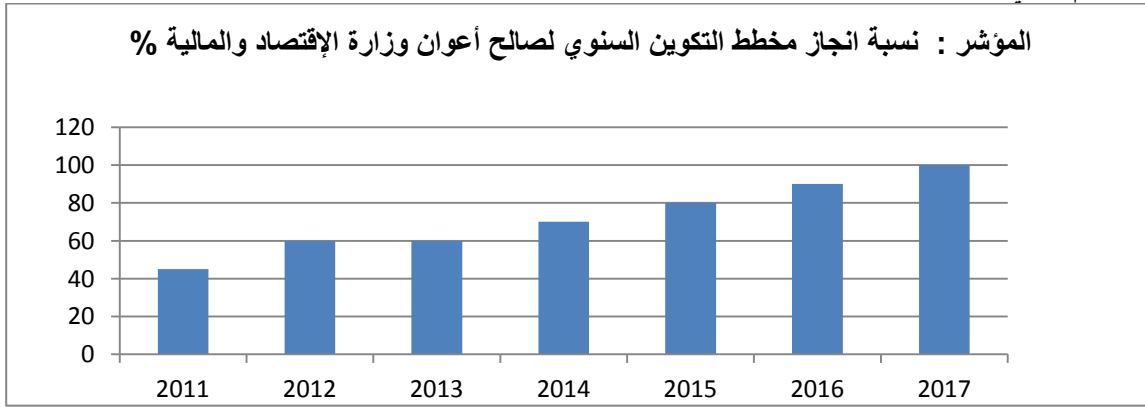
III - قراءة في نتائج المؤشر

6. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
100	95	90	80	70	60	50	%	المؤشر : نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة الإقتصاد والمالية

7. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

8. رسم بياني لتطور المؤشر:



9. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

ضبط الآجال بصفة مسبقة لإعداد

- برامج مشتركة تهم كل الهياكل الإدارية الراجعة بالنظر لوزارة المالية وتقوم بإنجازها مصالح المدرسة الوطنية للمالية.
- برامج خصوصية تتعلق بكل هيكل إداري على حدة ويتم إنجازه بطريقة مشتركة بين المدرسة والهيكـل الإداري المعني.
- برامج تعاون خارجي مع هياكل ومنظمات وطنية ودولية في إطار إتفاقيات في الغرض.

10. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- هذا المؤشر لا يشمل التكوين التأهيلي والمستمر الذي يتم إنجازه باعتبار عدد المنتدبين ونسب النجاح في الوحدات القيمية.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 4-1-6

تسمية المؤشر: آجال معالجة الملفات المتعلقة بالتقاعد

تاريخ تحيين المؤشر: 01 ماي 2014

I- الخصائص العامة للمؤشر

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساعدة
- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
- تعريف المؤشر: التقليل من الآجال المتعلقة بمعالجة ملفات الإحالة على التقاعد. ويعتبر مؤشر "آجال معالجة الملفات المتعلقة بالتقاعد" خير ضامن لحصول العون المحال على التقاعد على جريته في الآجال المحددة. من ناحية أخرى سيساعد هذا المؤشر الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية في مرحلة أولى وجميع الأطراف المتدخلة في دراسة مثل هذه الملفات في مرحلة ثانية على وضع الإجراءات وطرق العمل الكفيلة بتحقيق الهدف المنشود إلى جانب وضع صيغ لتبادل المعلومات عبر استعمال وسائل الاتصال الحديثة و التقياس من لآجال آجال تبادلها حتى نضمن للمعني بالأمر الحصول على جارية تقاعد حال إحالته على التقاعد.
- نوع المؤشر: مؤشر جودة
- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: آجال معالجة ملفات التقاعد مقارنة بآجال معالجة هذه الملفات بالنسبة للسنة الفارطة.
2. وحدة المؤشر: الشهر
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. قائمات الإحالة على التقاعد
5. قرارات الإحالة على التقاعد
6. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قرارات الإحالة على التقاعد المنجزة فور بلوغ السن القانونية للإحالة على التقاعد وذلك بالرجوع إلى الملفات الإدارية للمعنيين بالأمر والمنظومة الإعلامية إنصاف
7. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري
8. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
9. القيمة المستهدفة للمؤشر: جوان سنة 2015 / أفريل سنة 2017
10. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد السعيد.

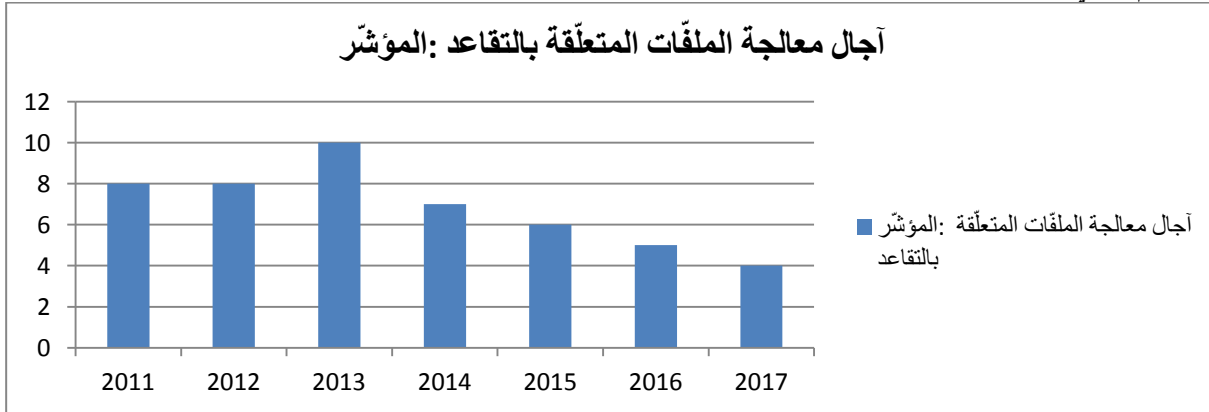
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر .

التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
أفريل	ماي	جوان	جويلية	أكتوبر	أوت	أوت	الشهر	المؤشر : آجال معالجة الملفات المتعلقة بالتقاعد

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- التأخير الحاصل منذ سنة 2011 يرجع إلى الارتفاع المتواصل لعدد الأعوان المحالون على التقاعد مقابل توفر عون وحيد على مستوى الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية لإنجاز مختلف الإجراءات المتعلقة بهذه الملفات.
- ارتفاع عدد الأعوان الذين هم في حالة إلحاق أو عرفوا حالات إلحاق متعددة خلال مسيرتهم المهنية وبذلك تعدد الأطراف المعنية بإنجاز الإجراءات المتعلقة بالإحالة على التقاعد.
- سنة 2015 مبدئيا سينطلق العمل بمنظومة إعلامية جديدة من شأنها أن تبسط وتقلص الإجراءات المتبعة في هذا المجال
- الترفيع في عدد الأعوان على مستوى الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية المعنيين بإنجاز الإجراءات المتعلقة بهذا الملف.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التنسيق مع المركز الوطني للإعلامية لمدنا بالقرارات الجماعية للإحالة على التقاعد في الآجال نظرا وأن هذا الإجراء يعتبر الإجراء المبدئي للانطلاق في عملية الإحالة على التقاعد وهو في الوقت الحالي إجراء يعرف تأخيرا على المستوى العملي إذ غالبا ما يتم مدنا بهذه القرارات بصفة متأخرة نسبيا وبالتالي فإن المقترح في هذا المجال هو تمكين الهياكل المختصة بالإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية من الولوج مباشرة إلى منظومة "انصاف" وإعداد واستخراج القرارات الجماعية للإحالة على التقاعد.

- كما ندعو المصالح المختصة بالمركز الوطني للإعلامية إلى العمل على تحيين قوائم الأعوان وذلك كل 3 أشهر لكي لا تتكد الإدارة المعنية بمعالجة ملفات الإحالة على التقاعد عناء التثبت يدويًا من أسماء الأعوان الذين يبحالون على التقاعد بالنسبة لكافة الهياكل الرّاجعة بالنظر لوزارة المالية لما ينجّر عن ذلك من تأخير في معالجة هذه الملفات.
- دعوة المصالح المختصة إلى تغيير الصبغة الورقية للملفات الإدارية للأعوان قصد تسهيل الحصول عليها خاصة من مصالح الأرشيف ونظرا لكثرة الوثائق المكوّنة لملف العون التي تلخّص مسيرته المهنية وخاصة فيما يتعلّق بقرارات إحاقه وقرارات إنهاء إحاقه وقرارات إحالته على عدم المباشرة وهي كلّها وثائق يتمّ اعتمادها لإعداد ملف الإحالة على التقاعد والتي سيتمّ اعتمادها لتحديد مبلغ جارية التقاعد.
- العمل على تعميم القائمة في الخدمات والتي تعتبر من أهمّ الوثائق المكوّنة لملف التقاعد عبر المنظومة المقترح إعدادها في الغرض وذلك بصفة آلية استنادا إلى الوثائق المكوّنة لملف العون تجنّبا للأخطاء التي يمكن أن تتجرّ عن التعمير اليدوي لهذه الوثيقة
- العمل على التبادل الإلكتروني للوثائق بين جميع الأطراف المتدخّلة في إعداد ملفات الإحالة على التقاعد (الهيكل العمومي، المركز الوطني للإعلامية، الصندوق الوطني للتقاعد والحبطة الاجتماعية...) وذلك عبر وضع منظومة إعلامية خاصة بالإحالة على التقاعد تترك كافة هذه الأطراف لما لهذا الإجراء من تأثير على تقليص آجال معالجة ملفات الإحالة على التقاعد.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالموثّر :

هذا الموثّر لا يأخذ بعين الاعتبار حالات الإحالة على التقاعد فيل بلوغ السن القانونية و حالات الإحالة على التقاعد الوجوبي.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1-2-6

تسمية المؤشر: آجال فتح وتحويل الاعتمادات

تاريخ تحيين المؤشر: 30 جوان 2014

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساعدة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية
4. تعريف المؤشر: يهدف المؤشر إلى احتساب المعدل للآجال الإدارية التي تطلبها عملية فتح واستهلاك الاعتمادات المطلوبة من طرف المصالح المركزية والجهوية المعنية المسؤولة عن الانجاز الفعلي للنفقات المبرمجة و المرسمة بقانون المالية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج .
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: بالنسبة إلى المؤشر الفرعي "آجال فتح الاعتمادات" يقع احتساب الفترة من تاريخ استلام المراسلات من مكتب الضبط الفرعي إلى تاريخ مرسلته الهيئة
أما بالنسبة إلى "مؤشر تحويل الاعتمادات" يتم احتساب المؤشر على فترتين :
-مدة فتح الاعتمادات: من تاريخ إرسال المراسلة إلى الهيئة إلى تاريخ الفتح
- مدة التصرف في الاعتمادات من تاريخ فتح الاعتمادات إلى تاريخ التفويض أو لاحالة
2. وحدة المؤشر: اليوم
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - طريقة تجميع البيانات و المعطيات: مصدر إداري: تاريخ ختم مكتب الضبط بالنسبة للمراسلات الواردة والصادرة
 - تاريخ قرارات الفتح حسب منظومة أدب
 - تاريخ الإحالات و أوامر التفويض المستخرجة من منظومة أدب
 - المصلحة أو الإدارة المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية: الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات (إدارة اعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية)
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الرجوع إلى جدول متابعة فتح الاعتمادات والذي يضم تاريخ طلب الاعتمادات و تاريخ فتح الاعتمادات و تاريخ تحويل الاعتمادات .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: -مكتب الضبط(منظومة تسجيل المراسلات) و منظومة أدب
6. تاريخ توفر المؤشر : آخر السنة المالية المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 17يوم سنة 2015 / 10أيام سنة 2017
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير اعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية.

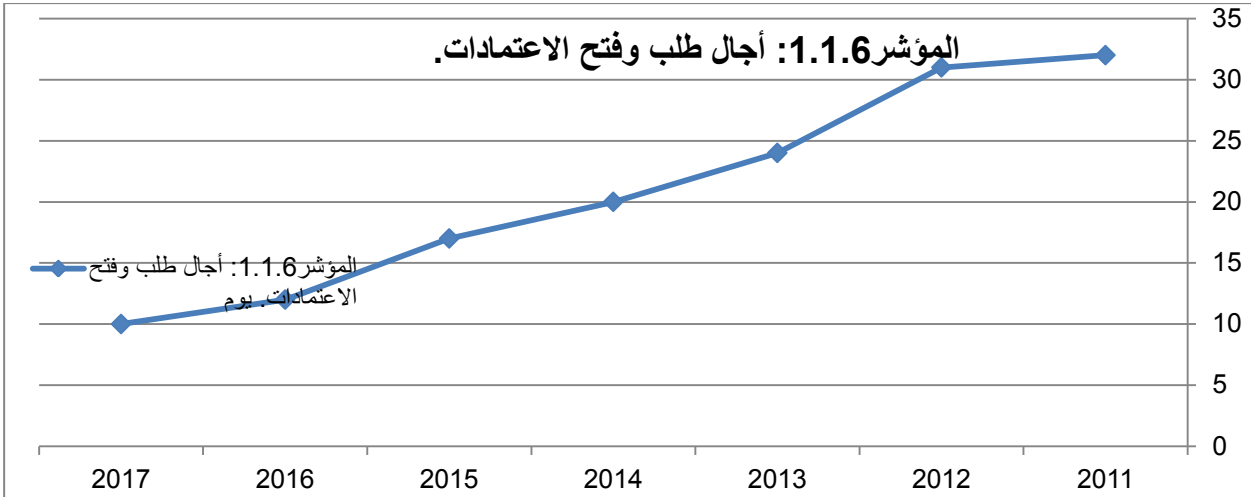
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
11	12	17	28	34	31	32	اليوم	آجال فتح و تحويل الاعتمادات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- آجال فتح وتحويل الاعتمادات خلال السداسية الثانية من سنة 2013 ستساوي 24 يوما نظرا لوجود فترة إضافية لطلب مؤيدات إضافية أو ناقصة مما ولد تأخيرا في فتح الاعتمادات لسنة 2013.
- بالنسبة للآجال المصادق عليها بقانون المالية لسنة 2014 تم تقديرها بـ 20 يوم
- بالنسبة لتقديرات 2015-2016-2017 فإنه سيتم الاتفاق بين الادارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات و الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة على وضع على ذمة الهياكل الأخرى التابعة لوزارة المالية أسلوب جديد في العمل من شأنه أن يمكننا من فتح وتحويل الاعتمادات المطلوبة في الآجال المضبوطة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- توحي أساليب جديدة وطرق عمل مستحدثة وخاصة التنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في عملية افتح وتحويل الاعتمادات.
- فيما يتعلق بإحداث أساليب وطرق عمل جديدة: نشير في هذا المجال إلى ضرورة العمل بالمنظومة الإعلامية أدب على المزيد من التطوير و التجديد لتصبح أسرع وأنجع.

- التنسيق مع الهياكل الرَّاجعة بالنَّظر لوزارة الماليَّة والهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة قصد عقد اجتماعات وحلقات عمل نتولَّى من خلالها دراسة حاجيات الإدارات من الاعتمادات والتي سيتمَّ ضبطها بالميزانية على المدى المتوسَّط.
- التنسيق مع الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة قصد المصادقة على قرار فتح الاعتمادات بعد القيام بالمطلوب منها وفي كل الحالات العمل على أن لا يتعدى آجال فتح الاعتمادات تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية.
- إعتقاد الأساليب الإعلامية والمنظومات الإعلامية الحديثة قصد تبسيط إجراءات العمل ذلك من ربحا للوقت
- إبان التأشير على قرار فتح الاعتمادات من طرف مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة بالنتائج يجب العمل على تحويل الاعتمادات في فترة لا تتجاوز 5 أيام.

2- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- لايعكس هذا المؤشر كمية ودقة الأعمال المنجزة من طرف مصالح الادارة العامة للشؤون المالية و التجهيزات والمعدات
- لا يبرز هذا المؤشر المدة التي تستغرقها الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة لفتح الاعتمادات.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2-2-6

تسمية المؤشر: نسبة تنفيذ طلبات التزود للهياكل المركزية

تاريخ تحيين المؤشر: 25 جوان 2014

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساعدة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية
4. تعريف المؤشر: يهدف المؤشر إلى احتساب نسبة تنفيذ طلبات التزود اليدوية مقارنة بالعدد الجملي في السنة المطلوبة من طرف المصالح المركزية بالوزارة .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد الطلبات المنجزة / عدد الطلبات الواردة على مكتب الضبط) * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - حصر الطلبات الشهرية المسجلة بمكتب الضبط الفرعي
 - تقسيم الطلبات الواردة حسب المصلحة المعنية
 - حصر الطلبات التي تم انجازها
 - مقارنة الطلبات المنجزة بالطلبات الواردة
 - أما فيما يتعلق بمصلحة التصرف في وسائل النقل فتم حصر طلبات الصيانة الواردة على مكتب الضبط في مرحلة أولى ثم تم حصر عدد الطلبات المنجزة في مرحلة ثانية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الاعتماد على المعطيات الواردة على مكتب الضبط دون سواها وأما بالنسبة للمعطيات المتعلقة بانجاز الطلبات فيقع اعتماد الوصولات المسجلة بمنظومات التصرف .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري (مكتب الضبط الفرعي -منظومة التصرف في المخزون -منظومة التصرف في المخزون
6. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 90 % سنة 2015 / 85% سنة 2017
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرا لتصرف في ميزانية وزارة المالية

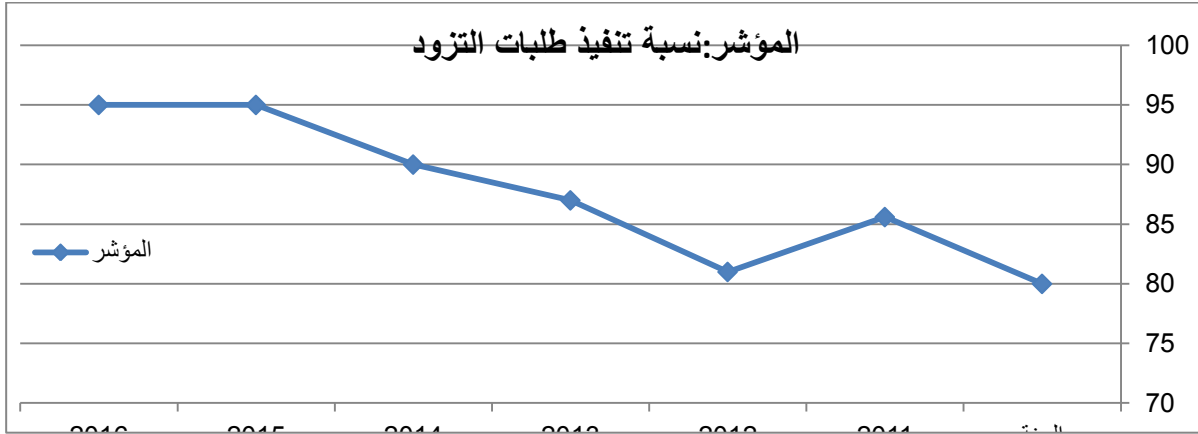
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
95	95	90	87.2	81	95.6	80	%	المؤشر نسبة تنفيذ طلبات التزود للهياكل المركزية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يعكس المؤشر سرعة تنفيذ و انجاز طلبات التزود الواردة من مختلف الهياكل المركزية و يوضح الجدول المقدم تطور نسبة انجاز منذ سنة 2011 لتبلغ 82% سنة 2014 و ينتظر تحقيق نسبة 85% لسنة 2017. أما بخصوص التطورات المرتفعة لسنوات ما بعد 2014 فيرجع ذلك إلى برمجة إعادة توزيع مهام الإطارات و الأعوان و ذلك لتغيير نسق الأداء في مختلف المصالح الإدارية .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

القيام بعملية الجرد الدورية و تحين استغلال نتائج الجرد والمتابعة الشهرية لتنفيذ طلبات التزود لكل هيكل مركزي بالوزارة فيما يتعلق بكل من المعدات الإعلامية وصيانة الأثاث والمعدات وصيانة وسائل النقل ولوازم المكاتب....

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

لايعكس هذا المؤشر التنفيذ الصحيح لطلبات التزود في الأجال و ذلك لارتباطه بما هو مرسوم بقانون المالية وبمدى توفر المطلوب بالمخزون فيما يتعلق ب لوازم المكاتب والمعدات الإعلامية وتأنيث الإدارة .

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 3-2-6
تسمية المؤشر: آجال تنفيذ الصفقات
تاريخ تحيين المؤشر: 23 ماي 2014 .

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساعدة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية
4. تعريف المؤشر: يهدف المؤشر الى احتساب المعدل العام لآجال الادارية التي تتطلبها عملية تنفيذ الصفقات بعد ابرامها وذلك حتى يتسنى الانجاز الفعلي للنفقات المبرمجة و المرسمة بقانون المالية في آجال محددة .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficiency) .

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
2. وحدة المؤشر: الشهر
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الآجال المحددة للتنفيذ و المطلوبة بكراس الشروط
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
5. بعد الحصول على الموافقة على نتائج الفرز المالي (سواء تعلق الأمر بالملفات المعروضة على اللجنة الوزارية للصفقات أو تلك التي تحال مباشرة لمراقب المصاريف العمومية) يتم إصدار من طرف الادارة العامة للشؤون المالية إذن إداري ببداية التنفيذ حيث تحتسب آجال التنفيذ الفعلية ابتداء من تاريخ هذا الإذن
- اثر ذلك يقوم صاحب الصفقة بعملية التنفيذ (التسليم) وذلك وفق الآجال المحددة في كراس الشروط ويقع ضبط تاريخ التسليم بالاعتماد على فصل التسليم المسلم من صاحب الصفقة ويحرر محضر استلام نهائي بعد انتهاء مدة الضمان.
6. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الأمر عدد 1039 لسنة 2014 بتاريخ 13 مارس 2014 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية ومقتضيات كراسات الشروط العامة المطبقة سواء على التزود بمواد و خدمات أو أشغال و مقتضيات كراس الشروط الإدارية و الفنية الخاصة .
7. تاريخ توفّر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
8. القيمة المستهدفة للمؤشر: 7 أشهر لسنة 2015 / 6 أشهر سنة 2017
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير التصرف في ميزانية وزارة المالية .

III. قراءة في نتائج المؤشر

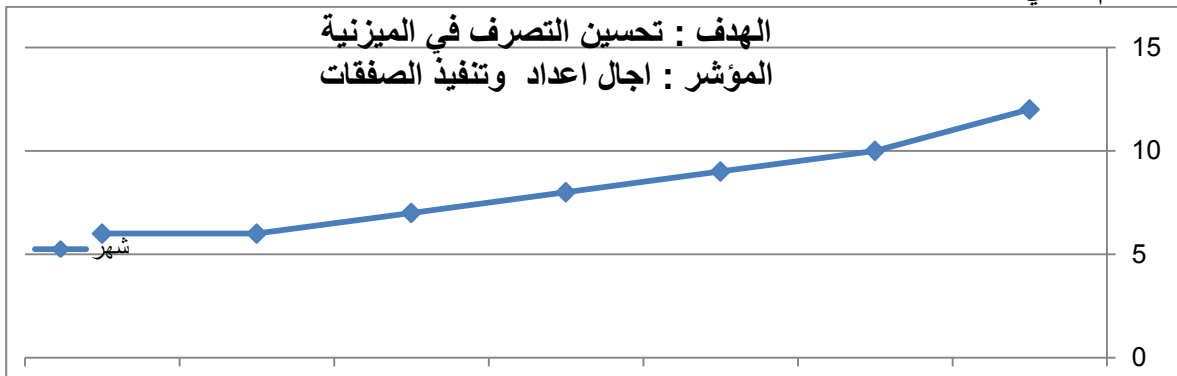
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
6	6	7	8	9-9		12	المؤشر : آجال تنفيذ الصفقات	
							الشهر	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تم تنفيذ الصفقات المتعلقة بوزارة المالية سنة 2013 في 9 اشهر ويعود ذلك
- بالنسبة للصفقات المصادق عليها بقانون المالية لسنة 2014 فإنه ينتظر أن تتم افي الآجال (السداسية الثانية من سنة 2014)
- بالنسبة لتقديرات 2015-2016-2017 فإنه تم برمجة تنظيم سيتم خلالها اعتماد نفس التمشي المعتمد خلال سنة 2014 مع إمكانية برمجة فتح .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- معرفة مدى انجاز العمل بشكل صحيح وفي الوقت المحدد له و مدى الالتزام بالآجال
- تحليل الثغرات الموجودة في الأداء و إجراء التعديلات الضرورية لتحسين سير العمل
- توفير بيانات حقيقية و ملموسة يمكن الاستناد عليها في اتخاذ القرارات السليمة.
- التعرف على المحاور التي تحتاج إلى الاهتمام و التركيز للتحكم أكثر ما يمكن في الآجال

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- لا يبرز هذا المؤشر الفترة التي تتعلق بتجميع مؤيدات انجاز الصفقات من طرف مختلف الهياكل التابعة لوزارة المالية (الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص و الإدارة العامة للأداءات و الإدارة العامة للديوانة).

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 4-2-6

تسمية المؤشر: نسبة تنفيذ دراسة المشاريع ذات الصبغة الوزارية المتعلقة بالبناءات
تاريخ تحيين المؤشر: 01 جوان 2014

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية
4. تعريف المؤشر: يهدف المؤشر إلى تنفيذ جميع المبرمجة من خلال احتساب النسبة المئوية الإجمالية لدراسة و انجاز المشاريع المركزية
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: استخراج نسبة تقدم دراسة و انجاز كل مشروع على حدا ثم يقع جمع نسب كل المشاريع و قسمتها على عدد المشاريع المبرمجة علما وان الدراسة تمثل 25% من تنفيذ المشروع و الانجاز يمثل 75%
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على نسبة تقدم الدراسة من خلال تقييم اللجنة الفنية للبناءات بإدارة البناءات المدون في محاضر الاجتماعات
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري (إدارة البناءات)
5. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
6. القيمة المستهدفة للمؤشر: 82 % سنة 2015 / 90% سنة 2017
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير إدارة البناءات .

III قراءة في نتائج المؤشر

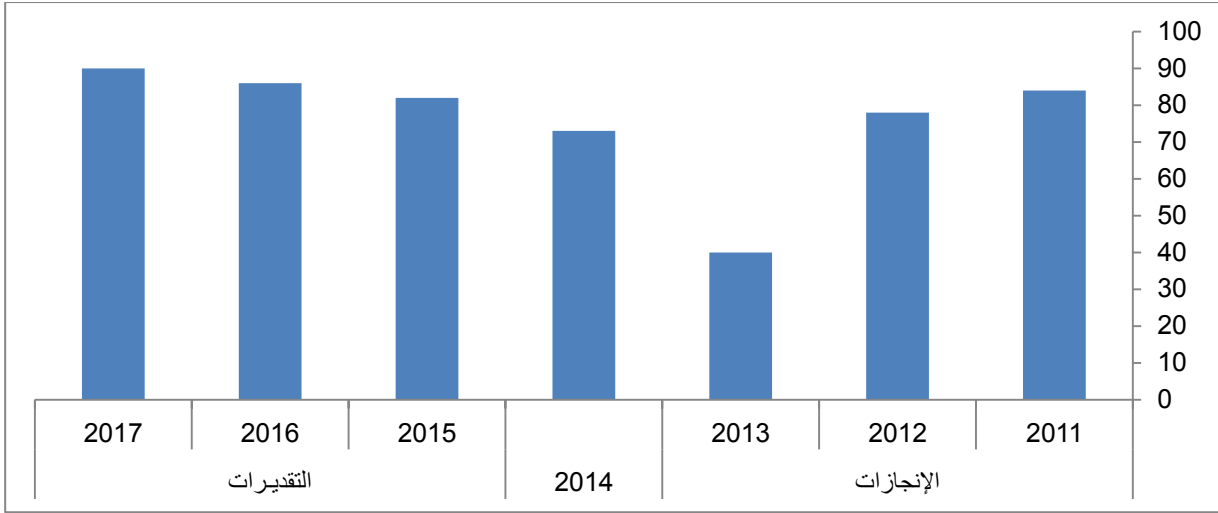
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
95	95	90	85	84	70	80	%	نسبة تنفيذ (دراسة وانجاز) المشاريع ذات الصبغة الوزارية المتعلقة بالبناءات الجديدة و مشاريع التهيئة في الأجل.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تم تحقيق نسبة 40% سنة 2013 نظرا لوجود عدة مشاريع تم القيام بالدراسة و لم يتم الانجاز لأنه تقرر تأجيل تنفيذها بميزانية الوزارة لسنة 2014.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- اعداد رزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وانجاز أشغال المشاريع الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة الاقتصاد والمالية .
- إدراج برمجة المشاريع الوزارية بميزانية الوزارة ضمن جدول أعمال اللجنة الفنية للبنىات بوزارة المالية قصد دراسة إمكانية انجاز هذه المشاريع من عدمها على المستوى الفني .
- توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع وزاري قبل برمجته بالميزانية تفاديا لكل ما يمكن أن يعطل انجاز المشروع

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم الأخذ بعين الاعتبار القيمة المالية للمشاريع الوزارية حيث أنه توجد مشاريع ذات قيمة مالية هامة وتتطلب دراسة دقيقة و تعيين مكتب مراقبة فنية و مكاتب دراسات و تحتسب نسبة تقدمها بنفس الطريقة التي يتم استخدامها لاحتساب نسبة تقدم مشاريع ذات قيمة مالية متواضعة.

بطاقة مؤشر قيس أداء.

رمز المؤشر:

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة.

تاريخ تحيين المؤشر:

خصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الرقابة و التقييم
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة و التدقيق.
4. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة التقارير الأولية للرقابة و التدقيق الصادرة عن الهيئة خلال السنة مقارنة بعدد المهمات المحددة ضمن البرنامج السنوي المصادق عليه من طرف وزير المالية. و تجدر الإشارة إلى أنه سيتم الأخذ بعين الإعتبار المهمات التي صدرت في شأنها أذون بأمرية خلال السنة السابقة دون إستكمالها خلال نفس السنة .
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: يمكن تفريع البرنامج السنوي لتدخل الهيئة حسب التقسيم التالي:
 - حسب طبيعة المراقبة: مراقبة معمقة، تقييم، متابعة....
 - حسب طبيعة الهياكل التي تم تفقدها: مصالح تابعة لوزارة المالية، منشآت و مؤسسات عمومية، هياكل أخرى...

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة إحتساب المؤشر:

عدد التقارير الأولية لمهمات التفقد المبرمجة خلال السنة + عدد تقارير المهمات التي صدرت في شأنها أذون بأمرية قبل غرة جانفي من نفس السنة.

عدد مهمات الرقابة المدرجة ضمن البرنامج السنوي + عدد المهمات التي صدرت في شأنها أذون بأمرية قبل غرة جانفي من السنة ولم يقع استكمالها في ذلك التاريخ.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحتساب عدد التقارير الأولية الصادرة أثناء السنة مع الأخذ بعين الإعتبار المهمات التي صدرت في شأنها أذون بأمرية خلال السنة السابقة دون استكمالها خلال نفس السنة .
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 90%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس هيئة الرقابة العامة للمالية.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2014	إنجازات			الوحدة	المؤشر 1: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخّل الهيئة
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
90%	90%	80%	70%	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر		

2. تحليل و تعليق النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التنسيق مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية و المالية و هيئات الرقابة الأخرى في برمجة مهمات التفقد و التدقيق.
- إعداد من قبل فريق الرقابة مذكرة تحوصل نتائج التشخيص للإدارة أو الهيكل موضوع الرقابة و تتضمن أبرز المحاور المقترح أن تشملها أعمال التفقد، تقع المصادقة عليها من قبل وزير الإقتصاد و المالية أو رئيس الهيئة.
- تحسين دورية إجتماعات متابعة تقدم إنجاز المهمات بين رئيس الهيئة و أو الدائرة و الفريق المكلف بالمراقبة.
- إعداد مسودة التقرير الأولي لمهمة التفقد قبل إنتهاء أعمال الرقابة الميدانية.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إضطرار الهيئة لإنجاز خلال السنة مهمات تفقد وبحث غير مبرمجة،
- شروع الهيئة في إنجاز مهمات تفقد و تدقيق دون إستكمالها خلال نفس السنة.
- وضع عدد هام من المراقبين على ذمة لجنة التصرف في الأملاك المصادرة علاوة على مغادرة الهيئة من قبل عدد آخر للإلتحاق بإدارات أو مؤسسات أخرى.

بطاقة مؤشر قياس الأداء

رمز المؤشر:

تسمية المؤشر: نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء او مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي

تاريخ تحيين المؤشر:

الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الرقابة و التقييم
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة و التدقيق.
- 4- تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة الإستجابة لإجراء مهمات تفقد و تدقيق مطلوبة من قبل هياكل و مصالح الدولة و ذلك من خلال إحتساب عدد التقارير الأولية لمهمات الرقابة و التدقيق المنجزة من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية و غير المدرجة ضمن برنامج التدخل السنوي مقارنة بعدد المهمات المطلوبة من قبل هياكل و مصالح الدولة.

- و تجدر الإشارة إلى أنه سيتم إحتساب المهمات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة السابقة و دون إستكمالها خلال نفس السنة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
 6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
 7. التفريعات: لا يوجد

التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة إحتساب المؤشر:
عدد التقارير الأولية للتفقد الصادرة خلال السنة + التقارير الصادرة بالنسبة للمهمات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية قبل غرة جانفي من نفس السنة.
عدد الطلبات الوارد خلال السنة + عدد الطلبات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة السابقة و لم يتم إعداد تقاريرها
- ملاحظة: لا تأخذ بعين الإعتبار عند إحتساب هذا المؤشر إلا المعطيات المتعلقة بطلبات الجهات الواردة على الهيئة والمهمات المنجزة بناء على هذه الطلبات. و لا تأخذ بعين الإعتبار الطلبات الواردة على الهيئة و الخاصة بإنجاز مهمات تدقيق حسابات المشاريع.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشرات: إحتساب عدد التقارير الأولية الصادرة أثناء السنة مع الأخذ بعين الاعتبار المهمات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة السابقة دون استكمالها خلال نفس السنة
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويًا

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 25%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيسة هيئة الرقابة العامة للمالية

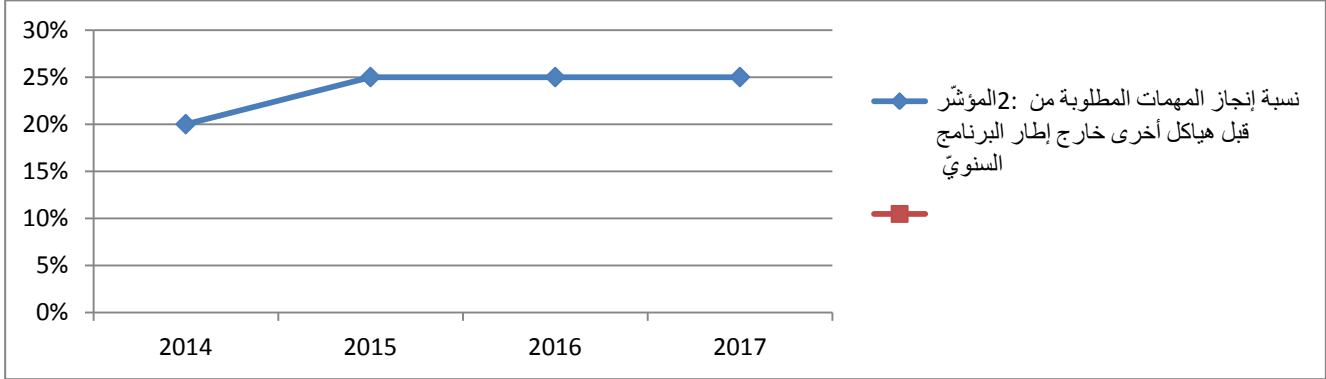
قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2014	إنجازات			الوحدة	مؤشر 2: نسبة إنجاز المهمات المطلوبة من قبل هياكل أخرى خارج إطار البرنامج السنوي
2017	20	2015		2013	2012	2011		
25%	25%	25%	20%	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	نسبة مائوية	

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر المراقبين بالعدد الكافي نظرا لضغط البرنامج و خاصة إرتفاع عدد المشاريع الممولة بموارد خارجية و التي تتطلب حوالي 50 % من الحيز الزمني لعمل أعضاء الهيئة لإنجاز مهمات التدقيق الخاصة بها وإرسال التقارير النهائية للممولين الأجانب.

بطاقة مؤشر قيس الأداء

رمز المؤشر:

تسمية المؤشر: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله إلى الممول الأجنبي في الآجال المنصوص عليها في اتفاقيات القروض
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2014

الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الرقابة و التقييم
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة و التدقيق.
4. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله في الآجال الواردة في اتفاقيات القروض و الهبات.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: لا يوجد

التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة إحتساب المؤشر:
عدد التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع التي وقع إرسالها في الآجال القانونية
عدد مهمات تدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المطلوب إنجازها خلال السنة (*)
(*) بعد طرح عدد المشاريع التي لم يشرع في تنفيذها وبالتالي يتم تأجيل تدقيق حساباتها إلى السنة المقبلة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحتساب عدد التقارير النهائية المرسله في الآجال القانونية إلى الممول الأجنبي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويًا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 90%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس هيئة الرقابة العامة للمالية

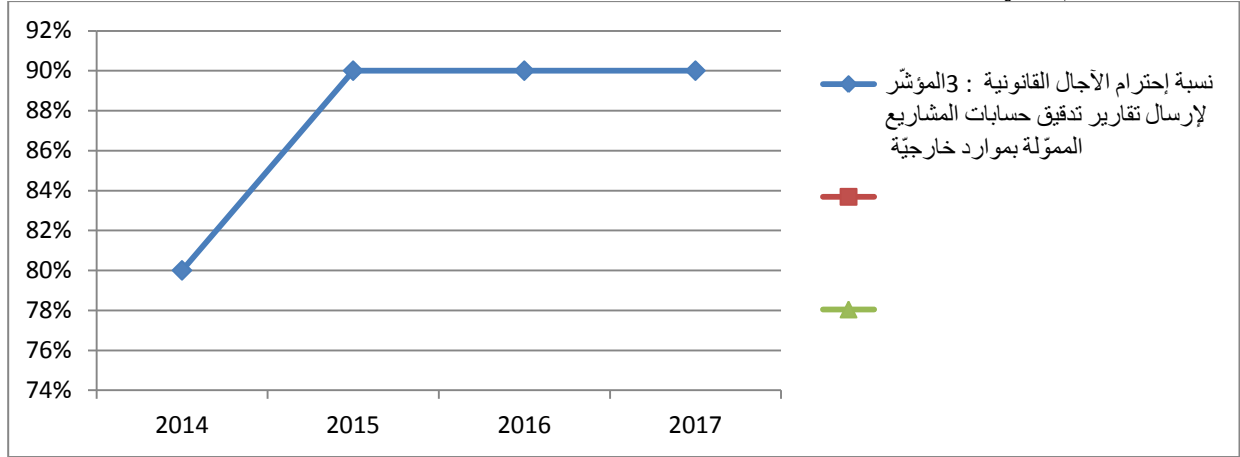
قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2014	إنجازات			الوحدة	
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
%90	%90	%90	%80	غير متوفر حاليا	غير متوفر حاليا	غير متوفر حاليا	نسبة مائوية	المؤشر 3 : نسبة إحترام الآجال القانونية لإرسال تقارير تدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية

2. تحليل و تعليق النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إرسال في جانفي من كل سنة مكاتيب رسمية إلى الوزارات المشرفة على التصرف في المشاريع لدعوتها لإرسال القوائم المالية للسنة السابقة في أجل محدد.
- تكليف نفس الفريق المدقق لحسابات المشاريع ضمانا للإستمرارية و النجاحة و التّحكم في الآجال
- منح أجل أقصاه سبعة (07) أيام للإجابة عن الملاحظات المسجلة و و إعلام الوحدات المشرفة على التصرف في المشاريع بأنه بعد هذا الأجل، يعتبر التقرير نهائيا و يوجّه إلى الإدارات المعنية للإعلام و المتابعة و كذلك إلى الجهة الممولة.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إرسال القوائم المالية من طرف الوحدات المشرفة على التصرف في المشروع إلى الهيئة بصفة متأخرة،
- وجود صعوبات أثناء أعمال التدقيق الميداني، خاصة بالنسبة للمشاريع الجهوية، ناتجة خاصة عن عدم تجميع الوثائق و البيانات المحاسبية على مستوى الوحدة المركزية المكلفة بمتابعة إنجاز المشروع و إعداد القوائم المالية الخاصة به.
- تأخير في مدّ فرق التدقيق بالملفات الضرورية لإنجاز مهماتهم من قبل المسؤولين عن المشاريع.
- طول آجال إجابة المتصرفين على المشاريع المذكورة على التقارير الأولية لفريق الرقابة.